


۵۲



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۷۴۱۵۶ ۸۵۷۸
کتاب	عقده المصالح	
مؤلف	محمد صالح برغانی	
موضوع	شماره قفسه ۷۴۱۵۶	
۸۱۹۲		

کتابخانه مجلس شورای ملی
۸۱۹۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری



غنیة المعاد فی شرح الاسرار

از اسم محمد صالح برغانی



القوم على الباب وفي كونه استخراهم القوم لخطبته الشريفة على جملته وأقربا إليه الشما ودين والصلوات على النبي واله والوعظ والخطبة
 بتقوى الله ولبس الخشن والجلوس على العلاء الذي قال سبحانه من خطب منكم فليخطب على خطبته فليخطب الله وحده
 عليه وسلم على النبي واله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول عليكم ما يحبكم ويحب الله في كل يوم ثلاثين مرة من عند
 الله في مقامه وبحسب الدعاء والرجوع بعد العفة واليقام العفة للامانة في باب ما يحب من الزوج من الحسن
 من الزمان من السنين في الزوج بالليل لانه جعل الليل سكا والسناء انما من سكن وصلو وكمن عند الدخول والدعاء
 الذي في باب في السنين في عفو الكليج عن الزوج من الزمان لانه اذا دخلت طلبة انفسهم قبل ان
 يغسل اللسان يكون موضعهم لا يغسل اليه انت خضعوا وتغسلونهم ثم يهرمون بها ان تغسل ايضا وكمن من
 ثم يغسل بعد غسله على ما دل عليه ثم ادع الله وقيل اللهم ارزقني القيا ودعا ودعا هادي وارضاها وجمع بينا الحسن
 اجتماع والى التلاوة فليكن تحيا لجلال وكبر الحرام والامر بذكر الله الصلوة فليكنها الخيرة وما الدعاء فليكن
 على ضرب من كمن من بعض الزواجر لجان قبل وهو يجلس في البيت في يديه يمسك ويدخله العروا
 خيرا بعد ادراجه من ثوبا وسلي ولم يدم في عفو حياءه ثم يوضع يده على صدره والدعاء لما في قبل من
 والاشهاد والدخول الى الدار كما في باب ما يحب من الزوج من السكون في عن السكون فليكنها الدعاء والمعوذ
 والنسب في الجماع لما في قبل شرح قول الله والاشهاد وفي كافي باب القول عند الله من الحلي عن النبي في الرجل
 اذا اتي اهله فليكن من الشيطان قال يقول بسم الله ويغفر الله للشيطان اللهم وفي الباب عن الغفاج
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جامع احدكم فليقل بسم الله واليه الامم حتى لا يخطئ في ما روي في كافي في فصله
 ولما لا يخطئ الشيطان في شئ ايا وسوا ما هدم الولد الذكر السوي فليقل بسم الله من المصنف عن ابنه من الصلوات
 يقول في المراء اذا دخلت على كلبك الله استعمل في حياها وفي ما تراه الله خذها اللهم ان قضيت لي في رحمتها
 شيئا فاجعله اذ انقيا واحبا وسلاسا ولا تغفل عن شرك الشيطان والويل له عند الزفاف من السكون في المصنف
 في الدخول لبلد وكافي في باب الاطعام من الزوج من من فضائله ونفعه في الزمان والويل له من يمان منكره وولته
 ايام ربا وجعفر بن محمد روى كل ما يجر في الايام مع العلم شاهد حاله او كذا في حربه اشكال وهل يملك بالاشهاد
 كما في كونه وطما كذا اختاره غيره احد وجهان بشأن من اذا كان في الاخذ صير شيئا فليكن الجاهل في كافي
 لما عليه في الاول من الاستحباب مع عدم ظهوره في ذلك فلا خلاف في غايته في ولعله لا قوي وعلى
 فيجوز جمع المالات فليكنها من غير ان يخطئ في كافي لاخذ فليكنها في كل مال من المالات عن روى في كافي
 الاخذ في جميعه ويخبر في الزمان في المالات عن كافي صرح في بعضه وعلى المختار هل يكون في ذوال
 مالات في المالك في موضع من كافي عن بعض اهل البيت لاخذ الا لارادوا ما من كافي في حربه وولته

اقرب عا بالاصل ومقتضى عدم ملك لاخذ النكاح في كل الشرا وخبرها ومقتضى عدم الملك في القصد وبه يثبت
 من هذا الزمان في المصنف غير كافي في كل ما لا يملك باذنه المالات نفسه يرجع في نكاح الطعام والمال والمهرج
 الطعام بعضهم بعضا الى قران الاحوال وهي ما يملك باذنه المالات نفسه يرجع في نكاح الطعام والمال والمهرج
 ويكون انما في القصد في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 في المصنف في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 الولد ويكون الزوج ايضا في ما روى عن عند مضعها لانه لا يملك باذنه المالات نفسه يرجع في نكاح الطعام والمال والمهرج
 الذي يكون انما في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 والجماع في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 عن المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 وفيما من يوجب النكاح الى ان يوجب النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 بعد الطهر من ان يوجب النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 وان جامعها يوم الخميس من ان يوجب النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 نكاح من ان يوجب النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 بله من روى في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 لاروى في كافي في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 ولا في حربه في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 بله البسام في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 ولا في حربه في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 والارزاق في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر
 في باب ما لا يملك النكاح في المصنف يخرج من المروى في باب ما لا يملك النكاح عن النكاح من الزوج والعشر

قد جاء في قولهم لا يجمع في الضميمة والوجه ان يكون في الرجل المزمع وهذا حكم من قبل من انما هو الذي وادى
 فان قيل خرج الولد بحزنا فلا يكون لا يجمع في ما يدلى على كونه الوصي ايضا كما سئل المزمع وعمره ولعله
 لما من الحول وسلاوة المصلحة لا يفسد بالعدل واما ما عمن بعد ان جعل الوصية بعد العدل فلا بد وجها يستمر
 ولا يكون الجمع عقيب جماع للأصل ولكن من الرسالة الذهبية المنسوبة الى مولانا ايضا بالجماع بعد الجماع وغيره فيقول
 بصل بربنا ولعله يجوز ان يكون في الرجل الغني بملكه فيحصل الفرج وعن طريق الخلاف عند من مع ضرورة
 الصانع وعن الكوفة من يجري من الرضا عمن اهل البيت الثاني كما في رواية عن ابي جعفر عمن اهل البيت
 ورواه الصلوة فاذا اراد ان يزوجها من الرضا عمن اهل البيت الثاني كما في رواية عن ابي جعفر عمن اهل البيت
 اذا اقر الرجل حارة بزوجها او ان باقى لاخرى توصيها لكن يمكن الحكم بالكره الاحتمال من الغني بها تقدم من الله عيسى
 بعد الانكشاف الى الدليل العقلى الدال على جواز المساحة في اداء الاستبراء والكراهة في ما يتاخره ما تقدم
 عن الجعفر عمن اهل البيت فيكون الجماع عند من ينظر الى الجبر في النظر الى العورة ان كان في الرجل من يجرى من قبل النظر للمرءى
 في كافي باب كراهة ان يزوج الرجل من يزوجها من الرضا عمن اهل البيت الذي فيه يدور ان رجلا غشوا ربه
 وفي البيت عيسى فيسقط بها وبهم كلامهما ومنهما ما افطما بان كان غلظا كان ذاتها اوجا وبه كانت زانية
 وفي الباب عمن اهل البيت لا يجمع الرجل امرأته ولا يزوج في البيت عيسى فان ذلك مما هو من الرضا عمن اهل البيت
 عن جعفر عمن اهل البيت انما هو ان يزوجها من الرضا عمن اهل البيت وان توطأ المرأة والجماع المبدى بنظرها ومقتضى الاخبار
 ونحو المتن عدم الفرق في الناظر بين المزمع وغيره لكن عن كتاب الطب باسناده عن جابر عن ابي ابيك والجماع
 حيث يراد به صبره فيسقط حاله قلت بان يسهل الله كراهة الشبهة قال لا مانع من ذلك ولذا كان
 سئل وهذا في الفسق والفيح واللعان لا ملا في اول النظر الى وجه المرأة للقبول المرءى في هر في باب النوادر
 الواقع بعد باب الفتن باعلى انكلم عند الجماع فان من فشيئها ولا يكون ان يكون من لا ينظر في
 احد الى فرج امرأته وبعضهم عند الجماع فان النظر الى الفرج يورث المعنى في الولد لا يفسد ما لا يجمع
 في قوله من الغريب عمن اهل البيت من يجمع من ابيه عن علي وان عاين النظر الى الفرج عند الجماع يورث المعنى
 ويتأكد كراهة في النظر الى الباطن في كل من يفسد في حديثه لا بد من علمه ان الذي قد ذكره وجهه
 فليقل الكلام فان الكلام عند ذلك يورث الحرس ولا ينظر في حد كراهة الى ما نحن فيه امرأته فقلعه يورث
 ما يكون وهو يورث المعنى اما ما من يورث من الحكم بغير النظر الى الجماع فمساكنا هذا هو الجمع عليه
 بالاصل والاجام الحكم من يورث ويحرم المحدث وسما من المرفيق في باب الفتن في عقود الدنيا
 ومستقبل الغيلة ومستند ما في المار في الجماع في الانكلام فان من البعض من القول بالبحر بوجه الانكشاف

وهذا الوجه

وقد استدلوا بذلك في الكلام بغير ذلك كما في ان يترك المساحة اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب الفتن
 في مشيئة النكاح عن المزمع من الرجل اذا لم يزوجها من الرضا عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب الفتن
 العاين من النكاح باعلى اذا خرجت في سفر ولا يجمع اهل البيت في تلك الليلة فان من فشيئها ولا يورث المعنى في
 عرجي وفرق رسول الله ان المزدني كانوا احرار الشياطين لا يجمع اهل البيت اذا خرجت الى سفر من ثلثه
 ايام واليه من كان من فشيئها ولا يكون مونا كذا في علمها وذلك الاخر في هذا الخبر خلاف ويجوز الظهور
 ان يخرج من يزوجها وكذا ما في ظاهرها وباطنها من ورسالات اهل البيت الى المعصوم ويكون عرجا من
 بالاجام كما في رواية عن ابي جعفر عمن اهل البيت في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى
 وحقق في الحكم بالاسان في نظر في وجهها ومعاها اذا اراد ان يزوجها وفي الباب في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى
 عن المزمع وعنه كلاس بان ينظر الرجل الى المرأة اذا اراد ان يزوجها ينظر الى خلفها والى وجهها وفي الباب في الرجل عمن اهل البيت
 عن محمد بن مسلم عمن اهل البيت عن ابي جعفر عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 كراهة في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 عن العاين ينظر الرجل الى المرأة بغير وجهها ينظر الى شعرها وعاسها فان كان لا يورث المعنى في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 الثالث في الفتن وجميع من لا يجمع العلم ولا يورث المعنى في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 عن جعفر عمن اهل البيت عن علي في رجل ينظر الى محاسن امرأة يورث المعنى في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 يكون وفي الباب عن جعفر عمن اهل البيت عن ابي جعفر عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 ان يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت عن جعفر عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 النظر الى الوجه والكفين يدون الحاسن والشرع في عدم الاغتسا وطهرا ما راجع للاختلاف في صورة ما ذكره لكن من لم يات
 الاختلاف ما سئل اولي وهل المراد بالخاص والوجه والكفان كما عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 ما دلل عليه بغيره وقد كان المراد بحاسنها ما يتبع ريقها وهي وسع دانه من الوجه والكفين وما قبلها من ريقها
 بها انتهى وبغيره في جواز النظر العلم بصلاحها من العلم والعدة والخبر وعمرها ما فيها وما شره المرء
 بغيره من غير ان يكون نايما عن الغير احصاها فاعلم خالف الله في الشين ونظره من بعضه من شره المرء
 الاستفاد في النظر الى الفرج في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 وما في رواية عن ابي جعفر عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت
 للاطلاع في رجل ينظر الى الفرج في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت في قوله من يورث المعنى في باب النظر الى الفرج في الرجل عمن اهل البيت

بشأن ما ذكره في نسخة الاستيعاب لم يقع عندنا ما نرسمه ما عدا ما نقلنا من الخبرين بعد الانفاذ إلى المولى من
ممن كتبه من أحد من عارفي النظر إلى جميع المراءات من غير أن ينظر إليها إلى شعها فقال لعدم بظننا من غير رجا
إلى الخلق ليس يجعلوا وأما ما لا يجوز من النظر إليه وفي باب في أوائل زيادة استكمال في الوثائق من بعض منسوب
من النظر إلى الرجل بين في خروج المراءات وحال النظر إليها على تخير في تعدد البطلان في ذلك المقوم حتى ينظر
إليها قال فممن قلت من بين الذين لم أحسن في فعل ومن دون ذلك في مقام فهم أصله ما يبعد سوى كتاب
والعلم الأول راجع وقد أحاط المراء بالرجل في جوان النظر وكان أجودهما عدم علا الجلاء والمنازع من غير تقدير والقبول
موضح ولا بد من نظر في النظر ففهم العلم بما زاد من ذلك لا يرد على ما في غير ذلك من عدم وعرضها وقد يجوز القول
إلى وبعد اندريد شرعا وكيفية انفاذها كما من الجاهل في نفسه ومنها المولى في شيء بل ما يقع في الحيوان من
أي مظهر من العلم من أجل العينين لا من غير رجا قال كذا إن ينظر إلى محاسنها ومبها ما ينظر إلى ما لا ينبغي
لن النظر إليه وفي باد الخلاء من جيب العلم اعتصمت حواها عند المشاهدة فقال ما من ثوب الشوا
عليه من ليس وأما كذا إن ينظر في آخره وفي الباب من علم من العلم لأحب الرجل أن يقبل حواها لا
حواها من رجا وعرضها كذا إن ينظر من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره
أنه كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
السبب في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
كما حكى عن كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
والدليل على صحة المصطلح لاجتماع الكبر ثم التحكي من المشهور أحسن العلم من بعد شرعا لكن لما
حي جيب وعرضها كذا إن ينظر من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره
عجزوا ليس في ذلك وهو حسن من نوصلا من علمه ولا في كذا إن ينظر من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره
للا من النظر إليه زيادة على ما لا يجوز من النظر إليه في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
فأرى في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
إن ينظر إلى غير من واحد من وفي باب في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
من العلم كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
لا يثبت من قال في الخبر المعلوم كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها
الخبر عن جيب وعرضها كذا إن ينظر من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره من أحسن من نظره
بالمعنى كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها فظهر إليها من في كذا في أوائل بنجام الحواها في نفسه ما فيها

422

[illegible]

10

قال نعم وما ذاك لاختصاص الزيادة والزيادة وهذا مقصودنا بالاصل وما تقدم في كتاب الطائفة في قول المصنف
ويجوز لكل من الزوجين تشييد الآخر من ماله من غير ان يشترط ان يكون له مال من ماله من غير ان يشترط ان يكون له مال من ماله
سواء في جزاء الكوفي المروي في قولنا بالاصل المقدم الكفني الدال على ان من يدين المومن يتسأله كونه حبا هذا
في سماعه او اخذ او ايقنه والحق في ذلك بعض النسخ الا اننا لم نجدها في هذا قولهم قل المومن بعضهم
من اعيانهم وقولهم ولا يدين بعضهم الا بالعينين من هذا القول من قولهم فلا يصح القول بكذا لحوطها بما بعده
الا فاشا الى ما من غير على ان ارضهم من ابق الجارود وعن ابي جعفر في قولهم ولا يدين بعضهم الا بالعينين انما ظهر منها في قولنا
والكل والخاص وخضاب الكف والوارد في قوله والزيادة ثلث من الناس ومنهم من لا يدين بعضهم الا بالعينين انما ظهر منها في قولنا
الناظر في ذلك وما ذبح المحرم فوضع الفداء فاقضها والدمج والدمج وما اوردته والخطا وما اوردته وما اوردته
الزوج فانما يحسد كل ما انتهى هذا مع عدم البرز والاختصاص في قوله والزيادة ثلث من الناس ومنهم من لا يدين بعضهم الا بالعينين انما ظهر منها في قولنا
ما عرفت في الرجل والقادم الفارق هذا مقصودنا بالاصل من قولنا الدال على ان من يدين المومن يتسأله كونه حبا هذا
ولا يجوز النظر الى اجنبية احوالها بما سوى الوبر والكفني على ما اوردته عن واحد وكذا ما مع خوف ريبه
وحصول وثقة احوالها بما اوردته عن واحد والكفني على ما اوردته عن واحد وكذا ما مع خوف ريبه
على ان الزينة الظاهرة اما مقصودنا بالثابته من بعضنا والكل والخاص والخطا والكف كان عن احوال الوبر
والكفني كان عن بعضنا واليكف والكفني على ما اوردته عن واحد وكذا ما مع خوف ريبه
الزوج والاخا وعلى ما اوردته منها ما من عن تشييد على ارضهم قريبا وما اوردته في باب ما جعل النظر الى
من المارة بالاسناد الحسن من توقف فيه سوى قاسم بن عروة عن بعض الحكم بحسنه عن ذواته عن الصادق
في قوله الله تبارك وتعالى لا تأخذوا من ماله الا ما ظهر منها قال الزينة الظاهرة والكل والخاص وفي الباب عن ابي بصير عن الصادق
عن قول الله ولا يدين بعضهم الا بالعينين انما ظهر منها قال الزينة الظاهرة والمسكت وهي الفليس في الوجه الاخر وبها من المظن
والريضة في بعضها هذا مقصودنا المروي في الكل من قولنا الدال على ان من يدين المومن يتسأله كونه حبا هذا
ابن جعفر عاين المارة من يدينها قال لا يجوز الكفني قال ولا يسأله الا بالعينين انما ظهر منها في قولنا
عن ابي جعفر موسى عن الرجل ما يصلح له ان ينظر اليه من المارة التي لا تطلع له الا الوجه والكفني وموضع اللورد
المروي في كتابي الباب المتقدم عن ربه عن عبد عن بعض اصحابنا عن الصادق ما جعل الرجل ان يرى من المارة
اذ لم يكن محبها قال الوجه والكمال والقدمان ولا شئ الى القديس عن غيرنا لا يزوجهم كذا علم في الباقي
غير كذا لاختصاص ارساله لا اعتقاد بالاصل والفقيه في الكل من قولنا الدال على ان من يدين المومن يتسأله كونه حبا هذا

وقال هـ إن وسطه وجاز من تاريخي المتأخرين سطو الحق الشافي مع العلم في حلقته وكشفه والقدرة على الحيلة
ومن العجبي في جوع البسبلة لا أكثر منكم بعض شياخنا إذ قد القوا بالحق على ما قال لعدم فقهه إلا عن كبر
وقر الدين وقال البديع من أنصرتهم أشد لنا وبجر أخرى حاكما بما في غاية الحق بحيث كادت من الأدلة
القليلة وهي غادى كثيرة الاختيار الواردة في أبواب النظر الما منقحة المواتعة من المتضمنة بحكمه وعاذا
أولس في كتابي الذي في البحر من على باب الحكم من على من سودة قال قلت لأبي الحسن في مثل النظر الما من
الحيلة فيجب النظر إليها قال لا بأس إذا عرفت من حيث الصدق والبالذات ما فرحي بالركب وبمجال الدين
واما ما ودعنا في تحفة الرسول الله بمعنى عجز الروام في تنبيه وكان الفصل من بعد رسول الله
فاذا نظر إليها ونظر إليه فصرف رسول الله وجهه عنها فقال رجل شاب وامرأ شابة غشيانا يقول
فيهما السيطان فلا يزالان على المحرم ولو ركبوا إلا على ما روي عن بعض أئمتنا وأمرهم وقولهم لا يدين
زناهم في شخص غار ينادى كذا قال الدال على النظر بهم فراهم الحسين مسموم كذا في نظره وأوردت
حسنة طويلة والدال على أن العيبين النظر كذا ورد الأول في كتابي باب النوادر الواقع سيد أبيان من
عن حماد السامري في شرحه والثاني في رسل بني أمية المروي في الباب وأما الاستدلال بالنسخ
بأنها لهم من منع خروجهم من منزلت فغير صحيح بخلافه الوجوه مضافا إلى استناد الما من
إلى الغير كالاحتياط من النظر بشهوة أو دل على حيلة الاستدلال ولا كلام فيها وأما ما ذهب إليه بعض
ومن تعذر جواز النظر بالمرء لا أن يذهب وإليه المروي في باب ما عاها في النظر النساء عن أبي عبد الله
عزرا قال صلى على من صلى على النبي كاشع النظر النظر فليس لك إلا النظر وعن الفضل عن علي في حديث
ابن عباس عن علي بن النسيج با على المنا ولنظره والثاني غلط وكذا في العيون بإسناده عن عبد الله بن أبي
عن الرضا عن ابن الرضا عن علي بن النسيج كاشع النظر النظر فليس لك إلا النظر وعن الفضل عن علي في حديث
الأدوية أن لا يصاحبه كمال النظر الما ولا تنصحبها بنظر آخره وأحدود الغشنة وعن المطهر
بإسناده عن أبي الفضل عن علي بن النسيج با على أن كرا في الحيلة ذلك وقد فيها فلا شيع النظر
النظر فان لك الأول في باب المنا لا يدين فغير جواز لا المنا لا ينغم في صف المنا الحاد من وجوه
عديدة ومنها أن الحيلة تناسد في غير كماله ومنه النظر عن حيث الغشنة فغير من أن من البصر في شهر
بعض هذا القول لا يوطئ من الما مع الرجل فمضم في على الما كذا في غيره
أما كما حكاه بعضهم في كتابي باب الما فيجبها الدال على أحد ما في حلقته استنادا بما في كلام
علي بن النسيج عنه ما يشره فحفظه فقالوا قوما وهذا الحديث فقال أني في حلقته كذا في كتابي

العدل الى غير سبب وهذا الخبر لا اجماع المحكي فيه وانما اراد بالكلية الخبر لا المصطلح عليه بن مائة ^{الاول} وهذه
 قد منعت من العمل لا اخبار الخبر وان يحكى عن ثلثه اعلانها وكلاهما كانا في النجاس في الخصومة وفي المولد بالنسبة
 الى مولد فورا سببا بعد الانفاذ الى الابد ثم جعل الابد الاول بناء على المشي على الاما كما روافد وعليه فلا يلزم
 التأسيس لكان شمول لسانه وتفسيرها ^{الحار من فاء} المومات وشمو لا وما ملكا معها منهن
 لاما ولو كانت كاذبات لما دلل عليه لكن معناه لا وجه للحكم بالخيار سببا مع جواز انشاء وجه لم يلج القول
 او ما ملك بنا على التفسير لاما خاصه مع التعميم في قولنا ولسانها وتخصيصه مع الحكم بجواز نظم
 الشكر الى السلسلة النفاذ بالاصل الذي اصلناه على اهل الكمال هذا مضافا الى احوالها المنع شرعا وكذا
 في المحكي انما هو في الموضع الجواب وما لوجب مع سلا من خصيب او بالعكس فكمه كالمثل انما كان صحيح
 بعضهم وهل يجوز للشخص الكبرياء والعين والحنث وهو المشبه بالنساء النظر الى الجنبين امر لا
 وجهان لا يوجد كونه كغيره من اجاب للعبور ولا يجوز للرجل مطحن للاعشى ^{صوت} مع صوت
 الاضيق كما اخذاه المصنف في عد والخبر كما عن الظاهر نجا المحضر الذي في كافي باب السليم
 على النساء في الصحيح هشام بن سالم عن النبي عن النبي عن النساء عن وعن ثمانية والنسوة في البيوت
 واسرة التي بالكوفة خلافا للظاهر ومنهم من كره يجوز وهو المنصور للاصل المعتمد بالسبب
 وما رواه ابن سنان عن النبي الا انه لم يرد من الناس مع عدم منهم لمن وخطبته سببه النساء المحضين ^{الخطبة}
 في حلقته من الكتب مروية وتكلم زغب وام كلثوم حين الامير من الناس محضين من السجادة مما ليس فيه مزية وفي كافي
 في الباب في الصحيح عن ربعي بن عبد الله عن الصادق كان رسول الله يسلم على النساء ويردون عليه وكان
 امير المؤمنين يسلم على النساء وكان يكنى ان يسلم على الشائنة ويقول اني ارجو اني اكون منهن فمما جعل على
 اكثر ما طلبت من الاجر والجهنم تقدم كغيرها لما روي في الباب عن الصادق لا يسلم على المرأة غير جارية لها ولد
 المذكور وغيره نعم يتعطل ان تحجب الخطيب وقد دعي الباب بصوت غلبه ولا تخضع بصوت كما يترتب من
 قوله من خطبا بالنساء النبي ولا تخضع بالقول فطبع الذي في غير من كافي مع عدم السلفه وخروج
 الفسنة ولا يخرج احوالها كما صرح بعضهم وعليه خبرهم الاخر وخبر ربعي المتقدم لا احوال عدم السماع مع
 فوضا زاد على حسن كذا في لاري في غير حديث المناهي ^{خطبة} في كل المرات عند خبره وحيا وعنده في حرم
 منها اكثر من حسن كذا في الابدس وكما جرحه سببا استامه في موضع حكيم كذا خبره عليه السلام ^{وكن}
 الذي في الخبر غير انما السلفه المحجزة ومنها المروي في باب السلفه في غير ذلك كافي في الصحيح
 عن محمد بن مسلم عن الصادق قال لا يدخل الرجل بيتا من بيت النساء ولو كان في البيت

في قوله من خطبا بالنساء النبي ولا تخضع بالقول فطبع الذي في غير من كافي مع عدم السلفه وخروج الفسنة ولا يخرج احوالها كما صرح بعضهم وعليه خبرهم الاخر وخبر ربعي المتقدم لا احوال عدم السماع مع فوضا زاد على حسن كذا في لاري في غير حديث المناهي خطبة في كل المرات عند خبره وحيا وعنده في حرم منها اكثر من حسن كذا في الابدس وكما جرحه سببا استامه في موضع حكيم كذا خبره عليه السلام الذي في الخبر غير انما السلفه المحجزة ومنها المروي في باب السلفه في غير ذلك كافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق قال لا يدخل الرجل بيتا من بيت النساء ولو كان في البيت

في الباب الصحيح عن محمد بن مسلم عن احداهما ما قلنا من العدل فقال اما الاكثر فلا بأس واما النجس فاني قد كنت
 الا ان يشترط عليها حين يزوجهما خلافا للظاهر في خبر النبي عن الحسن بن محبوب ما روي مع كونهما عن النبي للشيء
 ان يشترط عليها حين تزوجهما واما الجواز مع الاذن ما روي عن الصادق في كافي عن خبر واحد هذا في القسط
 واما في المنع بها فيجوز ايضا بالانفاذ في كافي عن خبر واحد واما التفصيل في القسط من الوطى الواجب في الحرمة
 وخبره فلا كافي عن بعض طلبة لروى عن الصادق عن محمد بن مسلم الا خبره عدم النكاح من كافي في الاستواء
 وبنا فيه اخلاق في المثلث والعمل في الخبر واحد والمراد بالعدل كافي في كونه هوانا يجامع الرجل ويولج ذكره في فرجها
 فاذا روي انزال نزاع ذكره وانزل خارج زوجها ^{وهل يجب} يرى بالعدل في القسط اعني عشرة ونا ^{سبب}
 فاولان يشان من الاجماع المحكي عن في التفسير على الرجل المعتمد ما صرح بعضهم من ورود خبره
 فالجواب واما الاصل المعتمد بالاخبار المحجزة ومنها زيادة على ما تقدم المروي في كافي في باب
 وقوع الولد في الصحيح عن ابن ابي عمير الماء ما الرجل يضعه حيث شاء الا انما اذا جاء ولد له يتركه ويشد في
 انكار الولد وطهره فلا من المراء على الرجل في ما نزل ولا يصح استحقا مقها الفبر واما اجماع في فروع
 بمصير المعظم كما صرح البعض الى الخلاف بل عن الحلبي انه ليس بالخبر الدال على الوجوب في الشدة
 فالعدم وهو لا يروي ولو روي عن الائمة فلا يخفى عليه مطاوعا ^{الاحتياط} كما صرح البعض وعليه
 بل خبر محمد بن مسلم المتقدم وخبر الوطى حيث كان تبلغ المزة فلما اجاءا كما حكاه خبرا حدثا في خبر
 ولا يخبر من لا يقع الاضفاء ^{خبر مروي} بلا خلاف في المستثنى كما صرح لك بل في الشفيع لاجماع لاري
 في كافي في باب المراء غير مروي الرجل من عيوب بن يرد عن بعض اصحابنا عن الصادق اذا خطب الرجل المرأة فدخل
 بها قبل ان تبلغ سبع سنين فزني بها او دخل بها ومقتضا الملاءمة المحجزة مع عدم الانفاذ ايضا كما
 كما عن تأخير والسرار مع عدم الخلاف لكن به خبره في باب المعظم الى الخلاف بل عن الشفيع ان روي
 عن الاجرة مروي في الخطيب بلا خلاف فيكون مراد الاول صورة الاضفاء وقد حكم في ما
 بالتفصيل واما المرسل فلا يمارى في نحو المعام واما المراد بالاضفاء ضرورة مسائل البيوت والمحجزة واحدا
 على ما اخذاه خبرا واحد لكن في ان بعضهم ضرورة مسائل المحجزة والتأنيب واحدا قال وهو بعيد
 لعدم ما بين المسكين وقوة الحاضر بينهما فلا يكاد يتفق رواه الجماعة ولو فرض كان احضا ايضا وخبر
 ان يترك على الزوجه اكثر من اربعة سنين ^{فانما} في كافي في باب النكاح في باب عد المراء
 التي يجوز في الصحيح عن صفوان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لا يزوجها ليس يريد الاكثر انما يكون لهم معصية يكون في ذلك انما قاله انما تركها او اعتبر من كان انما يتركها

ثلاث

وراد في معنى النسخ ان يكون اذ جاء المعصم الاجماع كما صرح البعض هذا معناه ان جميع حصص الرضى في كل
الطلاق من المراء واضعها الرجل اراد في غير بها غير بين وبينه استمر استعدت عليه زمان في واما ان يطلق
الغير ثم العبر من الرضى الواجب هو مكان في القبول الغير على المتفاوت فلا يملك الدرك في ذلك وهذا كما هو في
النسب وان لم يزل كما في الامحان وهذا بخلاف المأمور وحينئذ استوفى في هذا الاول وهو ما
على موضع البين واقتضاه على من ثبت لها حق الزوجه ولعل الامور المطالب في
فادكاره وهي الصغرة والمأخذ ان الاول الصغرة وهي معتبرة بالاجماع واكثر فيها من الاجماع والقبول
بلا خلاف يعرف بصغر الماشية بلا خلاف في جزائه وما لا جزاء في غيره جميع الكلام فيها العبر من العذر
فلما لم ينفذ احد الطرفين بالمأخذ وبغيرها من اللغات غير المبرع مع تمكنه ومعرفته بغيره لم ينفذ عند علمنا
تأليف كذا في يد غيره الاجماع ونحوه طبع اختلافه وعليه فاقص من من عدم اشتراط العبر فيكون صحيحا بالانفرد
البراء بالاجماع بخلاف ذلك وان كان بلا خلاف في جزائه ما فوقه فلو ان الاصل المحقق عن الاكثر المانع
لكن حصر في المنطق لثبوت وجه السبيل العام والمأخذ لا يكتفي بوضع العذر ولا يكتفي بالانفاد مع ان
ظاهرهم الاتفاق عليه في ذلك الاجماع هذا معناه في اصل المانع وعدم الجزم بكونه في غير الماشية
فقد يحتاج حتى يصح التمسك بغيره فلو انتم ادعوا المعذور لادبها صرحت في التاكيد فيها وبغيرها في
واذا ما نالكم البطلان علمنا ان كل من ادعى الحكم بالعبر سيما بعد الانقضاء في باب من انقضاء
الصغرة وما بعد ذلك لا يخلو منظر ولو اني لمقتضى اكثرها ما صدر لا انشاء كان نال الزوج ومن حكمه
للولى ومنه حكيد وجوبه فقال دونك قيل والفاعل الشيخ واذا زعم وعنه عليا مكي والمحقق
فما حجج الشيخ في هذا منطوقه والرد في كتاب باب نوازل المرفق الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ما حدث
امراه الى الشيخ فقال رويته فقال رسول الله من طلع فقام رجل فقال انما رسول الله ورجسها
فقال ما فعلها فقال ما لي شئ فقال لا قال فاعادت فاما رسول الله الكلام بغير ثم احدث الرجل
ثم اعادت فقال رسول الله في المراء الثالثة الحسن في المراء شينا قال نعم فقال تدرون حكمها على عثمان
من القرآن فعلها اياه واخبرني بطريقنا الخاصة والعامة بالقاء اسقائهم مشرك في المقصود هنا ولرب من
في شئ منها لانه النبوة كما صرح به واحد من ان اصل دعوا واجضا من الجزاء القبول اذا وضع الصبر
بالماء في الاجاب غير ضار بل لا يرد مع الاجماع كما صرح بعضهم خلافا للجمهور اكثر من مانع لعدم الظاهر
النام الصالح لخصيص الجزاء المبرر ولعل الامور انما زكوا احتيا لا يرد ذلك فلا يوقع النقد في ذلك
ولو امر كان ليجوز لفظ الماشية مع نفاها والمأخذ ويطلق مع عدمه وكما قيل بالغير والمأخذ والماخذ

على ما حكوا في بعض المسائل وقال أبو جابن فنقول وحيث نجد الجواب الجزئية فنورد تحتها المسألة التي هي من بابها
وهي ما بين أن المروي عن العرب كيف قالوا لما خلوت يا ماعنا لنولنا زوجهما معطى على كتابه وسنة خير وأدبها
ولا مؤنة وكذا وكذا وبما دونت كذا وكذا أسنانك وكذا وكذا وهما وشي من أسرارها وأصباها على قلبه وكان ما كثر فدا
قال نعم فقد حببت فخر لرائك وأتت أول فاس بها لك ما أسخى وأكره يا ماعنا قال هو طهر عليك قلت كيف
قال ألتنا لا نؤثرنا كان توحي مقام ولزمتنا الغفيرة في العدة وكانت دارثا ولقد عدلنا على طهرها الأطلاق
السنة خلافا لما نالنا من الخلق لا نعصا من الجمل فلهذا دليل على التفسير ويزيد على أن هذا المكان ضعيف سنة
مما لا يعوم جهلا فدا الأخرى المنع ولوميل إلى الأولى هذه وحيث بيننا من هذا فدا لنتم بعضنا عادة الحفظ
بغيرها وأما نضم مقام فلا فدا لا يعصا على أسفارها لكن في الأعيان كما على الشيخ ومن حقه ومقها
منع لا ترى قوة لعدم وحيث بيننا من هذا فدا المثل الرابع من العلم والعدو لا يظفر كما نرى في المناهج على الأصل
مع عدم قيام دليل بعدد على كفاية بخلاف ذلك في الخروج عنه ولقد فهم القبول جميعا على ما عني في السرائر
وهو النجس مضافا إلى المحجج من أصل المقدم بعدم بعينه كونه بغير دليل وحيث كلف وتر وحيث
وكفى الزنبي بعينه كلفه على الأصل كما حكم مع العجز كما في العلم وكثير في العلم بحيث لا يفي عادة فاعلم
العلم دونها وجب العلم فضا على المفسر والآخرة في العلم من العجز عن الركنين وأدبها لكن بعض الركنين
في الأخيرة العجز في العلم على الأصل كما حكم من العلمين على ذلك وكفى ذلك وغيره بالعدل والواجب
هنا مع عدم حصول الفلح بأدبها ولا فلا شاة في كفاية من العلم من العلم على الأصل في العلم كذا
الركيل على العجز وجهان أولهما عدم بل من بعض على أنفا لا يخطئ ثم الصح برقي فابز الهم الحكم
نقضا على الأصل المفسر بل على الأصل في ذلك حيث قال بعد ذلك فضا لهم عدم اشتراط العرب
لأن ذلك لا يخل بأصل اللفظ العربي والأصل عدم اشتراط العرب في اللفظ ومنهم من سرج بأشراط الأعراب ثم القصة
الغير بأدبها كذا في أشراط الأصل العربي فانا المنقول عن الشارع منها عرطون قطعنا منها وليس لأدبها عدم اشتراط
مع عدم العرب بل بعد وعطى الكفاية في عجز العرب فليحكم كل يوم الأمانة لعدم قولهم أدبها بالعقد وعلى
الاشتراط لو كانا لفتا فدان لا يجبنا الأديان بما عرطون فليسوف العرب من العجز عن الاستكام وكذا في العجز
بعد ما كان في الإجماع إلى المزمع لعدم كفاية العرب في العلم فضا الجزاء بالأسباب احتاج اللفظ بمقتضى
مقتضى العرب على وجه لا يخل شيء منه يغفل أولنا في ذلك بواجب من ربي ومعناه هذه المراتم وحيث كفاها ونقول
الزوج برز برز ربي حيث فليت هذا النكاح في الميسرة وجهه وكذا في الاشتراط مفسر في العلم
عن النطق كالآخر من موجه كان في ذلك وأدبها بعدا علينا كان وأدبها على مقتضى الأصل ولا يلزم التوكيد بالأدب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لكن من غير كون الاحتياط جدياً تم اذ جعلها وصفاً الاولى بانها كثرتها بعد ضبط اعتبار ردها
 اعماماً كما كان الحال في حكم التمسك بالقطعة التي يحصل بها الشفعة وتذبذبه في اعتبار استيفان الاولى
 كما في كثير من الاحكام واما في الاول بانها المانع الرشيد فانه في كفايتها غير واحد للصوص ولا يثبت ولاية
 المجد بكونه لا يعمل او اعم الشهود بالنسبة الى الشفعة الاول بانها وصحة عبد الله بن سنان المروى في بيت
 في اعراب قطنا فمن منعه من الشفعة التي يبيع عملة النخاع هو وفي كراهها بعد ان اطلق ما في الاجماع على قول
 الاول بانها بعد اطلاق الحديث كما صرح بعضهم وشوئ عبيد بن زرارة المروى في كتاب حلاله في بيان تزوج
 ابنه عن النكاح الحاضر بها وان زوجها من رجل ويريد جدها ان تزوجها من رجل من هذا الحديث
 ولو بان ذلك ما لم يكن مضاداً ان الزكرك لا ياب زوجها قبله ويجوز عليها تزوج الاب والمجد خلافه في الجملة
 فيسقط في ولايته وفقاً الاب عمن جاءه من العائنه لاشترطهم ولا يثبت في خبر الفضل المروى
 في المار عن الشفة لانها اذا تزوج بعينه اشتهر ذلك بانها حيا وكذا في المجد فيها جاز وهذا في المقصود
 لا يعم في مقابلته من المفسدات التي فيها بعد عرفا حال كون الوجه التمسك على الفرض المتفق عليه
 عند المجد مع وجود الاب وداعى العائنه وتزول ولا يبر الا في ولايتها عن المسلم ولا خلاف
 يعرف بل في كون النكاح لا يقع بان يكون ولا المسلم ولا المسلم في عقد النكاح سواء كان اباً او عتقاً او جدياً
 عند طاعة اجمعوا في العلم فيه خلافه انتهى وهو الخبر فيها بعد ان اطلق ما في الخبر من تزوج المسلم الكافر
 على المؤمنين سبيلاً وعقد كحلهم على ولا يثبت عليه وعن الدمام عن علي بن ابي طالب قال وكشاً المرأة
 المسلمة اليها النصراني واغراها على تزويجها من زوجها افسح جاز وان زوجها افسح له فله ان يخبر
 لانه لا ولاية له على مسلم والمطلق فيها المن شاملاً لسقوط ولا يبر من كافتة وانكاحها وبها وهو من راجح
 بل من يملك ولا يملك ولا يكون الا اقراراً عليه فلو كان لها وان مسلم وكان كراهها سبيلاً كما هو الاجماع
 انما انكاحه حتى تنكح الكافر فلو اذ الزكرك على الى مسلم ولا في المسلم اولى كما استجود بعضهم ابنتها
 وبدل على الاول المصمود وعلى الثاني بعد تبصر ما تقدم قوله من الاسلام لورده الا عراً في خبر آخر
 انه لم يبر ما في الاسلام الا عراً والخبر المستفيض على ثبوت قاله الاسلام بريد ولا ينفق وحيث
 ان من شرط الزكرك الاسلام فاعلم ان العقل ابناً جشراً ما يند فلا ولا يبر الحزن والعنف عليه والسكون
 في حال الحزن ولا خلافه والسكون ان من تزوجها النكاح فلا يبر في حق نفسه فانه تحت في خبره وانما العدا لله
 في خبره من يملكه فلا يملكه بل من كره الفسخ لا ياب ولا ينكح عند طاعة اجمع وعليه بدل الفسخ
 المطلق المالك لانها حيا والعقد ولا يبر على النكاح ولا جازاً لها بعد ان كان كافر وشبهه وبما لا يحد

الى الاصل بل هو ظاهر المأخوذ عن كماله في قوله لو انما انقضت على العلق والنجار لم يفسد عباها كما في قوله
وقال الجليل العزبة وحيان والادب عدم القول كما صرح به غيره احد للاصل وكذا لو ثبت احد هاهنا
صرح غيره احد واستظهر بعضهم قول دعوتها الجمل الى المنع من العلق وتغير بعض مشايخنا بزيادة
قوله شرط الامكان في حقها لان ذلك لا يبرهن ان لا يفسد عباها واصالة الجمل في تحريمه ولو ان حق بعض الاشياء
فلا يخبرنا دعوتها بما عاين الاصل على التيقن الشاهد من لا يخبرنا وكذا كانت متغيرا ومختلفا في قولها النجاء
حقا لكان ولغيره لولي هنا قوله لا يخبرنا كما صرح غيره احد بغيره بل خلاف الزوج والوطي قبل الاختيار
بقا الزوجين وانما ينقض وكذا القول قبل اختيارها وهو كما ماله حيث لا ينافي العزبة كقولنا لم يفسد عباها
واستثنى الجاهل من صوره واحد وهو ما لا كنا نشأه في حقها من شلا وهو يمان ما لم يجرى
قوتها على فرائضها في حق الموت قبل الدخول فانه لا يثبت لها خيار النكاح لان النكاح من اجل الزوج
قبل الدخول سقط للموت فاسقطا بعضنا تركه في النجاء والمأخوذ من هذا القول في قوله على التيقن
وج بطل خياره لان النجاء انما هو مع علقها كلاكه صفة يكون شرطه عدم ثبوته وهو قد روي
الحكم بانها النجاء وهو حسن اذا وصق العلق او نجزة وقلنا ان نجرا ما لم يصب من التعلق ولو اعتقنا
معنا مقادير كان منقطعها لم لا شرط عدم ما بنا في العزبة فقلنا لما كانت اولا يمكن بالشرط كان
انما تجوزت لانه خاص له بخلافه على ما قاله البعض واما وجه عداها بفساد المولى في كذا في باركانه
عنت المملوك عن المم اذا اعتقت مملوكه رجلا وامر ان يفسد بينهما كذا ان احبسان يكون زوجهما
كان ذلك مصلحا في هذا لا اعلم قاله في الاحكام كما صرح البعض وبالحجة لاثباتها في الحكم على
النجاء وما مضى في اصل القول اخذت النجاة لها بما اذا كانت بحالها لا يفسد عباها اذا اعتقتا
متفاوتين او سبق هذا العبد لا متنازعا ثبوت النجاء ولها هنا ثبوتها وهو محتمل وهو خلاف ما مضى
فالجمع بين النجاة وبين ثبوتها كما في الفا مثلين في بيع النحر غير جسد النكاح الوصاية ولا يثبت ولا يبر
الوصى ولا يابا والحد على الصغير بل هو صريح في ان من الموصى على النكاح على راي وبقيت ولا يثبت
على بل يلعق فاسد العقل مع النجاء هذا مع الاقوال في المسئلة وانها ثبوتها مع من الموصى على
النكاح وعدمه وثبوتها ثبوتها مع وراعتها بقها ما ولا يفسد عباها كما في الت و غير بل والظاهر
لاسا الخ عدم الولاية وعدم انتقالها مع انتقالها بموجب الموصى ولروى في باب المارة بزوجها وبها
في الصحيح غير من جعله من يلعق قال سالفه على من جعل مات وترك زوجا وابنة وابنت صغيرة تجد
الحالين الوصي في زوج الابن من ابيه ما لا يبرهن المرفوع فلان مات قال لا اراي في زوج ابنة زوج الجاهل

منه من قبل النجاء من ابي الوصي احب اليه الاولاد الاولاد لا يفسد عباها في النكاح والطلاق ولا يبرهن الا في المرفوع
فقال الجاهل انما يشار بها احب اليها الزوج الاول والزوج الاخر فقال الرواية فيها انما الزوج الاخر وذلك انما يشار
تكون قد كانتا ذلك من زوجها وليس لها ان تستعمل ما عدا زوجها وكذا في التفسير الخاصه طاق الابه
وسما صحيح بانه المتقدم في قول المصنف ولا يثبت ولا يبرهن على النكاح وهو من صحيح محمد بن مسلم والمقدم
في قول المصنف وبقرائنه وانما كانت ما رواه في باب طلاق النكاح لم يفسد عباها في الصحيح من الجاهل وابي عيسى
عن المصنف في قول المصنف وانما يفسد عباها من قبل ان يتزوج وقد روي عن ابن عباس في قوله لا يفسد عباها
او يعقروا الذي يبرهن صفة النكاح قاله في الابه الا ان الرجل يوصي الى والدته فيكون في مال المارة ففساد
طاه ونجزة اذا علقه فسادا وصح في يفسد عباها من مسلم المرفوع في قوله لا يفسد عباها فسادا
وخبرنا بصير المرفوع في باب عقلة المرأة النكاح على ما دل عليه الخبر المتقدم وقيل ان الاختيار لا يفسد عباها
على الاخر وعدمه بل على المجد وندته الفاضل اطلاقا قبل عدمه بفساد عباها في قوله الثاني مما لا يبرهن
في مقادير ما لم يفسد عباها لا يفسد عباها في قوله في باب النكاح من يبرهن في قوله لا يفسد عباها من
احبها ما لم يفسد عباها وساق الخبر لما قال وذلك قول المصنف في قوله لا يفسد عباها الذي يفسد عباها
بعض الاب والذى يتركه المرأة وتوليها امرها من اخرج او قرابة او غيرها وعن النكاح عن بعض النكاح قال
عن قول الله ان احب من قال المارة لبعض من بعض المصنف فالتا وبعين الذي يفسد عباها النكاح قال
ابوها اذا علقه جاز له ووجهها اذا كان يفسد عباها وهو النكاح فلو كان يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
بما لا يفسد عباها ليجوز له امره وليس الثاني مع عدمه القابل بطلان الجمع بين جاهد الطرفين مرفوعا
وهو مشهور وعرفه في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها وهو المشهور في قوله لا يفسد عباها
لانه لا يفسد عباها لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها واما ما انتاه المصنف في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
اذا كانت من مفسد فلو كان يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
الوصح انفا ولا يثبت عن الصغيرين وبقرائنه على الصغيرين مع النكاح ما انتاه ولا يثبت عن الصغيرين في قوله لا يفسد عباها
بل ظاهره ان الاجماع حيث دل ولغيره في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
استخرج هو جاز ما قال المصنف الذي في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
ولا يبرهن عباها لا يبرهن عباها الذي يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها
المخوف من مع العلق وقد ادب والحد فاحا على صرح البعض وعلمه في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها في قوله لا يفسد عباها

[illegible][illegible]

الطائفة الثالثة الأبرار

[illegible][illegible]

۱۵۴

1997

[illegible]

1

[illegible][illegible]

بشرط ان لا يفسد النكاح والطلاق لا يفسد النكاح ولا يفسد النكاح على
عدم اعتناء وطرف في الاستفاد وليس على اعتبار ما قبله من قبله بل على اعتبار ما بعده من بعد
ان يحجر عليه من نكاحه في كافي الدار المقدم من المفسد قال علامه النساء هو لا يقع بينه ولو اذنت
من جميع السدان ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل الدخول وجعلها امرى تمام المهر قبله في الدخول
وجعلها النصف اما في الارسط على ما حكى عن طه ونحوه من سلم المهرى في ميثاق في باب المهر من النكاح
من رجل تزوج امرأة فلهها النصف وهو من ميثاقها فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ان يدخل بها قال في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
ونحوه من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
لأنه من ميثاق المهرى في الباب قال سالكه من رجل تزوج امرأة فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
يدخل بها قبل ان يخطبها شيئا فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
على الزوج نصف المهر وان كان طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
النصف كما لو نظر الى طلقها قبل الدخول في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
والمهر من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
بما على استحقاق الزوج المهر من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
الطلاق قبل ان يخطبها شيئا فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
فيستكمل من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
يحتاج الى دليل ولا يظهر بعد ما ذكرنا ان طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
الفرق بين المهرين كما لا يخفى من المهرين في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
من المهر بل هو المهر في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ايضا استحقاق النصف في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ما قاله من سبق من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
ويمكن ترجيح جانب الحكم بسبق سببه وهو الدليل وان توفقت تمام المالك على الطلاق ويكون كالمهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
وليس فيه ريب وقد ثبت بقوله طه من العبد بل في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
والعقود في المهر على الوفاء في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
واحد وهو عدم استقلال ميثاقها بذلك فلا مانع من اثنائه العبد في قوله والاختصاص في العمل بالسلب المطلوب جبا

او غيرها

وهو من ميثاقها في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
في الصحيح من المهرين انما هو مقتضى عدم طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
قال في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
المشهور بل من المهرين في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
بالدليل في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
واثبت من المهرين في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ان استقرت على عدم المهر عليه على ما في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
لان وعن من يصرح في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ردت عليه اوابت بها من المهرين في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
يقولان انما كان طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
كان في رد ذلك وان دخل بها قبل ان يخطبها شيئا فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
في العبد المذكور فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
كل ذلك في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
في الشريعة ولا يخفى من المهرين في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
ما صدر ما طلقها في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
سوى كما لا يخفى من المهرين في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
وهو صريح في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
تصريح في الكتاب المذكور في العقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
واحد هو الوفاء في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
فلا يخفى من المهرين في طلقها قبل الدخول فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل
في الكتاب المقدم في الصحيح من ميثاق المهرى في اواخر الدار المقدم وعلى المشهور في الاستفاد في الاول بل في الثاني فثبت له النصف
امراء او غيرها في رد عليه الفساح انما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف وانما كان طلقها ختمها فثبت لها النصف
وان شاء استكمالها في كل عقد فثبت له النصف في كل عقد فثبت له نصف المهر ووجهه انما هو مقتضى عدم طلقها قبل

[illegible]

45

[illegible]



بسبب الجوار والصهر كما في النكاح فإن طلقها أو طلقها الأب أو طلقها الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
مقال كلاما فإنه وضعت من قبل طلاقها أو طلاقها الأب أو طلقها الزوج بغير من الرضا ع الذي قال رسول الله
وكل ما رآه أخص من قبل طلاقها أو طلاقها الأب أو طلاقها الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
وليس حوسب من غير أن يكون الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
القرآن فيكون الآخر من غير أن يكون الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
مزين ومنه على تقدير بغير أن يكون الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
اجتماعا كالتفادير فيكون طلاقها أو طلاقها الأب أو طلاقها الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
ما رآه أو وضعت كل واحدة وحدها أو أكثر من الشاكنين منهم جميعا لأن اللبن لغير واحد وعليه
بدل جليل من الإباحة ما تقدم اليك لاشارة لا خلاف في صحة الكتاب بغيره ولو كان طلاقها أو طلاقها الأب أو طلاقها الزوج بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
من غير الفصل السابع من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
في باب ما يجوز من النكاح من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
كل شخص وإدخاله كان الولد من غير الرجل الذي كان راضيا لزوجها أو راضيا لغيره من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
كل شخص ولد ما كان الولد من غير الرجل الذي كان راضيا لزوجها أو راضيا لغيره من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
اللبن المأخوذ فلا يخرج من روضها بعيدا منها صرا واستغفر في ذكر عدم صلاحه للاختبار وانقضاء
زنا من اللحم واشتداد العظم أولاً الأجود العطاران في جبهته الصورة هو الشاكر من الإخبار
طبعه فذهبه الصورة ما يقتضيه الأصل فإن من رخصت الشك في طبعه الشاكر في طبعه
اللبن الحار يوف في بعض المرات رخصت الحوية لأن الأصل عدم التحريم ولا أصل لأحد ولا شائنا في
الزوم يقتضي الإخبار عنه ولو حصل الشك في وقوع الرضا ع في التحول فيقتل من أصل الإباحة
وقبالة التحول لكن الترجيح من أوله لا خلاف هنا بغير كل فائدة في جميع المقاصد واستدل في
كل ما كان الأصل من قبضته وسبب التحريم كونه من قبله لا يقتضي من اللبن الشك ولو شك في ذلك
أما ما لا يلزم التحريم وكذا لو شك في اللبن في عدد الطلاق فأنعك في ذلك كله وأما
لا أحد فكذلك ما خلافت ما إذا اضطلعتنا خبرا جيبنا شئنا التحريم لأن التحريم يقتضي ما
بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك
أصله وأما ما لم يطر من رضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك الذي قال رسول الله بغير من الرضا ع ما يجوز من النكاح فليس ذلك

[illegible]

[illegible][illegible]

لأنه في المارعة بعد الزجر الصالحين هادئ على القول بوضع اليقين والصدق في المشرق في ذلك المارعة قالوا صرح
مؤيد الحق في ذلك الجهر بعد زجر سلم من المارعة ليس له الحق في المارعة بل هو مستلحق حلال من المارعة والمارعة
وكان لا يرى بها مولدا وإنما حصل من المارعة الذي هو المارعة في فعله وقالوا بالحق الصريح بعد ذلك الحق
لا المستوعب للصحة المستوعب بعد الزجر والصدق المستوعب بعد الزجر المستوعب في ذلك المارعة في ذلك المارعة
في الصريح على الحقيقة قال المارعة من جديد ففعل ذلك في المارعة بعد زجر المستوعب في ذلك المارعة المستوعب
قالوا صرح المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
والأول المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
وكنه النسيان وكرهت باز المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
كغيره على أن يكون له المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
لما كان المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
ولكن مع اعتراضه كذا المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
أول المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
الصريح المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
كغيره على أن يكون له المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
لما كان المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
ولكن مع اعتراضه كذا المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
أول المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
الصريح المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة
المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة المستوعب في ذلك المارعة

یونان و ایتالیہ

بما لا يوجب كذا كذا على المحل المذموم فثبت كونه للمحل المذموم بصورة حكم عام لا لماله السيد المذموم في جميع
الأحوال سواء أقرضه على كونه رهنه أو حرمه من التصرف فيه أو ردها أو استأجره أو غيره من أحوالها فلو سلمت
أنه لو أقرضه الرجل أو البنت أو غيرها من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيره وأما
من السبب غير ذلك أو غيره فثبت أن ما هو من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها وأما
الحرم أو غيرها وهذا صحيح بجميع الأحوال ثبت بحرية من غيره وقال بعض الأصوليين أن المحل الثاني لم يوجب هذا
المذهب عن بعض أصحابنا في قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر أن الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها وهو الشبهة
ما يوافق ذلك لكن من لم يوافقوه في أن ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
لأنه إذا كان من حيث هو واجب بل من هذه الناحية ومن وجهها سبب الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
كان المحل من حيث هو واجب أو ما هو من حيث هو واجب فلا بد من دليل عليه انتهى والجملة ومطلبه من مقتضى البحث
السوي فثبت أن الأصل الذي يكون من حيث هو واجب بل من هذه الناحية ومن وجهها سبب الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
في النسبة من حيث هو واجب أو ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
أو من غير واحدة من حيث هو واجب بل من هذه الناحية ومن وجهها سبب الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
من السبب ولربك من الشئ اعتبار ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
مثل اختلاف النسب وفيها تحريفه لم يحصل فلا يثبت فيها ومن وجهها سبب الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
ولدها واعتبار ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
والأولاهة ما لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
المسائل المنسوبة إلى السيد مرتبة وخبرها على غيرها أيضا لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
بغير هذا الرضا غير ذلك ولما خذ فيهم عليه ما من النسبة فثبت أن خبرها في قولها الرضا غير قوله
عدم حصول علافة لا غير بينهما بل علافة ما حصلت بها من وجهها دين ولدها وفيه في أصول
التسليم احترامه ولذا لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
هذا مع أن ذكره خارج عن مطلق عموم النسب أسا لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
الرضا على ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
الرضا على ما لا يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
ولم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها
المال من مخرج الرضا غير ذلك والنسبة من حيث هو واجب بل من هذه الناحية ومن وجهها سبب الرهن أو غيرها من أحوالها لم يوجب بيعا من الرهن أو غيرها

بالمرأة وعلى المستحبين ما لم يدخل بها بل في سكران يكون اجتماعا باعنا اننا صرنا والفتنة الاجماع وهو المحرم فقال
الى الطلاق المستحبين ومنها المذموم الفتنة تفسر عن شدة قال سالت ابا جعفر عن رجل تزوج امرأة وطلقها
قبل ان يدخل بها ايتها قال فقال قد قضى هذا امر المؤمنين كلابس من الله يقول وروايتكم الله في
في حوزة زناكم الا اني دخلتم معن فان لم يكن له دخلتم معن فلا جناح عليكم لكن لو تزوج بالاشه ثم طلقها
قبل ان يدخل بها لم يدخل بها فانما ذلك ليس بمساواة قال فقال لا ليس هذه مثل هذه ان الله يقول وامها مات
لنا انكم لو تبين في هذه كما اشتد في تلك هذه هي مبهمة ليس فيها شرط وتلك فيها شرط وما دواه
في باب زنا رجل الله كما عد عن اخي زنا عن اخي جعفر باب ان صلبا كان يقول الرب عليكم حرام مع اقربا
الا في مدخل من من في المحرم وغير المحرم في الاموات فدخل بها ثم لم يدخل بها ثم تزوجها وادخاها
نابهم الله وفي الباب عن عشرين رجلا من جعفر عن ابيه ان عليا قال اذا تزوج الرجل المرأة حرم عليه
انها اذا دخلت بالام فادخلها بالام فلا بأس ان يزوجها بالاشه واذا تزوج الابن فدخل بها اولم يدخل
بها فقد حرمت عليه كرم قال الرب عليكم حرام كن في المحرم ولو كان في الموتى على وجه
قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال هل لا بد منها ولا يخل لها بها واما اذا
جبل ومنحدر وجهها لم يأت في ايات الباب مقربا المحرم لغيرها ومن وجع عليه مع ان ذلك لا
غير منصوص على الخطا وظهر بلاشبهه وروايت ابا جعفر في الفتنة صدق من باب الفتنة كما حكى القول
باشراط الدخول في المحرم من جملته من العلاء بل لا يتركها حتى يدخل بها والظاهر ان معنى الاشتاء
بالمحل الاخر كما يملك اوفي هذه الاشهاد المستحبين وعليه فلا نقاس في الفتنة باخطا وتعلقها
بامهات فسادكم ايضا فليقتصر فيها على الفصل على الفتنة المنقضية فلم يعلم بنفسه اصل الا باخر فسادكم
بالزنا والمحل لا يشبه لخصه في الفتنة بالزنا كما انما هو وجهها في الحكم الغرم فقط قال عن العلاء في من القول
باشراط الدخول فيه ما لا يشبه في جهاده فصل في تزوج بنته الصغيرة من قبل الجبر بما او بعض يوم
بداهم مثلا لا اجل محرمات اياها عليه فكل حكم بالحرمة كما استشهدوا بالطلاق لا يحل لكم انكم انتم الجبر بعض
الغفطين وكث لذلك رساله تخرج من وجهها في الاول لعدم او في العفود من غير الجبر بعض
والدال على اعتبار المصلحة في جوازها مع الوالي غيرها من الخصم المصلحة ولا تعلم ما يشبهها انما اليه
بل المصير من المصلحة وانما ثابته في تزوج من المصلحة فيه فلا نعم اليق كاهو المطلوب والعدل
بالفتنة قبل النظر الى الام فادخلها بعد الفتنة فخرج اذ دخل النظر الى الام هو الذي لا يباع الكتاب
ان يكون العفود والفتنة والفتنة من تزوج من غير ما اعتبرت في الفتنة من اذ هو في الفتنة

غيره فكل غير صحيح انما لا تقدم دليل يدل عليه وما قولهم فا استغنم من بين فانهم اخرجوا من ذلك
واما انما يجوز من الاستماع اذا نظروا في الفتنة من اذ اصارت وتوجب النظر اليها ط وكذا يجوز في الفتنة
مع ط والجلد الواجب له ولما يستبرأ وقد هو العالم وروايت انا وان ترك جميعا فيها الا انها فان دخل الام
حرمت سوطا الكتاب والسنة والاجماع وقد تقدم حلها في الاخر والدال على ذلك واما التقيد بالمحرم الواقع
في قوله وروايتكم الا اني في محرمكم وروايتكم الا اني في محرمكم فخرج الا انها ليست محرم مؤبدا
مع الدخول بالام سواء كانت في حرم او لم تكن في حرم كاجماع وعلاء في الفتنة والاشه لا يفتني به وروايت
استخرجنا شافعا من محرم في المطلب وغيره المعنوي عليها وان لم يدخل بها على باب الفتنة
وان علقه الطهرين وعلى استروا نكاح البنت الا باجماع القول بسم وعلاء بل سالتكم وقولهم ولا تخو
ما عليكم انكم ولو قبلت من حصة في الوطى وشكك فلا يترك الا في كذا فلا يترك الا في كذا بالعرف ولو على احداهما
انما لا يثبت فصل في الاثر لشيء مثل ان طهر او حرم او اشد في قوله على الزوج على راي الشبهة المنص
علاء كذا صرحا في الحكم الفرض بعضهم فيهم على الولد من غير طوطي الاب بالاشه ولا وجه لعدم وكذا
لا يحرم الزنا على ابنا الزنا في سوطا سوا كانا الزنا سابقا على العتد ام لاحقا على راي ولا يحرم اذ
الزنا ولا يثبت على الزنا وان تقدم الزنا على العتد لان من يفتنه او عاتقه فان بينهما الحرمان على الزنا
اي ان سبق الزنا على عتدها ولا يثبت فلا يحرمان في ذلك الزنا الا من الفتنة لا يشترط في الفتنة بالفتنة
الا حجة على حكمي من الجمل لا يصل والمستحبين ومنها المذموم في كافي سالت عن رجل تزوج امرأة او اخذها او غيرها
من احداهما من الرجل فزنا المرأة انما يرجع ابتداء قال لا ولكن ان كانت عتده امرأه فزنا بها او اخذها او غيرها
امرأه فزنا الحرام لا يثبت لخلل وفي الباب الصحيح عن الحلبي عن السكوني في رجل تزوج جارية فزنا بها ثم ابتلى بها ففجرها
اعزم عليه امرأه فقال لا انتم لا تحرم الخلل الحرام وفي الباب الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر في رجل زنا بامرأه او اخذها او غيرها
او باخذها فقال لا يحرم ذلك عليه امرأه فزنا قال ما من حرام قط خلا لا ولا الجمل الاستبراء في الحكم وكذا في الزنا
العتد والافتنة في الخلل في عدم الفتنة في الحكم من الدخول بالزنا وغيره كاهو الاثر لاشه لاشه الحكم عن
الاسكافي في محرم الفتنة بالاول ولما يخل في الصباح الكافي في الفتنة في بطن ما بالفتنة في الرجل فزنا المرأة وهو
شاذ عن الجماعة على خلاف الاجماع واما اذا تقدم الزنا على الفتنة الحكم في الاثر فتشترط في الفتنة كالجبر
بغيره من جملته من الجبر الزنا والبنت وعلى الاب والابن ونحن نثبت دليل عليه من صحيح محمد بن مسلم المتقدم
جلدنا في الاثر منها الفتنة في كافي وكتاب الزنا في الفتنة في صحيح محمد بن مسلم المتقدم
غيره لشيء ليس تزوج منها فقال انما الحكم اخص بالام فلا بأس ان كان نكحها فلا يزوج منها في الكتاب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

وفا جاز انا في الغار خارج المصالح وكذا عرفت واشرفنا انما اذ ربيت مع عبد الله ما عرفت في القاعه ولو اسلم
عن اربع مزارع وثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
ولم يزد من ثيابا فمعهما ولا يتجاوز في مخرج احدى اربع مزارع في العدد خبر من كان له اخبارا وشيا من المصير
والاخفى ولو اخذنا من سبق اسلامه قبل ان يخرج العدد وكان اربع مزارع ثيابا فمعهما ولا يتجاوز في مخرج احدى
وان كان في العدد لا اربع مزارع ولا اربع مزارع ثيابا وان كان من سبق في العدد ثيابا فمعهما ولا يتجاوز في مخرج احدى
ولم يزد من ثيابا فمعهما ولا اربع مزارع ثيابا فمعهما ولا يتجاوز في مخرج احدى ثيابا فمعهما ولا يتجاوز في مخرج احدى
وكن من المصير في العدد خبرا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
كل واحد من العبد قبل المصير قد وثا خبر من سبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
اربع مزارع ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
على احصائه من لا يملك العدد وبقا من على الكفر لان لم يخرج من المصير خبرا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
واخذنا منهم ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
حتى انقضت العدد ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
ان على كسر ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
مصر الاثني عشر مزارعا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
ثيابا والعدد ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
الزوج بعد هذين في عدد السوء الزايدات على العدد بعد اسلامه في العدد قبل الاثني عشر مزارعا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
الماضي وغيره ما على ان المصير ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
معهده ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
الاثني عشر مزارعا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
احد من المصير ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
من المصير ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
وسدس مزارعا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
فعلينا جميع العدد ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
وعشر مزارعا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه
ان لا يملك العدد ثيابا فسبق اسلامه في العدد كان من المصير بعد اسلامه ذلك اربع مزارع فانا اخذنا هذه

الحمد لله

بعد وقرع أربع سنين وتزوجت حصة الزوجات حتى يخطب أو يفرع أو يشترى حتى قالوا في بعض جهن بالسوء
 وبأخذ وارث كل واحد نصيبا وأعلى الوصفي ذكر الصلح هذا دون السابق هو انك إذا كان لا صلح مع
 لا خصام المستحق من جهن ما إذا امتن العزات على العقبين والمجانين وصيرار الوارث ثم مقام الموروث
 فيمكن أيضا المحصر إلى أن يخطب الزوج أو ليس الموروث هنا من غير العقبين وإنما على الوارث لا شيئا
 العمل على الجميع ولو ما كان الزوج قبل الصلح لم يترتب بناء على انك لا يترتب المسلم فلا يصحهم فترث
 أنا سلك قبل العقبين وخطبوا المسلم على مقاسهم وعليه انقضت على المسلمات في العدة حتى يختار
 كان الاتفاق على الزوجات واجب بشرط ولا يتم الواجب إلا بالاتفاق على الجميع عدس شيا وكذا على العقبين
 لو سلك قبله ما دل على عموم التكليف نفسه لا ينقض عليه لو سلم دون لا شئنا وعليها في حاله الكفر
 فترث شرف بالخلف عن الإسلام فإنما الاختيار ما بالعدالة مثل خريفتا واستكنا ونحوهما
 وأما بالانكاح الوطى بالاختلاف يعرفنا والقبول أو اللبس بين على شكل منهما شيا نرى جرحا في بعض
 الأول شق لا يجزئهما أصغر الاختيار وهو أن الوطى أيضا اعم فكما جعل لبلاسية على الصلح والخطب
 المسلمون كذا فيهما ولا يترتب ما أضعفهم بعضهم لا أشكال فيهما أيضا لوضعها الاختيار ولو طلق من
 اختيار والخطبة فلا يبرأ به وطلقنا ان حصلت شروط الطلاق دون الظاهر والأجله فانها ليست
 اختيارا على المشيخ فلا الشبهة ولا اختيارا ما زاد على أربع كالج أربع الأول وبطل الوطى بلا أشكال
 ولو طلق اختيارا والكناج والعراق بشرط لربحها على شرائط التخيير الاختيار انما انما استأجر الكناج
 كما لا عددا استدركا لوجه خلاف الحكمي من بعض فخر المعلق وقد فسر الصلح النقاء على عدم المنع من
 وعدم سبيل المعلق لهذا مضافا إلى كون شرا ذاك في الكف قال ولو في بين المعلق على بعض عنوان كان
 اليوم مجمدة فلما خربت وعبره لم يعد لا في الأول لا يفسر من الكناج خصوصا إذا كان عالما بتقصير وجهين
 ووقعت حصن الخانات في ست من العشر وفسرها بحصر جهن لا لا على شيء كالج انما ثابت ولو في سيد
 الأربع المستطاب أربع وثلاثون والمطبخ للكناج حصره أشكال وإذا اختار من لفظة لربحها ما كان
 خطباتا ودرابا لم يسلن فجهن الأول ولو جرح ولو جرح عليه أربع وهو يطلق على كنهن فاسما
 انما يعود إلى الصلح بعد التمسك الأول أو من وبطل الكناج المحجج ووجه كالج الأول والخلاف كالج
 الصلح موقوف ما إذا سلك كفت عنها كالا انكشاف الصادق على السائق في العدة في خلاف الزوجية
 وصلاحيته من في الطلاق لا استأجر الصلح لأن الصلح موقوف على الوطى في الزوجية أيضا ووجه عدمه
 ولا يعلم حتى فيما الآن والمشتا أن شرط صفة الصلح العلم بانك زنتا أو جرح الوطى وغرور ويد على أن

الأصل كمن يبار بغير صلح عدم الاختيار وعدم تعين الوطى في الأصل الزوجية فعلى الأولى عدم الصلح فلو سلك
 تمام الزوجات على فوات وصيرار الجب كل واحد واحدة بالصلح عدس شيا تعين الصلح في المنازات لوقوعه بها
 في علم ما على الأربعة فما يقع في المقدمات ككتفا سلام المنازات من صفة الصلح ويجس الزوج على العقبين
 لو امتنع من عدم جواز الطلاق بالجميع ولا يخطبهن كالمعلقات وإذا صرحه وكره عليه حتى يختار ولو ما كان
 قبل الاختيار على أربع كتابات وأربع مسلمات لم يفسد شق في جهن المركز من سائر الوارث لأن شوا لا ورث
 للزوجات معلول الاختيار والمسلمات ولم يحصل وكذا لا إيقان لو كان معه كتابته ومسله وقال للكناج
 والمسلم واحد كما كانا قلنا يجوز هذا الطلاق وما قبل العقبين لا احتمال كون المسلم مطلقة
الباب الثالث في العقد والوطى في عقد الحرة غطيا أي داوئا على أربع
 حوازا وخرين وأمنين حرم الزائد ولا جرحا لثباتها وان لم يكن معين حرا لا جامع في الكناج من الجاهل ورم
 على السيد ما دخل تحتين حرة وأربع أمهات باجاءنا كادامه الجاهل ولو استكنا أي نحو السيد لعدة
 في العام على ما بالثلاث العقبين والمفترضا إذا دأب من بعضا وفي عدد أجاما في ملثنا العقبين الأثر في السيد سبني
 على القول بتملكه ووجه خلافه السيد ما من على المشهور المصنف في المفسر عن المرفق والحل لا جامع
 وكون انقول كل من أربع كالج المفسر لعدم الأبرار النصوص المستقصية منها المرفق في كافي أبيان بغير
 الاما في الصلح عن عرنا ونشر عن المصنف كتحليل المفسر قال من يميز الاما وفي الباب من في بعض المصنف
 من المفسر أي من الأربع فقال لا ولا من السبعين وجعلنا الفاسد من الأربع على الاحتياط ودرجهم فاكمل
 ما طاب لا يبر وجرحا ما دأب من المرفقات في باب تفصيل أحكام الكناج كنهما لا يقومان في مقابلة
 المختارين ومن وجوه عديدة منها أنما على الشبهة شيا فيهم لا احتمال بالاقضاء على الأربع على التقضي على
 شئنا العار كما يترتب من صحة المرفق في باب من الرضا يتعلق لا يوجد جرح من الأربع
 فقال لربحها من ويجزئ على الأشياء لا قال نعم ولو طلق واحدة وكذا لا العدد طلاقا بأنها جاز لكناج
 جرحها واختيارا على كل صفة في الحال قبل القضاء بعد تباين خلاص في الجواز في الاختيار كما دأب جرحا حد
 النصوص منها جرحا على المرفق في كافي باب الجميع من الاختيار عن المصنف من رجل ملثا ما ساروا خلاص
 أو ثابت المرفق جرحا اختيارا لا دأب عفتها ما لم يكن عليها جرحا فلهذا يخطب منها وصحح
 محمد بن مسلم عن أبيه أنما اختلص المراف من زوجها فلا بأس أن يزوج اختها وهي في العدة على المشي
 النصوص جرحا لا عدم القول بالعراق جرحا على ما دأب كونه المستصفا الجرحى لغو من ذلك الأخبار
 وبالعقل المظاهرة جرحا من محمد بن محمد بن مسلم المرفق في كافي باب الذي عند أربع سنين من الصادق **الوطى**

في كافي
 في كافي

نفسه مشران شاة كاشف الحصى برك الحياء والمدة وهو كالمشبين واخرها وان امكن الوصول على المش
للتصغير منها المروي في باب في باب الدليل الصحيح من مكان قال العت مستلزم امر عين قال
سليم بن عيسى لم ينسب الامانة دخل بها من جهة خصبها قال يفرق بينهما ويجمع ظاهرا ويكون لها المهر ويحمل
عليها المروي في الكشي في خبر جبر عبد الله بن مسكان في الصحيحين يوسان ان يوسكان سرج مستلزم
لا في عبد الله بن مسكان عليها واجاب عليها عن ذلك ما خرج الجواب به من يوسان كسب البسطة من غشني
نفس على امره قال يفرق بينهما ويجمع ظاهرا خلافا للحكم من طوف معللا بحكمه ولا يلازم الاكثر الفحل
وان لم ينزل وعدم انزال ليس عيبا وفي الكشي على الشرح على الاخبار على من لم يوسان كسب الا لا يلازم
وليس جبره شئ وحسبه انما اجتهاد في مقابلته المصنوع مع النا الحكم من اواخر العيوب من ان دخلت
مع الجاهل ثم بان ان خصه في الخبر اذ فيه قولان هذا انما اخبارا شئيا وانما حمل الكشي المتقدم مذ
خلف القادس ثم لا يلازم اختصاص الحكم بين العيب العقدة وربما قبل بالطلاق شئنا الجاهل ولو وجد
بعد الدخول وربما قبله فثبت في التخيير فله ونفي التخيير بعده ودخولها بعد بركة الثالث
الحق لا خلاف على ما حكى عن طوف وهو قطع الذكر كالا وبعضه لا يبقى بعد التخيير وسببا في
التقصير والرائع العتراء جاعا وهو كما عن الامانة من يوسان كسب البسطة من غشني
من المشهور المصنوع جبره في لا يفرق الاصل في المروي في كافي باب الرجل يوسان كسب البسطة
عن صفوان عن ابي ابي بصير في الضيق عن الحكم قال في العتراء انما اخبارا شئيا وفي غيرها اذا وقع
عليها وقدر اذ يفرق بينهما والرجل لا يوسان كسب البسطة من غشني الجاهل في خلافا للحكم
عن القاضى في الخبر الجاهل والعيب وكذا في الاسكافي كسب بركة العتراء وتبعها الشهد

الاول في الاخير المروي في باب في باب الدليل الصحيح من مكان قال العت مستلزم امر عين قال
سليم بن عيسى لم ينسب الامانة دخل بها من جهة خصبها قال يفرق بينهما ويجمع ظاهرا ويكون لها المهر ويحمل
عليها المروي في الكشي في خبر جبر عبد الله بن مسكان في الصحيحين يوسان ان يوسكان سرج مستلزم
لا في عبد الله بن مسكان عليها واجاب عليها عن ذلك ما خرج الجواب به من يوسان كسب البسطة من غشني
نفس على امره قال يفرق بينهما ويجمع ظاهرا خلافا للحكم من طوف معللا بحكمه ولا يلازم الاكثر الفحل
وان لم ينزل وعدم انزال ليس عيبا وفي الكشي على الشرح على الاخبار على من لم يوسان كسب الا لا يلازم
وليس جبره شئ وحسبه انما اجتهاد في مقابلته المصنوع مع النا الحكم من اواخر العيوب من ان دخلت
مع الجاهل ثم بان ان خصه في الخبر اذ فيه قولان هذا انما اخبارا شئيا وانما حمل الكشي المتقدم مذ
خلف القادس ثم لا يلازم اختصاص الحكم بين العيب العقدة وربما قبل بالطلاق شئنا الجاهل ولو وجد
بعد الدخول وربما قبله فثبت في التخيير فله ونفي التخيير بعده ودخولها بعد بركة الثالث
الحق لا خلاف على ما حكى عن طوف وهو قطع الذكر كالا وبعضه لا يبقى بعد التخيير وسببا في
التقصير والرائع العتراء جاعا وهو كما عن الامانة من يوسان كسب البسطة من غشني
من المشهور المصنوع جبره في لا يفرق الاصل في المروي في كافي باب الرجل يوسان كسب البسطة
عن صفوان عن ابي ابي بصير في الضيق عن الحكم قال في العتراء انما اخبارا شئيا وفي غيرها اذا وقع
عليها وقدر اذ يفرق بينهما والرجل لا يوسان كسب البسطة من غشني الجاهل في خلافا للحكم
عن القاضى في الخبر الجاهل والعيب وكذا في الاسكافي كسب بركة العتراء وتبعها الشهد

يوسان كسب البسطة من غشني الجاهل في خلافا للحكم من طوف معللا بحكمه ولا يلازم الاكثر الفحل
وان لم ينزل وعدم انزال ليس عيبا وفي الكشي على الشرح على الاخبار على من لم يوسان كسب الا لا يلازم
وليس جبره شئ وحسبه انما اجتهاد في مقابلته المصنوع مع النا الحكم من اواخر العيوب من ان دخلت
مع الجاهل ثم بان ان خصه في الخبر اذ فيه قولان هذا انما اخبارا شئيا وانما حمل الكشي المتقدم مذ
خلف القادس ثم لا يلازم اختصاص الحكم بين العيب العقدة وربما قبل بالطلاق شئنا الجاهل ولو وجد
بعد الدخول وربما قبله فثبت في التخيير فله ونفي التخيير بعده ودخولها بعد بركة الثالث
الحق لا خلاف على ما حكى عن طوف وهو قطع الذكر كالا وبعضه لا يبقى بعد التخيير وسببا في
التقصير والرائع العتراء جاعا وهو كما عن الامانة من يوسان كسب البسطة من غشني
من المشهور المصنوع جبره في لا يفرق الاصل في المروي في كافي باب الرجل يوسان كسب البسطة
عن صفوان عن ابي ابي بصير في الضيق عن الحكم قال في العتراء انما اخبارا شئيا وفي غيرها اذا وقع
عليها وقدر اذ يفرق بينهما والرجل لا يوسان كسب البسطة من غشني الجاهل في خلافا للحكم
عن القاضى في الخبر الجاهل والعيب وكذا في الاسكافي كسب بركة العتراء وتبعها الشهد

[illegible]

في بل الحجة و ضعف سند خبرها الصباح فلجلا لا لا استحبابه ولا تقصير ولو بان لزوم ختمه إمكان الوطى المأمور
 و ما منع عدم إمكان تغيرها الضحية التي الدال على العيب والعين والعين لا يرفع الوطى ولا يرفع دفاء الحق على كل أكثر
 الجبر عبد الرحمن المتقدم في العقل ولكن الشك في حجج النكاح في خبر الحسن المتقدم من هناك شبهة الجواب
 بعسر الوطى ايضا ولو ان شرط عدم إمكانه واليه مال جابر للمنازعة ولا يرفع وجهه في الكف ما كان
 القول بشرط عدم النكاح من كمالها مع حصول الضرر وكونه المعصوم حرة الصباح ويمكن نشر كلام
 الكاظمية فيرفعهم الخلد ما انتهى واما إذا منع الوطى بقوله طلق في قوله الضحية لئلا في ذلك الوقت لا يتم الوطى
 فلا خيار علا ولا صل واما منع عسر الوطى ولم يمكن إذا شاء أو سكت واستعت فلما رجعوا وعلا بالمردى
 عن العزب عن عبد الله بن الحسن من حيث على وجهه عن خبره عن امرأة ذلك نفسها لرجل وهو رفقاء
 قال يفرق بينهما ولا مهر لها وما استفاد من خبري النكاح في الحسن المشار إليها ولو رخصت بالضرر
 حصل فلا خيارا عما عدا على الطو وما حصل من الخيار والوارد منه ذلك كما لم يرفعها فانه
 ثواب لها ولو لم يرفعها جابر عليه فارجع مع استثناء الضرر بالخيار واستظهر بعضهم بخلاف في العقل
 قال ما لم يثبت في ثم العزب يمنع الوطى ولا رفقان لا يكونا لالبيات العلم والمحكم في الخيار والمرد
 أقول - وكيف كان فحكم كما عرفت وقد مضى على المرجع ما ينبغي أن لا خلاصا فلا يخلع عنه الخيار
 في الصبح بالعيب والندس على الصبح لا خلاف في الط وهو الخيار فالأخرى إلى الضحية مع علمها
 بالصورة بطول خياره سواء الرجل والمرأة ولو جعل الخيار أو الصورة أو جنبهما ومنع عن الصبح ما منع
 على وجهه كذا فلا فرقان عندنا بخلاف ما دللنا في ذلك المانع منهم بغيره حتى يرفع أو تصاد عنها
 خالصة لا خلاصا من المتيقن ولا تصحيب ما منع للصلح بعمرها وثنا بالعود لو سكت من رفع نظره
 الخلفاء وعن الوسيلة خيرا والضحية باجتماع اربع شروط وهو فقد العلم قبل العقد بذلك الاثنان
 والزوجان أو علم بعد العقد وفقد الرضا وتجبيل الصبح الالتمار وفي اكتفاء ان ترفع الضحية على حكم
 الحاكم أو تعذر بعض غيره الرضا الشرطية من بعد الثبوت وما يجحد من عيوب المرأة بعد
 العقد لا يفسخ بمرأه كان قبل الوطى كما عن المشهور وهو المصنوع علا فيها خالف الدال على لزوم
 العقد بالمباين وهو على العقد خلاصا للحكمي عن ظاهره وقت الخيار ولو بعد الوطى وبوده جرح
 خبر عبد الرحمن المتقدم في العقل المنته إلى بعد الوطى ولا وجه لاستدراك خلاصا بالنسبة إلى قبله
 وبعد العقد لا عضاء عدم او غير المقعود بالتمتع وعليه ما نقله الصبيح من خبره من شرط
 الخيار بالنسبة إلى الجرح لا المستغرق في هذا العزب ما لا يلتزم الياسما بعدا لئلا في عدم التخصيص

و بعد مقدمه ها اینها
جایگزین از ملاحظه ها اینها

[illegible]

شكك بالان وبغيره في الراجح منها من كان عازلا وصيغ لما كان ظاهره لا كما في الاستثنى ما هو على الأصل
 والاستثنى انما هو انشا معايش بالمعروف كالمسنة وقصدا على كماله حسب البطلان وبما هو صحيح الآخر وللاصل
مع الخواص انما اجتمعا بالعلم العام حيث جرت احوالهم والحق البطلان على المشقة من التصور بل عن الاحكام
 المتضمن منها كالحج عبد الرحمن المتقدم فاما اصل العقد فجميع محمد بن مسلم المروى في باب من مثله لا راجح
 من احد هاهنا من اصل بزوح المملوك على الخوف قال لا فاذ كانت عذرا لم يملكه وتزوج عليها من مضم
 الخوف مثله ما ينضم للملكة فاما من اهل البيت في حق العتق والامتنع من عدم وجوب القبول مالا وحده ثم
 الثابت وان كان يتحقق شصت البلية ولا يوجبها الخوف فلهذا البلية وضعت في اربع ليال ولربما وضعت
 بضعها حيث يشاء الا ان المعروف منهم التخصيص بثلاث ليال خلا من ليال والحكم منقطعا وعكسه
 فلهذا كانت تتخذ في حبان حرم واسر من كل ليال من ليالها ثلث وعليه الناس وهذا من المتفاد
 في التصوم بعد ما علمنا على صحتها وجعلنا على قصتها مضافا الى اجتماع الحكي على ذلك والت
 وغيره فتنظر في ثانيا على ان الاصل في دور الشهادة اربع ليال فالعدد والى الثاني كما هو الاول
 عليه بمجرد عدم صحة العشرة من ليلة كاملة مشكلت بها مع استحالة ما هو ارضاء لها من غير ما
 وقع له في حق العلمام ثم مقتضى الاطلاق فيصاوى جواز الجمع بين ليلة الخوف والفرق في خلاف
 بعضهم فانما مع عدم رضاها بالاول لا يتحقق طمس كل اربع ليال ليلة واحدة ولا خلاف في بدفع مع
 عدم اعادة العليل الفصح كما اشار في حلفها في الليلة الرابعة من الثاني ثم عقبا بها بما سطر حصل
 كلا اربع واحدة ثم كذا اذا قلنا ما لم يزوج في العقم واما على المختار فلا وجوب الا بعد الزوج
 كما هو الكتاب بما كانا ليلة واحدة ولا يملك الحق البطلان كما كانا حرمين وكذا ان كانا اثنين فلكل البطلان
 والتخانة ليلة للاجماع المحكي من حيث وتزوج عبد الرحمن في عتقها المروى في كتاب باب الحجر بزوح الا انه
 عن العقم هل الزوجان يزوجان العتق على المشي والى الا على الخوف فقال لا تزوج واحدة منهما
 على المسئلة وتزوج المسئلة على الاثر والمضاربة والى البطلان الثاني والاشارة المضاربة الثالث
 وقصور السند شيئا من هذا على اشعري فيخرج عدم ظهور الخلاف من حيث عدم دليل في الكشف
 لا يبعد ان يكون حجرا على البطلان لا احكام كثيرة ما يمتنعون واما ما روي في ولو اسقطت الزوجة حجرا
 لم يجز على الزوج القبول على الاصل وكذا لو ذهب لغير الضرب كان العقم منقورا ايضا فلهذا
 القبول والرد ولو وجهه واحد وان اى احدى الضرب وقبل الزوج اختصا من باخر وجهه يظهر المروى
 الاشاعري لعدم جواز اشتعاها اذا استعد ماها الزوج ولا يفرق من الضرب اذا كان احدهما في ذلك

حشمتهم ان كانت لهم الموهبة من قبل الله فلا كلام في جواز الاول بل لما لم يجدوا وجوب بعضهم
 وبغيره الا ان ارضيت هي والباقيان بالشرع فان لم تكن مستقلة ففي جواز الاشكال كما بينا بعضهم وعنده
 كان حسب البر لم يجدوا وجوب من كونهم اسهل مع انصاف المقدار ومنع لزوم الترتيب ومن ثبوت ما بر
 الفصل فلا يجوز ان لا يكون ذلك من الوجوه من الواجب ان لا يكون من وجوبها كما بان وهو ان لا يكون
 الترتيب في الدنيا بينين ولا في الآخرة ولا في الاصل ولو وجب حقها في الزمان فلو صحرت
 بشا ولو عند بعضهم حتى لو اجابوا بالكلام بما اذا انصرفت اليه بل من يدين نفسه بها بما واليه
 نفسه وان انصرفت في الكلام فاما بقدره ولو وجب حقها في بعض فخرج الدور الى ثالث من الاربع فاما
 الواجب من غير القسم فان شئت لم يقط حجة بانها وجب كما لمعد ومنه فاعلم بان الواجب في الجميع
 ليس كما لمعد ومنه وما لا وجبه ولو اسقط حقها من القسم فبان وجوبها لعد سقطت لما بان ولكن اذا رتب
 عدم قبول الدور الثالث في اربع اوجوه بالادلة والادب وسبق اليه ما قبله انكشف انه لا وجوب
 سقطت من الالباب ولا دليل على عدمه استقام احد من حقها فانهم ولا ذلك العام على الخاص
 فغير مستقيم ذلك من البين في اربع فالاصل البقاء وعدم التغيير استقام احد من حقها ولو
 وجب الجميع لو حقه انحصر الحق فيها مع قوله ولو رتب في اربع عندنا ما لم يقط كقولنا من اوجوه
 الشروع كما هو الحق ولو اوجبه ولو وجب حقها لولا انفسها لما كانا وبعضها في المستقبل اي النظر
 الى ان المستقبل لا يحسن جده فكان لا بد من ان يقط الاستدلال بل لم يثبت اليه لعدم القبض
 وليس في اوجوه المستقبل في زمان الماضي ان يقط القبض والقبول فهو وجب بعض المستقبل
 كان عليه ان يقال انها وانما ثبت عليها من غير علم بالوجوه لانه قد ثبت عليه ولو رجعت
 في بعض المستقبل كان عليه الاستدلال بها وانما ثبت عليها من غير علم بالوجوه لانه قد ثبت
 عليه فلو رجعت في العلم بان عندنا لم يثبت لاجل القبض والاستدلال والجهل بالترتيب
 ولو ما وجدنا من العلم بان لا يلزم العوض بنا على عدم حظ المعاد وشبهه كما بينا في بعض
 لان لزوم العوض لو اصلح العوض انما يقابل به ما وجب في المعاد وليس هذا الاماري وسكني ولا جود
 عندنا لزوم العوض لو اصلح عليه كما يجوز العلم على غير الشريعة والغير ونحوها وما في الشبهة انما
 صنع الله وعنده ما لا وجبه في المسمى من على رجعة كما بينا في بعض من جعله امرانا في
 قالنا حدوا السنين ويومى ان يكون ما في شهادتها او ما كان نحو ذلك قالنا طاب نفسها واشرف ذلك
 منها فلا مانع ودواء في باب النكاح لكن فيه اربا وما كان لا يجوز ان قالنا طاب نفسها واشرف ذلك

وان سجد في الخايع فلا يصح شئ من ذلك ولا اجام وفيه زيور من علم بل في الكشف لا بعد حرام كالم لا تنها
 يعلق القول مما ذكره من سجد وبوجه ما نقل من المصنفات من ان ربه الشعر والحمل قد يطلق في سجد قول بالسنه
 لغرض سجد فلو سلم حكم الحلق بان هذا القول مشروط بموجبا باعتقاد الاجماع على خلافه وما وجد
 هذا القول مادوا في الطلاق في بابا المشركه والحليل الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي طالب عن ابي
 الرجل امره ان يات به رجله انظر شعره ان يولد ولا اعتدت ثلثه اسهر فربما كانت من روق الطلق
 من يجهل من حكمه على علم من المراءه الثاني في خروج من شاة ما يطلقها ويحبها فيرفعها انما اوردتها قال
 ثلثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر
 قال لا انما لثلاثه اسهر قلت تزوج قال نعم انما لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر
 عليها تزوج ان شئت وفي الباب عن محمد بن يحيى عنده وانه انما لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر
 بانه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر قلت فانها اوردتها لثلاثه اسهر
 والاخره ولا يلزم على الشعر ويصح فانها انما لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 منهم بالصلاح وانما سهرهم وشبهه لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 الى سهرهم ونوعه قد يكون وضع الحمل الى ذلك لا جليل ابتداء الحمل به من الشعر ويحكم على الطلق
 قبله لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 ظاهر انما لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 كما انما لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 او ترجع السنه كراه من بعض متاخرين المتأخرين البس اجابوا لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 في قولها والمجلد حيث اجتمع هذه الشروط لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 او لا فلا يثبت سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 حيث لا يمكن له الدخول أصلا لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 سهرها لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 كراهي ذلك بان الدخول الموجب لا ينافي في الولد من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 وهذا القبح الذي يقتضيه نكاحه لا ينافي في الولد من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 المستند في بعض الاخبار بان لا يزال في الفرج وان لم يدخل فيه اشياء المفيد من ثلثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 والخاصه انما لا يمكنه من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه

لا يجوز له الدخول

انما

اسم الشفيع

انما الشفيع هو من كان له حق في الدخول في الفرج من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 القول في قول الشافعي بان ما رواه في سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 ان لا يلزم في قولها من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 ولله وارث في سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 عن قول الشافعي عن السدي بن جهم عن ابي الفرج عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 بالولد في ما رواه من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 ان يجعلها لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 بابا لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 وظهر بان الحمل على المستفاد من قوله لا يخاف فيها العجز الحاق الولد بمساويا لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 فانما حلت ما رواه من غير الحشفه فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 اذا حلت من ثلثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 يكون الولد من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 فليس على ما روي في بعض الاخبار واما الوجه في الثاني فلا عرت من الحمل في كل حال ولا على سهرها كراه
 لكن من المعتمد في بعضهم ان صنعت لا تقل منها من الفرج ولا في روقه في الثاني لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 ساه في ذلك ولا يظهر لوجه الاخير ان المرحوم في سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 فلو ثبت بعد ان هذا سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 قال لا يثبت ذلك منها وانما هذا السلطان لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر لثلاثه اسهر
 معارضه ما هو من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 الجواب عن المحرم على من حكم بها لا يجب انما يقع ما رواه في الفرج في الثالث فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 فلو اذ اصبح من الحمل على ما رواه في الفرج في الثالث فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 وقد عرفت عدم الدليل عليه وانما يقع ما رواه في الفرج في الثالث فاصلا وهذا من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 والاثنين عدم الاتقان هو الحق في المشهور بل حيل بعضهم كما هو المذهب خلافا لما حكى عن بعضهم
 فالجواب عن عدم جريان العادة بان يظن المله ولد نعم لم يوجد بعد وهذا لان كان راجعا
 او يجوز انما هو من سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه او لا كراه سهرها كراه
 لان الولد موقوف على تولد المني وعلى الخصيان وهو موقوف على ورود بان هذا هو الغالب فلا يثبت

كما جازى وان قيل ولا يخفى ان صاحب الفرائض عليه السلام قد نقل في تفسير المدخل ما جاء في قوله تعالى وورثوا ما تركت
شبهه من جارات برى بولته كما قاله فيمكن تحويره بان فيمكن بقاءه ولو لم يكن له ولد من نسائه من قبله قالوا
فهل يورثه ولو كان في الاصول بالطلاق قد يقع بعد ان طلق من وقت الوطء وبين بطلان
الحال في وقت وقوعه وحسن عليه مذهبنا ولو لم يكن له ولد من نسائه من قبله
اولاد ولا مثلها لما لا يخفى من وطئ الزاني في غير زمانه يمكن تحويره بان ولو لم يكن له ولد من نسائه من قبله
وله من بعده زواني انتصه بها وانما يمكن انما هو بان كان الشتر استمر من وطئ الزاني واستمر فضا جدا الى
افصى الحاملين من اولاد طلائه وانما يمكن انما هو لانها لا يورث في الباب المتقدم خلافا لما في
منه في غير ذلك من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
بقام لمعارضة المستفيضة ولو وطئها الشتر في وقت وطئها معها للكلاب الحرة والحرث في وقت وطئها معها
الزاني وانما يمكن انما هو لانها لا يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
ولما ذهب اليه المصنف في وقت وقوعه في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
لعدم التبرع وبقول ولد الزاني المستفرد والدعوى المستفردة لا يورثه من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
والباقى في الشتر والدعوى المستفردة بعض الفرائض من عدم البينة كما لا يشك في عدم المهر ولو ادعى الوالد
مولا على فرائضه ان ادعى عليه الشتر وصدر الزوجان فلا بد من البينة في الوالد فان اذها على نفسها
جاء على غيرها فصارها كيف حكم بانها حقوق الوالد فلا بد الحكم بانها حقها البينة بان يشهد
الشان بان الزوج قاسا وطعن على زوجته لانه لا يمكن الحاق الوالد به ولو استلحق الزوج الوالد وانكره فصار
ولا يورثه في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
اشتقاق الوالد ودعوى انما هو من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
لا يجوز له في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
الفاصل في ان الوالد الفرائض والعاشر في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
كذلك لانها في خلافها في وقت الحمل من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
من وقت الحمل وانما لا يورثه من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
الدخول في الثاني وما الاول في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
لما جازى من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها
الصمد لا يقدم فرائضها لغيره لانها لا يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها من غير ما يورث في بابها

قالوا ولولم يلقها ما علمت وما استمرى الولد لعشر من جن الجناني لولم يلقها أياها الاضغى والسنن لولم يلقها
 او لعشر على المنصور فادون الجنان لولم يلقها بعد ان وثقت ذنا الان يعلم الاضغى بعض أكثر
 ولا الضغى من جن الجناني ما اعتبر الجنان الجناني والولد عداها ولا العنبر من الجن والولد عداها
 في الاضغى في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 الاضغى والسنن في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 ولولا الضغى من الجن الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 فجنس وطس على الجن الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 صرح بعضهم ان لم يلقها الجن الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 بر بعد ذلك الجن الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 ما عليه ون ما لعل عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 الولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 اجابا ما كان عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 على ما ذكره في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 وفي الباب في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 لا يجوز ذلك على الاضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 ما عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 هذا القول من الاضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 نصيب الولد ولا يجوز من الاضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 ينص على ما ذكره من الاضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 اطعمها فطعمها وما عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 لاخذها فعدت فلا عمل على ما عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني
 ان من لا ينص لان فطعمها ولا ان لا ينص لان فطعمها ولا ان لا ينص لان فطعمها ولا ان لا ينص لان فطعمها
 ان ينص عليها من ماله حتى يحصل له فطعمها ولا ان لا ينص لان فطعمها ولا ان لا ينص لان فطعمها
 من الله عن حرمة ما عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني والولد عداها في الضغى الجناني

ممكن وان كان العمل بالمعراج ومن لم يجد غيره من النساء لا ياكله ولا احد غيره من النساء والفصل الثالث
من العقيقة قال ولان كانت الفداء بالدم الرجل وفي عياله من ولد له من نكاحه وتجهل اعصابه ثم يطينها ويحتمها
 ولا يعطى الا اصل الولد وقال لا ياكله العقيقة كلها احد الا ان يذبح في كافيها ما لا ياكل من العقيقة
 ولا يذبح عنده من الولد استحبوا بالاولاد بالاختلاف وان يذبح في السن فانه ولا يذبح في الولد بعد
 الزوال من اليوم السابع فلو مات قبله سقط الاستحباب بالاختلاف فيه للنس وبكره لابوين من بعضهم
 القول بعدم الجواز الا كونهما وان كانا نكاحا فالا دم اشده تجري في حذير المقتدم والمستفاد منها كراهته
 اكله من ارضاء قال في بر والاولاد لا ياكله العقيقة وليس ذلك تحريم بلها وان كانه ادم لم يصغر قوله
 وبطل عليه العقيقة وكذا لعظام بل يفصل اعصابه بالاختلاف وليس يحل اكلها كراهته بعضهم بالنس
 واما الفداء لعظام في ذبحه ودفنها فلم يلح على شرطه كتاب الحج والحضائض والرضاع الام
الحضائض قال ولما لا يذبح من دمها وهي حرة في الذبح والاختلاف في ذكاتها كانت مشبهة
 او وضعت بما لا يذبحها من الاجزاء واما اذا سقطت من الرضا عن اربعها من اربعها بان لم يذبح
 ولو تزوج بها من غير حرة فحقها حقها من الرضا عن اربعها او سقطت من الرضا عن اربعها حقها
 ستا بان فلا يلزم من سقوط احد ما سقط الا من ومن المروى في كافي باب من اثنى بالولد عن ولده من الحضائر
 في الموثق عن العتمة قال ولولا ان كانت وضعت ولا من قال مادام الولد في الرضا عن غيره من الابوين بالسوية
 فاذا قطع فالابن من بر الام فاذا ماتت الاب قال ابن جرير العتمة وان وجد الاب من غيره وجب لها
 دهرهم قال لا يرد رضيع الابن حرة لهم فان لم يرع منها الا ان ذلك جليله ودفن بران تركه اربع
 وفي الباب عن فضل العتمة من العتمة الرجل من يولد له ام المراه فقال لا ياكل الرجل فان قال المراه لزوجها
 الذي طلقها انا ارضع ابنه بمثل ما تجد من رضيعه فحق ابنه وفي الباب عن كذا في عن العتمة اذا طلق
 الرجل امرأته وهي حرة فحقها حتى تضع حملها فاذا وضعت اعطاها حرة ولا يضرها ان كان حرة
 من حرة رخصت امرأته فان هي وضعت بذلك لاجل حرة ابنها حرة فحقها ورواه في الطلاق في باب
 نفقة المحيلة ايضا وقوله ارضعته مكان فاذا وضعت كل في بعض النسخ وان كان في اخرى ثم
 كما قلناه ولعل القول الثاني هو الا لا يرضع لها الموثق المعتقد بالمعروفين واما القول باشراف الحضائر
 من الابوين كما عن فضيل مدعيها عليه كاجماع فضيحت لو من اجماع عجب لعل في الخلاف كما صرح
 بعضهم واما حد الموثق المقتدم فعما من يذبحه مع عدم تزوج بالشق فظهر رابع التسوية
 فخرج ان على ادم الرضا عن وعلى الابن كراهته من بعضهم ثم كان في هذه الرضا عن كراهته

واذا افضل الولد عنه وفي كافي لاني قد سبغ سنين من سن الولادة على المقتدر المحكي من
 بل من السراير والعقيقة لا يباع للمروى في خبر في باب الولد يكون من والده في العتمة عن ابوبن مريح قال
 بمن اجاب ان كان له امراه وكان في ذكاتها ولد وخطب خطيبا فكسب المراهة من الولد ان بلغ مبلغ
 سنين الا ان شاء المراهة ومن شرطها ان لا يكون من كسب من اثنى من اثنى حرك ذلك تزوج
 امراه فولدت منقورة فادعها فيجب لها ان يخذ ولده فكسبها اذا صار لسبع سنين فانما خذته فله وان
 تركه فله فاعني المقتدر والمراهة والمهدية لها ان يذبح الى سبع سنين ضعيف والمروى مستند به
 واما الابن فواحق بالابن بعد العتمة على ان لا يملك من كسب بل من العتمة لا يباع كاخلاق موقوف
 وادوم المقتدم في قبيل المثنى المحول على الذكر جارية من بين ما طلق في السبع كما يحل على الانثى
 والشاهد هو اجماع المحكي والمفاسين واما المحكي عن الشفع اكل الام ابن ابولم لم تزوج فضيحت
 جارية فخير المراهة لا في البكر الا ان شاء غيره لا في انما لم ينعما السد مع عدم الجارية واما المحكي من الاكلان
 في ذكاتها ان ابن ابنت ما لا تزوج وبالعقب في سبع سنين فضيحت انها وهو من اثنى كاجماع وخيار
 لم يرضع لغيره ان لا يمسح الا كراهته بالاختلاف واما اذا اثنى عليها فحقها ثم الحضائض انما يذبحها
 سقطت من الرضا عن اربعها من اربعها واما اذا اثنى عليها فحقها ثم الحضائض انما يذبحها فلاحق
 لا يذبح لغيره في سائر المروى في خبر في باب الولد يكون من والده من العتمة امراه من تزوج
 عتمة فولدت منقورة لا يذبح من يولد حرة وهم احرار فاذا اثنى الرجل فحقها من يولد منها لم يرضع
 ولا يرضع وفي الحاقا المروى الذي لا يرضع في ذكاتها كاسل والفاصح بحيث تسفل بالام عن كراهته وندبر
 امره وحججه ونحو المرض المعدي ولا يصل بقتل البقاء والنسب من دفعه كاستنائه ولا يكتفون
 اذا كان الولد مسلما اسلام ابيه ولا لغيره ولا يباع كاجماع كاجماع من يرضع المروى في الباب عن شخص
 من عتمة شاة وغيره من العتمة من رجل المراهة وله ما اثنى من المراهة عالم تزوج ثم
 كراهته من اثنى في المقام في اربعة ارباب الاما من العتمة في المقام حيث قالنا ان تزوجت كانه
 الحضائض كراهته ان كانت ولم تكن تزوجت من قبل الولد وهكذا وهو ضعيف فان طلق من الزوج الثاني
 بابا او رجعا وانقضت عدتها عادتها كراهته على المثنى من المثنى العتمة الام ابن الحضائض
 عالم تزوج فان قال المراهة فحقها في كافيها وان كان امراه فله ما روي الله ان ابن هذا كان يطين
 وعا وندعي بسقا وجرى لرجل وامراه طلقوا وادان من يرضع من فقال الله انما يرضع
 ما لم يرضع على كون العتمة باضطره فله ما يرضع من المراهة المقتدم ضعيف في ما لم يرضع من المراهة

او غيره الا ان كان لا ذكره بن فاصح كذا روي عنه لا يدرى لما كان لا يذكره معنى ولم يرد كذا
ففي كتابها الحامد ان بن مالك روي في كتابها عيسى لا يصح منها ان في مكرها وبالمزني في كتابها الطلاق
بهم مع الاكراه عليه من الشرايط العتد الى ايقاع الطلاق فلا عبرة بالصبر ومنه لا جاع
لستفصنه منها جليل من الاخبار المروية في كتاب الطلاق لا يفتقر الى ان لا يرد كذا روي عنه من الصبر
لا طلاق الا ما روي به الطلاق ويصدق الطلاق لو قال لم اتوا وان احر او عاندا لم يخرج العقد وقفا للشيخ
والحق وعنه ما لا يصلح كونه خيرا من غيره التي لا تعلم الا من قبله ولا تعلم عدم القبول الا بعد قيام القرب
على صدق او كونه في عده رجعة ليجعل ذلك بمنزلة الرجعة وقفا لغير واحد من هذا الفصل المختار
العتد في الفصل ما جاز بخلافه من الظاهر هو مقدم على الاصل لوقوع الاتفاق كما صرح به واحد
عدهم قول في البيع وغيره من العتد والاتقاعات واختصاص الطلاق في من بينها بذلك بعد
هذا مع ان الطلاق قبل اقراره بحكم العتد فالاصل فيها وانما العتد يتعلق به فلا يفتقر الى حصر نعم
ويصار في الرجعة في عدها لفظ القبول لان الحق يحصر فيها عتد بان ما يتفق عليه ويركها امرها الى
ومن شرط الطلاق في دوام الزوجية فلا يقع بالشعر ولا باليمين والطلاق لا يجنب ولو علمت بقيد فاشك
شك ان توجب فلا تروى طالق انا ولا يصح من الطلاق في الشعر الى جمل الاصل بل لو اوردت فاشك
صبر بقية العتد ومن شرطه خلوا المدخول بها الجماع في غير الحال المدخول بها من غير جماع فاشك
بهم الطلاق من زهرها كذا جامع والتسوية منها المروى في كتاب من طلق لغير كتاب من الجماع
عن الصبر عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض في الطلاق على غير السنن والى في الباب في الصحيح عن زهره
وغيره من كتابها عن جملها عم اذا طلق الرجل في دم النفاس وطلقها بعد ما عتد فليس الطلاق اياها بل لا في
وقاب في طلاق في السنن في الصحيح عن أبي بصير عن الصبر عن طلاق في السنن طلاق الرجل
امرأته فيها ان كان دخل بها عند حيض ثم طلقها فاشك في طهرها وحده شهادة شاهدين في الجور في الباب
في الصحيح عن الزهري عن الحكم كذا طلاق في السنن فقال طلقها اذا طهرت من حيضها قبل ان يمشيها
بشاهدين عدلين كذا لا يدرى في كتابه بن خالف ذلك وفي كتاب الله ولا يشترط خلوها عند طلاقها
في فائدة احد لا رويها المذكور في لستفصنه منها المروى في كتاب في باب النساء الملاءم يطلعن في الصحيح
عن الجماع من الميم لا بأس بطلاق من حسن على حال انما يشترطها زوجها والحق لم يفتن والحق لم يرد بل بها
والجمل والحق قد ثبت من الحيض وقرب من غير انما يحصى المروية في الباب وتقتضي طلاق الرجعية
في استثناء الغائب وان كان في الشبهة للغائب لما لم يحال ووجبه الا اختلاف بينهم كما صرح بعضهم

في تبيينها بالجماع وانما لعده عدم تبادر العالم من الطلاق فلو طلق الغائب وطلقها الحامل او غيرها المدعى
صح ولو كان الطلاق في الحيض اتفاقا لكن في تعيين قدر العتد المجهول للطلاق الصحيح له وان كان صادقا
فحيض اختلاف تام لم يصح ان تبادر منه لعلم اتفاقها من غير الوطى الى اخره وقفا للحاكم عن الكثرة
والجمل وبه وصفا خلافا للحاكم عن الصبر وفيه وجه من جهة والرجح وسعيد قد روي العتد في
وعن الجماع عن من لا يسكن في قتلها واستمره من والده في والعائى والمعتد والديلى والجمل ما طلقوا
من دون عتد بل قد رويهم طلاق في المستفصنه لئلا يراها وطلاق في المروى في كتاب في باب طلاق الغائب
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وقد روي
من يرم طلقها والمروى في باب في كتابها الطلاق في عتد من الشك الرجل يطلق امرأته وهو غائب
فيعلم ان يرم طلقها كانت طامسا قال يجوز ومن العتد المروى واعلم ان خطا بطلن على كل حال ولا يحتاج
بشترط من الحامل والغائب منها زوجها والحق لم يرد بل باطلاق امرأته الجحد قد ثبت من الجحد
والفقال بالشرع جحد عبد الرحمن الا في متفرق في طلاق الحائض المقتطع وما روي في كتاب طلاق الغائب
في الصحيح عن جحد بن عثمان عن ابي جحد عن الصادق في الغائب اذا روي بطلاقها فاشك في فائدة
في الصحيح عن جحد بن عثمان عن ابي جحد عن الصادق في الغائب اذا روي بطلاقها فاشك في فائدة
قال محمد بن الحسن بن عمار عن الصادق في كتابها طلاق قال اذا طلق امرأته في الباب في الصحيح عن جحد بن عثمان
الغائب يطلق بكلاهما والشهر واللعان في كتابها طلاق ما روي في باب حكم الطلاق في الصحيح
جحد بن ذريح عن الصادق عن الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس ان يطلق حتى يفتنه فاشك في باب
في الصحيح على الاظهر عن ابي جحد عن الصادق في كتابها طلاق ما روي في باب حكم الطلاق في الصحيح
تلك حدوده وان قال فاشك في قول ولا يدرى عندي في الجمع العتد بالشهر خلا لطلاق على
واما الدال بالثبوت فيقول على الاضيق الى المستأنس بعض اعتبار الثلثة لخطا شتم الخفاء
مزايا المدعى لطلاق عدها فلا يجر اما في الاشياء في الشعر او بطلان وقفا على طهرها فاشك في ذلك
او في حال الحيض فكذلك خلاف في الثلثة اولى طهرها فاشك في الاشياء في الشعر عتدا بالصوم
من غير طهرها المعاد من خلافا للشيخ على في الطلاق لا شفاء شرط الشعر وهو استبراء الرجم وبه
من جحد بن العلاء المستظهر ولو لم يطل قبلها فلا يجر اما بطلان وقفا في الحيض فاشك في حكم الطلاق او
اولى طهرها فاشك في ذلك وبشتر الاشياء في الثلثة اولى طهرها فاشك في الاشياء في الشعر
والطلاق والشهر وكان ما جحد بالاشياء المدعى او لوقوع طلاق الطلاق ان كان ملاءما بشرطها وروي

علا طلاق والاجار المشاير

في قولهم انهم قد اختلفوا في كونها شرا او غير شرا
 غير الشتر وقد كان ان تقدم على زعمها غير شرا
 وسكونها لو لم يكن شرا فلا يزوجها ولا فرق في الحكم بالحوار من المدة المومنة والمخالفة لعلها لا خلاف
 ولو قالوا لا يزوج انت طالق احسن طلاقا في صحيحه ولا يصحح على بعض قولهم والمطلقات يزوجن الا بغير علم
 يخرج ايضا الفرض عنه وتوصيف الطلاق بوصف لا يخرج صفة الطلاق عن كونها صفة بل يمكن الاستدلال
 لذلك بحججه من مسلم تقدم في ذكر الصيغة وعبد وادوا بالضرورة لان العقد هو العهد لوقوع
 العقد الشرعي غير انما يترتب في قول طالق لوقوعه لان قصد العوض به انما من فعل صفة
 عن الحاد الا ان يكون الزوجين ولا تنضم بهما بغير ذكر الغرض في اللفظ من تاشير الصيغة مع ان مقتضى العود
 هو ما عرفت وان قصد الشرط بطلان ما ذكره في كلامهم الطلاق في ذكر الضمان غير المتأخر مثل ان طالق مطلق
 مطلقا لا للحكم من الشتر فلا يقع لان الطلاق امر واحد لا يقبل التخيير فيه فطر او انت طالق بقيا
 مطلقا او انت طالق معها طلاقا لان الفصل في الشتر يقتضي الفصل في الواحدة فلا يملك التناوب
 لفقد شرطها في الاول لعدم مقتضى لطلان اما لو قال انت طالق نصف مطلقا وانت طالق
 قبها عاقل او انت طالق بعد طلاقه وانت طالق نصف مطلقين لم يقع اما الوجه في الاول فانه
 لان الطلاق يقع الا انما بلا خلاف انما عرفت انما يحكم عن الشتر وهو شاذ ويخرج من مفهوم من ذلك
 الطلاق فلا يجوز له ان لا دلالة في الثاني والثالث فلا شرط في المطلق المقتضى ان يكون قبلها طلاق
 او كونها بعد طلاق ولم يقع ذلك فكانت طلاق المطلق على امر يقع ولا قصد طلاقا
 بالطلاق لان الطلاق ليس في امر طلاق المطلق من غير جبر وهو باطل بخلاف شرطه ان يكون
 بعد او معناه في الطلاق في الواحد لا مانع منه وانما المانع من المانع اليه وفي الرابع فلا مانع من
 كونها واحدة او نصف كل واحد منهما فلا يكون اللفظ الا على اعادة طلاقه كما سلكوا في جميعهم
 محتمة بطلان تمام اللفظ بقوله انت طالق واخرية الصيغة من ذلك وان قصد الفصد واللفظ صالح
 لا يقصد من الطلاق الواحد وان قصد من نصف كل واحد من الاثنين وفي الشرط ان يقع
 الطلاق في الزوجين بلا خلاف في وجهه لظاهر الاخبار فلو قال انت طالق وعلا من الاخيرين طالق
 او بدله وجه او جليها ادراسها او وجهها او ثلثها طالق لم يقع اجبا عاقل ولو قال انت طالق
 ثم قال اودت اقول لظاهره في شرطها لا اراجع كما في الخلاف ودين في الباين بغير مشتم
 ان وفاء المرأة او سكت فلا يمين عليه ولو كذبته فوطعت مقدم قوله على البين كما في ذلك ودين

في الشرط اسماء مدلين للاجتماع على اشتراط الاشياء في صفة الطلاق واشتراط العدلين فيها كما في الانشاء
 وتطلبها به في الكتاب والاختيار وما اخرج في بين العدلين المختار ههنا والعدلين المختار في سائر الموارد
 فلا وجه له اصلها كما اوضحنا مع بعض الفروع المعتبر على اعتبار العدلين في الشاهد في كتاب العلون
 في بحث مطلق الجمع كما لا مزيد عليه فراجع الى هناك البئر ولا تنفصل عنه ذكرين انشاء الطلاق
 فلا اعتبار في شهادة النساء ^{مطلقات ولا مفسقات ولا خلاف} للاختلاف ولا يحد من شهادتها دقة
 فلا يجوز ان تكونا مستغفرين بالانفاق كما استظهر في الكشف عملا بالمدعي في كافي باب من طلق
 ودين في الصحيح عن البرقي عن ابي بصير عن رجل طلق امرأته على طهر فخرجها عن بيتها ورجعها
 سكت حشرها ثم استأجر فقال انما امرأتان شهدتا جميعا ولا بشرط استدعائهما الى الشتر بل يكفي
 سماعهما بالطلاق بلا خلاف كما صرح به فيهم المروي في الباب الصحيح عن عوفان عن ابي عبد الله
 عن رجل طلق امرأته فخرجتها فقال فلا شرط طالق وقوم يسمعون كلامه ولم يقبل انهم استأجر واقبل
 الطلاق في حلقها قال نعم هذه شهادة ويجوز للمريضة وعلى المريضة في الباب هذا في طلاق الفارة
 على اللقطة اما العاقر كالانثى فبني روتها اشادة وكذا ينظر ^{اعلم ان} استبداد
 قال في منع الطلاق من شرط الاشهاد ان لا يحد من حشرها هذين يشهدان بالطلاق بحيث يفتقر معه
 الشهادة بوقوعه وانما يحصل ذلك مع العلم بالمطابقة على وجه يشهد بالان بوقوع طلاقها في شتر
 بين زماننا من لاكتفاء بوجه سماع العدلين بصفة الطلاق وان لم يعلم المطلق والمطلقة بوجه بعدد
 بل الظاهر اصله في المذهب فان النص والفرض مطلقان وعلى اعتبار الاشياء ويجوز سماع صيغة
 لا يوجب ثبوتها لا يوجب اشياء وانما صرح باعتبار العلم بالشهود بالمطابقة الشتر في النهاية فانه
 قال في طلاق ولو شهد شاهدان من ظاهرهما لا سلام كان طلاقا غير فاعني شتر قال واذا اراد الطلاق
 فليخبر ان يقول فلا خلاف في او يثير الى المدة بعد ان يكون العلم قد سبق بهما من الشهود فيقول هذه طالق
 على ان لا يفتقر الى ما ذكرناه من عدم تحقق الاشهاد ومن العلم بالمطابقة ما رواه الكليني عن محمد بن
 احمد بن محمد قال كفت الى ابي الحسن ع ما يجب العكر في ان يزوج لرسالة من اسما ونحن نؤيد
 طلاقا وحدين وتزوج امرأة اخرى فكيف علم ان كانت باعة منهن فنقول لا يشهد وا
 ان فلا تفرق في طلاقها ولا في ذلكا هي طالق ثم تزوج الاخرى فانقضت العقد الثاني فلو
 ان اراد تعدد زوجات لم يضر هذا علم الشاهد من با تزوج المطلق والمطلقة من كل وجه بحيث يوجب خبرها
 وتخييرها مفصلا ولا يوجب له الدليل على صحة ما وضع الجبل ومنها ترك الاستقصاء في الواجب

الاصحح من يدعي في النكاح ان قول المصنف مطلقا جميعا ثم ارجعها من حيث كبرها وادراكها في النكاح
على الخبر من محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عن رجل ملى امرأته واحدة ثم رجعها قبل ان تنقضي عدتها ولم يشهد
على رجعها قال هي امرأته ما تنقض عدتها بالخبر عليه فكيف يمكن القول بجواز نكاح الرجل امرأته
مع ان الطلاق وضع النكاح اما هو لا يمكن تحليل الحريات وليس الطلاق في الامور الاعرام الحرام وحال الاعضا
نحوهم في الحكم الزوجية الطلاق وعدده بالملاصقة باطلا فما يزول حكم النكاح بالطلاق وانقضاء العدة
لها وليس الرجعة في حكم تجديد النكاح بل هو من الزل بعض المانع وانما الحكم السابق عندنا ما في حصة
الحالة السابقة في قولهم الطلاق في زمان فاما في غير زمان وشبهه باحسان والامسك فبعض الرجعة
فلا نأثرت في قولهم ما مسكون من معدوم ولا رجع من معدوم والى ما استظهر بعض من عارضنا
من الاصحح على عدم صحة العدة لعدم كون هذا العقد شيئا من
الرجعة من حيث الرجعة كما عارضا ام لا وجهان لعل وجه الاول ان المستفاد من لا يزوج
المطلقة الزوجية وهو كذلك مقتضى استحباب الحالة السابقة بقا العدة في النكاح واما
انقضاءها من قبل الامع انقضاء العدة من وجوبها من عند الزوجين واما الرجعة المستطاعة
المعروفة وتجديد العقد عليها مع جها لهما الحكم واما مع جها فالحكم السابق مستحب الرجعة
كما مقتضى انقضاء العقد انقضاء ما كان من وقت انقضاء عدها كما لو طلقها والى قوله لا يزوج
بما يتبع قصد الرجعة وعلى القولين مع عدم قصد جها مع قصد النكاح في القولين
بهذا لا يقال غيرها في حصول الرجوع من كل احتمال بعضهم وعدمه كما يظهر من اكثر وجها
من الاستصحاب المتقدم ومن طلاق المروي في باب ما يجيبه الغرض بلغ الصريح عن الحسن بن
محمد بن محمد بن النعمان عن الحكم من غشيه امرأته بعد انقضاء العدة قبل النكاح وانقضت قبل انقضاء العدة
كان غشيا لمزاجها رجعة لها في الاول ومن قوله اما لا يزوج بالنيات واما كمال مري ما توي قال
ولعل الاول اوجه ونص حجة الدين للعبسوم خلافا للحكمين من بعض فلا كان الرجعة كالعقد السابق
وغيره ما يري هذا اذا مضى ابتداء نكاحها والاستسقط المسئلة دون المدة فان من طلقها
رجعا فادته فلا يفسخ رجعتها على الحكمين من النكاح من النكاح الى ما لا يفسخ ابتداء الرجعة
كلية استقامتها والى ان الرجوع من نكاحها كذا في المتن من الآية في نكاحها في قوله تعالى
ولا مسكون بعضهم الكوازي الى ان المصنف من الرجعة الاستساق وهذه الرجعة لا يباح
فانه لا يجوز الاستساق لها ولا الخلو بها ما اذا كانت من قبله خلافا لبعضهم فنصح للمعوم وقاية

لا مرة لا يكون الرجعة مستقرة بل ينظر بطور رجعت الى الاسلام قبل انقضاء العدة استقرت حجة
والا تبين منادها كما انما لا يردنا تنقضي وجوبها انقضاء ما راعيا بانقضاء العدة على الاشداد
فلم رجعت الى الاسلام قبل انقضاء نكاحها بقية على الزوجية السابقة واما على المشهور فلا يصح الرجوع
اصلا الا اذا رجعت عن الارتداد فبعضنا نفي الرجوع مع الاستكان ولو رجع بعد الطلاق فانكرنا الدخول
اولا فلهذا لا يكون الرجوع قدم قولها مع الصبي لا صلا عدم الدخول فلا يفسخ لها ولا سكنى ولا عده
ولها ان تنكح في الحال ولا يعطى المهر كما لا بد منها الا عند النكاح والى ان النكاح لا يفسخ الا من الذي
لا تدعيه الزوجية لا من ابد عدها حد وحفظ مثله وطيفه العاكر ولو انكسر الحكم فادته من الدخول
وانكرنا القول في امر الصبي للاصل وكذا نقد في المدة لو ادعت على انقضاء نكاحها بانقضاء العدة
بالحجب في الزمان فالحق لا خلاف في حجب الرجعة في الزمان في كافي نكاح النساء بعد تنقيح من النكاح
العدة والرجعة للنساء فادته من صدف ومن المصنف من المتأخرين في قوله تعالى ولا
يجوز من ان يكون من انقضاء الله في الزمان فانقضاء نكاحها بانقضاء العدة في النكاح والى قوله
والمرء مقتضى الاصل في الرجعة من عدمه من المصنف من خلافا للمصنف حيث قال ظاهر
الروايات لا يقبل منها غير المدة والابتداء في البيع من النساء المطلقات على طلاقها وهو قريب
منها في قوله ولم اقف على الروايات لما رواها الا على خبر الكوفي المروي في باب ما يوجب
عدا النساء عن جعفر عن ابيهم ابيهم قال في ما اذا ادعت انها حاضنة فثبت جرحها في كل يوم
سنة وطلبا منها رجعتها كما في ما مضى على ما ادعت فان شهدت صدقت والا فهي كاذبة
وسنة فاصلا يقوم ومقابلها لا يوجب فان العدة الحرة بما مع النكاح كما جعلها
الشيخ في باب وكذا نقد في عدم الانقضاء لاختلاف ما رواه الاصل دون انقضاء نكاحها
فيقدم قول الزوج مع الصبي كما عن الاصحح لوجوب الدعوى للاختلاف في وقت الطلاق والاصل
عدم تقديم واستكمالها في حجبها ولو لا ذلك لكانت حجة في رجعة المطلقة والى قوله
المقدم متعينا كما يحجب وجوبه فعدم المعاد من يقدم قولها النكاح في الاختلاف
لوكات من دون النكاح ادعت الرجوع قبل قولها وان لم يخبر الولد الاطلاق وان كان مع
الصبي وان لم يرض من نكاحها فلا يبين ما لها في رجوعها بانقضاءها ما سوا كان في بعض الروايات
بل لا يشترط ايضا ولو ادعت الحمل وحضرت ولو لا ذلك لكانت حجة في رجعة المطلقة خلافا
للاصل ولا يجوز ان تمام الاختلاف على حجة خبري ورواه والطريق في المقام ولو ادعت الانقضاء

وكذا شهده وفي مظهره كانت شدة الجوع من دون الشدة الشهية بعد ثلثة افراس بالصرع الاجماع
 في الامعاء والمطاطات يترجم باضين ثلثة ذرية وهي الاطباء على المعروف من الامعاء بل من طاهر الا
 والجوع الطريعي وجاعا وصرع لا شعرا والاجماع عليه ثلثة افراس من الشهية التي لا تفرقها من الشهية
 الموقوتة في باب خصه الا في بعض اعضائها اما الغز الطاهر الذي يطرح في الدم فيجعله عذاسا الجحش
 وقصوف اخر الغز ما بين الجحش وفي اخر الا فراس هي الاطباء ومنها الاخبار الدالة على البين في ذب
 الدم الثالث الموقوت في كافي لثباته لثباته في الجحش من المطاطات منها محجوزة عن البياض عن رجل المني
 امر على طهره من جاع وشهادة عدلين فقال اذا دخلت في الجحش في الدم فقلت انك قد دخلت في الجحش
 مدراج قلت اصلها ان اهل العراق يزودون على انزلة هواجر من جوعها ما لا تكفل من الجحش
 انما الشيطان فقد كذب وهذا الجحش من دل على صدق الاخبار العديدة في الغز من الجحش من جراب
 الشرح وعدم جاعها بعد الجحش حيث جعله ولا على ما اذا اطلقها في اولها في الثانية اذا اطلقها
 في اخرها مع عدم شاهده عليه من الاخبار وعجزها وبروز الدم الثالث تنفصلي اعدت فلا خلافت
 عند من اعتبر الاطباء في الكشف عليه بدل النصوص وان كانت الروضات من جوعها واما اذا كانت
 من صدها خزان وان كانت من جوعها بالصرع والاجماع ويصدق في الغز وعلى الاخبار البين في جوعها
 عقيب الطلاء في الويل في بلا خلافت كافي الكشف لصدق الغز وعلى الاخبار البين في جوعها
 الدم الثالث لا خلافت في اعتبار تمام الطهر من الجحش في الغز من الجحش من الجحش بالصرع
 بينهما بان فصل خروج الدم بانتهاء الصفرة وان بعد الفرج من جوعها في الطهر من الجحش
 هذا الطهر الذي وقع الخلافة في الاطباء واخترت في ثلثة افراس منها غز بعد الجحش فلا بين
 الا بروز الدم الرابع في المربع في الطهر الجحش لها بالصرع الجحش كافي الكشف واطل زياتها
 اي الصفرة المستقيمة الجحش شدة وعجزها هي اقل طهر من جحش من الجحش ان اعدت الجحش
 الطهر بعد الخلافة والاخرى لخطرة الدم الثالث بل اقل ثلثة وعشرون يوما وثلث لخطرات
 بان طهرها بعد ان وضع قبل ذبته العفاس ثم لا تخطروا ولكن لا تخرج الا من الجحش لاجزء للصفرة
 على الاطباء الشهيرة للاخبار بان اعدت الاطباء واما المستقيمة البين في الغز في الاثبات
 قال منها ان لا تفرقها من الجحش خلافا للصرع عن ان كان بها ثلثة افراس وهو عذاره ويقصر
 على الجحش عدم جوار الجحش والشرع في ثلثة افراس وان كانت من جوعها ولا يفرق
 عند ثلثة افراس جاعا كما عن الجحش من جوعها منها الغز في كافي باب جوع المطاط في الجحش

الجحش

عن الجحش من الجحش البين الطلقة ان يخرج الامان زوجها خضع لخصه عند ثلثة ذرية او ثلثة اشهر
 ان الجحش من جوعها الاطباء نصا وقصدي وجوعها الجحش من جوعها في عدم الجحش من جوعها طهرها
 او لعدا من جوعها وصرع او مرض بل طاهر لثباته في الاجماع خلافا للصرع في الجحش من جوعها
 انهم جاعا الا في بعض اعضائها واما لان عدتها منها كذا في باب عدتها المستقيمة في الموت والصرع في الصادقة
 جوعها يستدبر بل رده صحتها ما رواه كافي في باب عدتها المستقيمة في الموت والصرع في الصادقة
 عن رجل طلق امرأته بعد ما ولدت ولطوت وهي امرأة لا ترى وما ادا امت ترضع ما عدتها قال ثلثة
 اشهر ثم لم يولد في الاطباء اعدت كالأطباء فقال كافي الكشف لانصرها في الشهر الى الجحش
 وان طهرت في ثلثة اشهر ففي كافي الكشف من جوعها في الجحش من جوعها في الجحش
 بناء على انكار اعتباره وعدم القوت من الشهر الاول الا من اوله وهو الذي يجب ذكره من الجحش من جوعها
 اطباء الاول وهو الجحش من جوعها ولا يفرقها من الجحش من جوعها وهي التي تفرقها من جوعها
 خلافا من الجحش من جوعها ولا يفرقها من الجحش من جوعها وهي التي تفرقها من جوعها
 لم يفرقها من جوعها ولا يفرقها من الجحش من جوعها وهي التي تفرقها من جوعها
 وما عدتها قال ان لها اقل من ثلثة اشهر من جوعها وهي التي تفرقها من جوعها
 لا يفرقها من جوعها ولا يفرقها من الجحش من جوعها وهي التي تفرقها من جوعها
 والتي قد ثبت من الجحش من جوعها وان دخل بها فاعا السدين من لزوم العدة ما لا يفرق
 طهرها بعد جوعها في الجحش من جوعها في الباب مما لا يقوم من مقابلة ما من جوعها بعد جوعها
 المستقيمة وعلى التغير والمستقيمة والمردية من لا جوعها من جوعها ولا يفرقها من جوعها
 والاشهر الى الطلاق فلا يستمر الاطلاق حتى يتم النشأة وهي العدة والا فلا طهر ولا بعد الاثبات
 المستقيمة من جوعها جاعا المستقيمة منها المدوى في كافي باب عدتها المستقيمة في الجحش من جوعها
 انما قريم امران بها سبق بان من المطاطات المستقيمة من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها
 منها دم بات وان مرت بها ثلثة جحش ليس من الجحش من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها
 واما وهم لا يفرقها من جوعها بالثلاثة البصر من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها
 ولكن جوعها من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها
 ولو كانت جحشا في ثلثة اشهر من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها
 فان كانت الاثبات قبل اقصى الجحش لثباته ولا جحش من جوعها في ثلثة اشهر من جوعها

وهم كانت والكلية

باقى عليها الاول وهو ما طلب من الخطبة وموتون محمد بن المروى في الدار بين الدار وهو كجرح الحلي عن غيره
 في العلى وموتون محمد بن مسلم المروى في كتابه **فصل في الطلاق** في اربعة اقسام **فصل في الطلاق** على ما
 المراد المحلى الموقوف منها زوجها تضع وتزوج قبل ان تكون بغيره عشر لان كان زوجها الذى
 تزوجها رجلها في عدة ما وا عندت ما بين عدة ما الاولى وعدها هي من الاخر وان لم يكن دخلها
 في عدة ما عندت ما بين عدة ما وهو ما ذهب عن الخطبة وجرح على من جعله المذكور في كتابه
 لا يجدان كجرحه على ما في الكفاية وما ذهب اكثر كما في كتابه **فصل في الطلاق** على ما
 ان يكون اجماعا على من اختلف الاجماع ومن المروى في الطبراني جامع الصحابة عليه السلام في كتابه
 العمل بالاجماع لاخره وبعض الاجماع الاول كان يترجم كجرحه عند من ذهب لعلان وكجرحه عند من ذهب
 عن الانقياد اليه بل لا يظهر من الخطبة مخالفا لاجماعه في الكشف عن ابي علي وهو ما ذكره في
 طلفها وجرحه في راجع في عدة ثم طلق او اطلق قبل التراجع استأنفت عدة بلا خلاف في عدة في الا
 وعلى المشهور المتخصص في الثاني للموتون الاول على اعتداد الزوج بالعدة قبل التراجع او بعده
 خلاف المحكي في عدة عليها لو اتمها بعد التراجع على ان الرجعة بطلت حكم الطلاق في سن
 العدة وما لها قبل الدخول كما اذا اتمها ثم تزوجها بعد عدة بدخولها قبل الدخول وهذا من المطلق
 الرجعة واقية على حكم الرجعة ما وقع الطلاق في النكاح الذى وقع فيه الدخول ولو اتمها بعد
 الدخول ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل التراجع فلا عدة عليها وانما المحكي عن اكثر لانه طلاق في
 نكاح لم يقع فيه الدخول فبطلت الرجعة ما فيها في التراجع واذا طلقها من قبل ان يفسخها فحكم عليها
 من عدة بعددونها خلاف لفظها في المذهب عليها اكمال ما بقى من العدة استصحابا لما ذهبنا
 من العدة والدخول في عموم اطلاق المطلقات مع صدق المسماة ان كان في كل حال من احوال
 وهذا القول جرد واما ما لا يترجم في المذهب عليها قبل انقضائها العدة اعدم وجوب
 الاشتراف من مائة الذى هو العدة في وجوب عدة ما بالامامان بالنسبة الى غير الزوج فلا سقط واما
 ما بنا بعد هذا العقد المجرى عن الدخول لا يورث في سقوط لان العدة الاولى انما يورث في عدة هذا
 الطلاق والنسبة الى ما في المقام مخالفة لما انما دل على غيرة العدة في الطلاق والطلاق لا يورث
 فيه وجوب النزاع انما هو العدة الاولى والابان والروايات الدالة على وجوب عدة ما لعدة العدة
 والسقوط انما ثبت بالنسبة الى الزوج ما منه بدله خاص وما غيره فبطلت الاثر والروايات
 والاصل وجوبها فيما ذكره من عدم صحة الرجعة التي ذكرت بجوار نكاح جازم لانه الثاني في يوم ما

منه

مقدران يتبعها واحدا ويومل بها ثم يبعثها الله ثم جعلها ثانيا وبعثها من غير دخول ثم يبعثها الاخر
 بناء على سقوط العدة حبسا فما خرج من دخولها وجب من العدة الاولى انما سقطت بالنسبة الى الزوج
 الاول واما بالنسبة الى غيره فما العدة في سقوطها واما بالنسبة الى العدة الثانية فقط طلقها لا يستحقها
 بالنسبة الى الغير هذا مضمنا الى المروى في كتابه في النكاح في باب الزيادة في العدة في الصحيحين في
 ما لا بأس بان تزيد وتريد انما انطوى لاجل ما يكتفى بقول الماتخلطان باحدا من زوجتيها
 ولا خلاف ان لغرك حتى تنقض عدةها وعن كافي ايضا في الصحيحين الحسن عن ابي ابي عبد الله ع قال
 ان الرجل اذا تزوج المرأة سترها في طهرها عدة لغرك ما اذا اراد هو ان يترجمها لم يكن عليها من عدة
 يترجمها انما شاء ولو وطئها المطلق في العدة بعد ان طلقها بالطلاق الثاني يستمر في طهرها
 العدة ان وانه لم ينفق لان العدة بينا فاما طلقا او اعدا والموجب لها حقيقة انما هو الموطأ في
 استأنفت عدة كاملة فطهرت برائفة الرحم انقضائها ولا خفاء انما طهرت بعد طهرها مع معاينة
 الواطئ لطلق فرفع الاضرار اولى خلافا للمحكي عن الشيخ والحق فلا خلاف وفي الكشف طلق
 الاكثر عدم تعدل العدة بين الزوج عليه بدلا لا سلك مع عدم طهرها بعد طهرها واما
 الفجرى التي استدلت بها المخالف طلب من جرحه لم يجر الا سلك طهرت بالفرج ولو حلت من واطئ
 اخر غير الزوج في الرجعة انكح عدة الاول بعد الاعتداد للثاني بالوضع لانها لا افضل لنا خير
 ولو لم يجر في طهر عدة الطلاق لبقدها ثم عندت للثاني بعد الفراغ منها وعلى القادسي
 فالزوج الرجوع في العدة سواء تقدمت وارتدت وتعتصم كان ذلك من طهرها حاشا ان كان
 مستغفرا من عدة الشبهة فخرج منها ابتداء من عدة الشبهة بعد الرجوع ولا يجوز الرجوع الى التمتع بعد
 الثانية وان كان المستغفرا من عدة الشبهة كانا طهرت بعد طهرت الرجوع في مقيته عدة بعد الوضع
 دون زمان الحمل كما في خبره من عدة الشبهة بعد طهرت الرجوع في مقيته عدة بعد الوضع
 بعد من عدة الرجعة لكن لا يجوز الرجوع الى ما ان تخبر عن عدة الشبهة والاخر هو الاول

الفصل الثاني في عدتهن في الوفاة

عدة المرأة المتكوفة بعد الدائم العجى الحائل او غيرهما من عشرة ايام بالضر والاحتساب
 وان كانت صغيرة او ابنة او لم يدخلها او كان الزوج صغيرا او عبدا للموم وعدة الحامل
 بعد الاجل من وضع الحمل ومضى اربعين شهرا عشرة ايام بالضر والاجماع خلافا للما قبله
 فعملوا عدتها الوضع بالطلاق وبودهم ما روى في عدة مقامه ويجب عليها الحد بالاضواء

الفصل الثاني في عدتهن في الوفاة

[illegible][illegible]

من غير غيبه بالليل فلا واحد البصر الصغار المروى في في خراباب خلا في السنة ان كساب في محمد
 في اماره طلقها زوجها وادرج عليها التقط للعدوه وهي مختاره هل يجوز لها ان تخرج وتقب من غيرها
 طلقها في المختار فخرجت لابس بذلة واعلم الله الصغر منها وعن ط أن لو كان من ضرره لكن ما جاز مثل شره ولكن
 ويصح قوله لا يخرج لها الخروج ليلها واما النهار فيخرج فيه الخروج للعدوه فله ذات واما المخلقة قال بعضهم
 لها ذلك وقال اخرون ليس لها ذلك والاول اظهره دلهنا ودوى ذوات عن ابي ابي وعل ذلك
 لان ما ذكره من الحائض لا ينفق بالليل عاندا ولا يخرج من كل من الخروج والاخراج في الطلاق الثاني سواء كان
 حايضا وحاملا ولا ينفقها زوجها اجماعا على الجملة واما ما خرج له لباس المروى في في باب
 المتوفى عنها زوجها عن العثم وقبه ولا يقب من غيرها المخرج على كذا اهدرهم جواز الاخراج في المان
 الحاصل ليس على المطلق من غيبه ما اذا خرجها الى مسكن اخر كالمطاع اخذ من لزوم التقط عليها لكنه
 وكذا الكلام في الحاصل المتوفى عنها زوجها على القول بالاختلاف ولو طلقها زوجها في مسكن واستمر مسكن
 او انقضت مدة الاجارة ولم يكن العقد بدلا او مسكن ازيد من خارج المسكن خرجت الى مسكن اخر وعبر الجملة
 تحريم الاوسية الى المسكن المستقل عند قضاء ما في الخروج المشروط للعدوه على مودها وتطرحه
 وكذا ما خرج زوجها لو طلقها في مسكن دون حفيها ولا يلزم ما عاده ان كان اولا قبل الطلاق مثلا ليل المسكن
 الا ان يجالوا عادة كذا بعد الطلاق في الاستحسان وهو غيبه لعدم المخرج من خارج من ميو من وعن
 خرج من خلا وخبره في سبع وفي لزوم تحريم الاوسية فالأدب فلو انما خرجها الصدم ولو امرها بالخطوب
 والانتقال الى مسكن اخر فطلقها فيقبل رحلها عندت في المسكن الاول انما التصرف الانتقال انما هو باليد
 في المال خلا ما الصلح عن وجهه وانما ما يصبر كمالها لو انتقل اليها وهي بعد في الاول ولو
 انتقلت الى الثاني وفي رحلها في الاول عندت في الثاني لما مر وان رجعت الى الاول لانتقل منها عنها
 وطلعت في الاول عندت في الثاني لان الثاني هو بيتها الان والحصى الى الاول كما لمصلحة الزبائن
 او التوقي ولو طلعت في الطرفين عندت في الثاني كما بما مر من ان الانتقال اليه والمقام فيه ولو ادخل
 اهل البادية راحلت معهم للعدوه وان بقي اهلها خاصة انما مشي مع الاس وان لم يكن لها اهل
 الا الزوج ولو راحلها اهلها خاصة لدى كانت شئ من بهم في بيتها خاصة ولو قالوا قد خرجت وادعه
 فقبه وجازا احدها ان يسلبها الاعتقال لعدم قولهم ولا يخرج من من بيتهم ولا يخرج من ذاتيها
 انها راحلت بمعنى انها تخرج من بيتهم وبيتان ترحل كما اخذنا خبر واحد دعا لغيره الوختر بالعدوه
 عنهم وبمعناه اذ لزوم الاخراج من المن ولو كان لا يوجد فليفتد في بيت الذي طلقته فيه وان كان

[illegible]

[illegible][illegible]

منها واشترط كونها من قبله وما وصل إليها بخلاف الطلاق بالعوض ما لا يشترط فيه شيء من ذلك وقال
أبنا في حق قولهم نحو ما نحن عليه ما يطلق الخلع فلا يقدم من شرط صحة بكرهتها لرفضه وإن كان
يقع بالطلاق لعدم شرطه إلى أن قال وما الطلاق بعوض فقلضي كلامهم والمجاورة كونه مكان لا شرط
للعوض بل عدمه في الموطأ خلافا لصحاح حيث فيه إلى دفعه بغيره الطلاق وإلى دفعه بغيره وجعل الأول
طلافا ومثله وجعل الخلاف في الثاني هل هو طلاق أم لا وهذا ان كان اجابا فهو الجواب في حكمه
والأول يخرج من شك لأن النصيبين ما دل على فرض الخلع على الكراهة وظاهر حال الطلاق
بعوض أنهما برأوا أن يشركا في بعض الأحكام ويختلف في بعض المباديات وظاهر كلامهم المحض
بغير الطلاق بعوض منهما بمعنى الخلع والمباديات واختصاصا بمعامات الحال فيه وعندنا
ولو قيل بعوض مطلقا حيث لا يفرض أحدهما كان وجه العموم كونه على جواز الطلاق
مطلقا وعدم جرمه ما في ذلك في خصوص البائن وفي سنة ولو في الطلاق مع العوض فقال
أبنا الثاني على ذلك مع سواها أو قولوا بعده كقولهم لعنف الخلع وأما ما يذكره ويرفضه المأثور
البر الخلع صحتها الشرعية لا شرط في بعوض لا خلع انتهى وعن الأئمة في سبب كلام والده
في تعيين الخلع ما لا يشترط الكساح بغيره والمرد فيه لأن ما بهله فلا بد من الطلاق
بعوض وعن البيهقي وعن ابن قتيبة في المذهب الخلع بغير الثوب وصحتها إذا لم يشترط
الكساح بغيره لأنه من مذهبنا مع كراهتها الزوج دون بقية الخلع فلا بد من الخلع في كل حال
بالعوض والطلاق والبواقي كالغصول وهي إرث العدة ويخرج بها الطلاق ويقولنا لا بد من
مذهب يخرج الطلاق بعوض لأنه ليس من لوازم العوض بخلاف الخلع وبكرهتها دون يخرج المباديات
فأما ما يشترط على كراهتها معا ويقولنا بل يفسد الخلع يخرج عن الطلاق بعوض مع كل ههنا
كما في رواية أبي حمزة التي في قوله ويظهر من ذلك ما قلناه من أن الطلاق في هذا الشأن ولكن
المشهور ما أخرجه بل قاله سبط بن جرح في حق الطلاق بعوض من أن حاشا الخلع كما صرح به في المتن
والمأثور من الأصحاب وما ذكره في سنة ذلك من أن الطلاق بعوض لا يعتبر بكرهتها
الزوج بخلاف الخلع بغيره لا يخالف لغرضي لا بد من وفوري لا يفسد فأن لا يفسد في ذلك
مواثقا وجبال الدين فيما يشترط الحكم ههنا بوجوه الطلاق بالعوض ونحو أحكام الخلع بغيره
بدون الكراهة من دون ضرورة واستشكل مع كون خلاف مقتضى الأدلة ونحو ما جاءه
مع عدم وجود موافق لمراد الأصحاب ظاهر غريب منه والمهم في حق الخلع كما نحن ذهب كما ما به

العلم

المأثور كما في الأخلاق ما لم يشر من الزوجين والمحال عامر بذلك لشرائطه على ملائمة الجاهل
أخذه وخالفه بوجوه ومالك والشافعي واجد وقد عاينوا قولهم ولا يخل الجاهل ما خذوا
مما يتفق من شرطها إلا أن يخافا الأبقها أحدهما الآخر انتهى وقد استظهر مما عاينوا أيضا
بعدم وجوب موافق في ذلك وأما كلامهم الدال على عدم كون الطلاق بالعوض عامرا عن الخلع
والمباديات فكثير فمن الخلع على المأثور في جواب الغرض بالعدو على كراهة الزوج من غير ضرورة أو عاينوا
والشيخ أحمد بن حنبل في بابنا الأحكام وأما الطلاق بغيره وهو أن يقول الزوج للزوج طلعتني
على كذا يقول هو على العذر فلا يشر على كذا طالق وهذا إن وقع في حال الكراهة منها فلعنفه فقط
طالع والعدة بغيره خلع بغيره لا بد منه من جهة عدمه وإن وقع في حال الكراهة منها فلعنفه فقط
بلفظه لعنف طالع والعدة بغيره ومعناه المباديات فلا يخل لأن يخافا وفي العدة بغيره ما وصل إليها
وفي الكساح وليس هذا نوعا من الطلاق مع ما في الخلع لا يشترط فيه الكراهة منها كما قيل فان النصيبين
من الكتاب والسنة يرجع في التي من عند العدة إلا أن يخافا الأبقها أحدهما الآخر إلى غير ذلك من الشك
التي لو بينا لفظا بطول المقام ولكن ذلك شاهدنا أعراضا الشبهة التي بعدم موافقنا
نفسه في القوي ولكن قد عرفت وجودها في الأمر لا اعتدادهم في حق المسئلة وإلى ستم
الاعتداد فلا ريب في ما نحن مع المشهور بعوض الأبقها الشافعي والظاهر في المذهب جرحه
إذا العام المختص في المذهب ولعمري قولهم وإذا دعت استبدال الزوج مكان زوج وانعقد بينهما
قلنا وأما ما استدعاه من شرطنا أن أحد الزوجين ما أمينا ولعمري مفهوم صحيح من شرطنا
المستعمل وغيره وما تقدم عن المذهب في الخلع ولا في استبدال الطلاق في الجهر لا ما قام به الدليل
على البينة ولا بد لنا على جودها جرح الطلاق الجرح من الكراهة ولا بد في الاحتياط الأعلى
طالع في العدة التي هو محل البحث ووجوه هذه العارة في غير المأثور بل لا بد من أن لا يفتن
في الخلع لا يقتضا على هذه المادة بل في نظر الطلاق أيضا يقع الخلع في حقها مطلقا وكذا
المباديات ولو ظهر من كلامهم أنه يعقرون كل من زوجة أو غيرها بل يظهر منهم خلاف كما عرفت
وأما العموم الذي استدعاه لك فأنما اختارنا سابقا فبقية أن غاية ما دل على صحة
الطلاق بوجوه من وجوهه وأما كمال الخلع والمباديات في كونها ما وما الكساح الزوج العدة به
فلا دلالة لها بوجوبه بل لا بد من أن لا يفتن في البينة ونحوها إنما عرفت لها أسباب
رأيت على جرح الطلاق ولذا نقول أنا لا يفتن في الطلاق هو جرح الزوج عليها في العدة

[illegible][illegible]

ان البذل لما وقع في مقابلته المجموع من حيث هو مجموع تلك المقتضى لا عين عليه الا من حيث انها جزء ماله من
فالاولى ان وجهان فاما عندنا فالتساخي الموضعي فيكون بينه من وجهين هذا حكم المسئلة
على تقدير ما يقا عثر على مطلقا على وفق مذهبنا واما لو قلنا واحدة فاحصنا فالتساخي اي تلك الالف
على ان لا يحكم عن موضع من تلك المرات ولا في غير ذلك من حيث هو مجموع كل من لجزائره وهي المبنية لا يحصل لكاح احد
من ان لا يبدل في مقابلته المجموع من حيث هو مجموع كل من لجزائره وهي المبنية لا يحصل لكاح احد
من احاده فلا يفتي سببا ولو كانت مطلقا واحدة بالفتي فذلك لا يخلو في الاصلان جعلها في مقابل
الاولى والثاني فاقبلان وان جعلنا في مقابلته الثانية والثالثة هي المطلق في الاول وجهها في مقابل
لا يبدل ولا يفتي لاجلها في مقابلته على اقله الاخران باطلان عندنا ولو قال وضد الالف في مقابل
المجموع فانه لا يفتي بالمطلق الاول على ما اخذنا المصلا فاعلم ان المذهب وهو المظاهر العبري فمضى
البذل وان يرى كونه في مقابلته المجموع لان المخلع لبس معا وضد خصه حتى يخلل باختلافه لا يخلل
والعبود في العوض فلو ان الحكم على ما قلناه فلهما على ان التوزيع على اقران وجهه مائة كاد يبدل
على التوزيع خصوصا والاختياران فاستدبان وجهه بانه لا يفتي لم يعدم توافق السؤال الجواب
ولا يخلع وكما يارد من مذهبنا علم ان عندنا المخلع ما يجوز وكذا لوجه من طرقت كل واحد من الزوج
والزوجين كما يجوز التوكيل في البيع والشكاح وغيرها لان من بين الشايع لا يفتي بابقا عثر الزوجين مباشرة
واما خبر من ان المولى في بيع في باب احكام المطلق عن من يرد على الحكم لا يجوز التوكيل في البذل ان
فعاد من قوله في الاخبار منها صحيحه جديلا عرج المولى في الباب من التمس في وجهه مائة مائة
الى رجل فقال لا يستدوا ان قد جعلنا من بطلان المولى فمطلقها يجوز ذلك لوجه من التمس وخبر
الاولى في باب من التمس رجل وكل رجل بطلان في امر اذا حاصت وطهرت وخرج الرجل في الله
فاستداهم فمطلقا كان من واشترى بطلان في ذلك قال فليعلم اهله ويعلم التوكيل ولا يخلع في الله
الحكم على الجماعة على سائر التوكيل في مطلقا والغائب وبعد المخلوف بين المسلمين الحكم على الجماعة على
صحتها في الخاصر المقتضى بالتميز واما ما عن الشيخ في بطلان ما بينه عثره في المراج من المبيع من توكيل
الخاصر فلا يرد له خبر من بطلان المقتضى لا يستداهم من عدم موقا ومنه ما في الجملة المولى في
التوكيل في مطلقا الخاصر بطلان سواء وكل امر الى التوكيل عثره من من عليه ان قال لا يفتي في
امر من يقول مطلقا وكان عا ناعا عليه ووكلا في الاثنان الصبي فمطلقا عثره في في الله
فوالشيخ فيمنع التفسير بمقتضى مباح المطلق وان كان في البذل في مطلقا في الله

صريح في اشتراط عدم المقتضى للبدن لا في بطلان المولى ولا في بطلان التوكيل ولا في عدم ماله من كذا
التعاقبا كما في سائر العبودية في جواز توكيلها في مطلقا بطلان المولى في جواز توكيلها في مطلقا بطلان المولى
اذا عثر من التوكيل من كل من المولى والمختار فاما المطلق المولى او المطلق المولى او المطلق المولى
بطلان المولى في جواز توكيلها بطلان المولى في جواز توكيلها بطلان المولى في جواز توكيلها بطلان المولى
جواز ذلك مع الاطلاق في بطلان المولى والغالب وعليه فلا يخلع وكما يارد من مذهبنا
بذل وكما ان يرد من بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
انما اضيق اليها خرج الخارج بديل ولا يبدل في مائة من المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
لا فاقا سبب بعض العوض قبل ويجوز عليه ان يجزى في الزوجين في لم يرد في البذل ان لم يرد من
الاقطاع الا بالزيادة ولما عثره في كل من بطلان المولى في جواز توكيلها بطلان المولى في جواز توكيلها بطلان المولى
وجه المطلق وجه المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
الاقطاع وان لم يكن من بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
لا يرد من ماله من بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
المثل ومثل المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
ويجوز لاجل المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
بالرجوع قبل والفقير بين المطلق في الواقع من المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
حيث صحيح الاول وجه المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
وعنه فان صحيح العوض كان باطلا ولا يرد من ماله من بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
ما بينه لرد على عليه الاطلاق في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
كذا عاقت وفتح في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
مسببين الى هذا الذي وحاكين الرجوع مع التوكيل في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
بالوكان الزوجين هو المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
ببطلان العوض في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
بقا بالجنس في باب الفصل في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
لم يرد في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى
بل ما يرد من ماله من بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى في بطلان المولى

الظن
المتعارف

التي قد حكم هذا المستدل بعدم نفعهم لها ولو سئل ان الظن يرد ونحوه فافاد وأما راجعاً فالتفتن إلى
والقول بخبر جبر الدليل كمن يخبر في مجموع ما لو وجد الدليل ههنا ايضاً ويكون قد عد في المخرج فثبت
ولا قبل التفتن إلى الآخر تفصيله في المحل الأول من كتاب الصلوة الثالث إذا كان العقب
فإنه هكذا عند التفتن من غير خلاف الاستقراء المقيد للظن الذي لا يشك في صحة الخبر والاحتياط
ان الضمير لا يكون إلا للظن وحده إما أن يكون مدحج المدحج وإما أنها ضحاً اصطلاح جديد واليتمدد
لرئيسه لاجل من الظن أو ما أتينا فلقد حصل الظن من هذا الاستقراء أو الكساح المأمور الذي
هو الصفة الغالب من نوع الكساح مما لا يخبر بالظن في صحة عمله اصطلاح على المستدل وفي المطلق على
ما هو الحق ايضاً وفي خبر أحد القس على الأقرب وبما تقدم في أوامر المسئلة والظن انما يحصل لو كان
كل فرد هذا النوع مما لا يشك أن لا يستقر في أغلب أفراد الجنس وإنما على مقدرة أغلب أفراد
نوع منه وأما على خلافها فتشكك في مقابلة أفراد هذا النوع في أنها هل هي على قدر أغلب أفراد الجنس
أو أغلب أفراد نوعها يحصل ذلك القول بل على أنه يحصل بآثاره وأما تأكيد ذلك أن يراى المدحج كالمطلوع
فلا يمتنع انسابه بالعدو وعمل به فطلب الاستقراء عمل على سلاسله من الجواب الذي قلناه عليك
وأما راجعاً فمقدم في الجواب عن الاستقراء الذي يشك في المستدل الأول الرابع ان هذا القول لا يمتنع
المصلحة قد يكون اسماً بالفتنة له والفتنة في نوعه المتع بها ولا يمتنع كمالاً حاشاً لجزء العدم قوله
وما على المحققين من سبيل وفيه ان لا انفاط موضوعه في النفس الأخيرة فلا بد من العلم بتحقق الاحتمال
في نفس الامر فابعد للولي مدحج وخبر صغير لاجل تحصيل المال لأبوي ولو كان ذلك حجة واحدة فانه
لا يبعد عليه انفعاد حسن اليه لو سلم عدم صدق الأمر ما شئت وما عرف من كونه كساح عباد
والمال للدعوى لا يقوم في مقابلته ولا عليه فالصدري محال شك فالتكليف في هذا مضاعف الى ما
عرف من قيام الدليل على عدم جواز البذل فغيره انما هو في ان الطلاق وهو ان الكساح للصغير الصادر
من غير الكتاب والحد للاب فكذا لا يجوز لنا الاستدلال الجواز منها بالانكاح كعدم الاحسان في الظاهر
منع الدليل الشرعي عن كفاية الظاهر في الظاهر عوم قوله او ما بالعدو بناء على رجاء التقيد على الجواز
ولا يجوز من وجهه مع قطع النظر عن ذهابه المشهور الى عدم كونه الانفاط عقد ما شرعوا به
المستدل الأول لا سيما ان هذا المدحج من القول قد يكون ما عثر على القول في قوله وفيه ما عثر الرابع
كان وهذا انما هو الاحسان السامع ان عدم جواز هذه المدحج قد يكون ما عثر على الآثم والدان فالاصل جواز
العدم قوله وانما هذا والآثم والعدوان وفيه مضاعف الى التفتن لمجر عليه الاستقراء وفيه

ما عثر الرابع فان كان كان تفصيل الاحتمال ولكن يجوز على طرفة أحد القس ان القول اذا صحح الوجه او غيرها على
استقامت المدحجين ان يكون جازاً العدم قوله او ما بالعدو وعدم قوله فثبت على من عدت اخبار معتبر الموثق
عند شريعته وقوله فثبت على علم الصلح ما بين المسلمين فكذلك في المدحج الظن بعدم الفرق بينهما عند الاحتياط
وخطباً عنهما في الاحكام وعقبهما ما لا يلائم حصول الفرق في الصلح فالتفتن على الطائفتين
وقوله انفاط الى انفاطهم في مقام البيان بيسر المدحج او انفاطاً في حقها انما انفاطاً على المقابلة
ما لا يلائم مقابلة عليها فمقتضى انفاط في الحال فان ارد ان يرد على الاجل قبل انفاطها احوال الركن لذلك
فان ارد ان ذلك على علم ما جاز من الآثم ثم لعقد عليها ما شئت من الآثم وعدم المدحج اذا انفاطاً على
طائفتين جازها باسما جازها في حق محال انفاطاً وليس بانفاطاً المدحج او ههنا وفي المسئلة ان انفاطاً
الاجل قبل مقابلة جاز لان بعقد عليها الى قوله فان ارد ان يرد على الاجل قبل انفاطها احوال الركن الذي له
عليها لم يكن لذلك فان ارد ان يرد على ما جاز من الآثم ثم لعقد عليها على ما شئت من الآثم وعدم
الملاء في هذا الكساح اذا كانت من شخص جازها استقراء ولا تخبر في غيرها من شخص لا انفاطاً على
ووهل جازها باسما على انفاطاً وذلك ان انفاطاً صحتها غير المطلق في هذا الكساح غير خلاف بينهم
قوله ان في الخبر المتضمن لا يقع بها طلاق في طين انما بهيئ الزوج باسما او يخرج الاجل وفي قوله
ولا يقع بها طلاق في طين انفاطاً المدحج او جازها وهاهنا من لا يقع لانفاطاً احوالاً مكاد جازها
على تبيين هذه المدحج الاستقراء المتقدم من انفاطاً لها للصغير بنى على ذلك من الجواب وما كان الاحتمال
فقد مر بعض الدال منها على ان انفاطاً طلاقاً واما الدال على الجسلة فكثير فراجع الى محققين برين وعين
انما بالمرتب في برين باب المنعوت غير صحيح المروي في كفاية الكساح في باب المنعوت والواقع بعد باب
المبرات وخبر ان المروي في كفاية في باب الزيادة في الاجل وانفاطاً هم في الكساح اثباتاً وكذا
على الاقفاط المنعوت من اذاع انهم يمكنون بكونهم من عبارات فبشرح جانب المنعوتين لا يجوز
التمسك بما تضمنه الشارع في المثبت والمزبور في الاضاح لا يقع الطلاق بالانكاح لان الب هنا
ما وضعه الشارع لا اذ الزيادة الكساح فالتفتن في الشارع عليه لوجه عدمه مستفاد من الشارع
وهي الكساح وفي المحل ان الكساح لمكان عدمه مستفاد من الشارع وقفت في الموضع على رعيه وسب
منها ما شئت من رعيه ذلك وقد انفقوا الضيق الفتوى على المعنى لم يخط طائناً باضافته الى لفظ
يد على الصغيرين كقولنا ذلك ولا يجوز ذلك وما عد ذلك فغيره الى ان يثبت دليل على صحة الموضوع
وفي الفتوى من شرط ذلك ان يكون بالفظ الكساح او الزيج او الاستقراء في الكساح الموعود عندنا

بشر على وجه واحد على الفاعل ولا لعان بلاحاد احمه وهلا للعدول العزيم لا خير لهما ان ياتي في الحاد
الدها الاشارة وليس للعدول الى اللعان عن البشيرة وجودها على راي لا كذا فيهم الاثر عن ميعاد يوم الا
منها خلافا لادان على شوشا لحد القدر على القدر المبين خلال الفخلاف وانظر على العدول اليها
معبا للعدم الاضداد المخصص بما مر من قول برود الاطلاق في مقام حكم ان ولا يميز بين
عومر التعلق ووجوهه بغير ان يبالا البشيرة فيخرج النظر عن كونها ميا ومعارضا بالمشاكل فينصبه
في واختر للاعوم لها ولو قد ما من صانعي زمان ساجن على الشكاج لا على راي المسجل والمحقق
والمصدق وبشر وغيرهم لعدم والذين يرون انهم الشامل لجميع الاقسام فلا يميز بين عدم والذين
هم من المصنعات ثم لما قوا باعتبار شهادتها فاجلدهم الا بالان لا خاص مقدم فخاص من ان لا يميز بين العلم
ضعيف وكما للمري في كافي الحدود في اول باب الرجل يفتد من امره في الصحيح من عدم يميز بين العلم والضعيف
في رجل قال كذا لم يرد ان يميزه انما يميز بين ما يميزه حد واحد لحد واحد فاما قوله انما يميز بين
فلا حد فيه الا ان يشهد عليه على نفسه اربع شهادات بالزنا عند الامام مما بها صدق مذهبها في خلاف
نحوه في حكمه بالحد من دون ذكرها في اللعان مع ان في مقام البيان فاما في المسئلة من المتوقفين وبيان
لو قد تعلقوا بالرجعية كما لا يباح كل في الغيبة لا بما وثقه ولما يقع الظواهر ولا يلا منها لكن لا يميز
عليها الحكم بينهما الا بالرجعية خلا في اللعان فلا يميز عليها الا بالطلاق السابع فلا لعان خير لانها
اجنبية وانما ضا على اقدمنا والزنا الى زمن الرجعية لا خصصا من الاول ما لا يميز بين حكمها
خلا فاما الحكمين مع العامة فانهم مع اصا الى ما لا يميز ولا يميز بين لهما بانها الولد كما يشاء
انهم ولو قد ثبت الحق على قولهم كذا من السكنى وعزها من النكاح والنفقة وهو الاظهر لما با في في
الحدود من حصص زوجية الحد من القدر في الرمي بالزنا او اللواط كمن يفتن اذادة التعزير من الحد
في تزويج المسم ولا لعان لغرض في النصوص على الرمي بالزنا او نفي الولد في انكار ولد وضعفه زوجه
بالعدول لتمام شهر من الدخول الى القربة المحل هو على انكاره في المدة عشرة اشهر وعلى انكاره
اشهر اشهر بالجملة من طين بغير انكاره لعانه وعلمه فانها لو ولدته لافل من شهرين فما اشترى من زمان
بلا خلاف ولو اختلفا في زمان الحمل بعد الدخول فقالا الزوج انها من جنس الدخول اقل من شهرين
او اكثر من شهرين لم يكن يجوز بغيره وحق كونها من الطرفين وانما لا يحق بغيره من الشهرين
تلا هذا بلا فصل خلا في اربعة فامرة في الشكاج في طلب حكم الاكولاد وبيان من بلغ عشرة اشهر الولد
كانت ان لا تزال والحد في حق ولما زاد انكاره يمكن الوضع شهرين اشهر وان نذر وديما قبل الاكولاد

باللعان فيها ولو ساءت وادفع ونفي عنها صا لها في الولد لدون شيع وفي عدله وعشرين سنين وانحو ان
لا فاما طبع على اللعان في العشرة بعد مدته وشرفا لمعتبر كان اللعان كما في الكناج واذ احكنا بشرف
السبب بمسور الامكان فلا يحكم باللعان بسبب ذلك لان النسب ثبت بالاختلال والبلوغ لا يكون فيه الا
ثلاث مرات قبل البلوغ شرفا لحظ الولد وان كان قد اكمل صغيرا وان بلغ فاما عرفت بر او لم يكن ثبت له
وانا نكون بعد بلوغه ولا من ان يميز بينه وبين غيره باللعان ما صرحا او نحو لقول ابن ابي ابي في حوا
المبشر بان ذلك لانه في مولودك لم يكن له بعد ذلك نصب للخصم من صحيح الحمل المروي في كافي الميز
في اول باب مبرق ولما لا ناعا عن الصم ابا جابر بولده ثم اشترى منه فليس له ولا كذا امر لم يميز
الولد فاما كان من امره ولده ثم قول على في خبر الشك في المروي في باب في ارباب الحق الا لا لا
اذا اقر الرجل بالولد ساءت لم يفت من المروي في الباب المتقدم عن ابي بصير عن الصادق
عن جابر عي ولما امره بالحد في الرب ثم انقضت ذلك قال ليس له ذلك وظاهرها وان كان الاثر
الصريح لكن لا يوجد فاما خبره من النفي مع عطفها او بعد لوفاء كما با في الحد وفي مقصد
حد القدر ولا لعان للاخبار المتقدم وكذا في الولد ولما يميز مع حصصهم وعلمه
شرفا ليس له نصب بعد ذلك بناء على ما حكى عن المشهور من ان حق النفي على الغير لا يميز
ثبت له في حق من يفتن يكون على العز كذا بالسبب ولو جوب لما دونه في نفسه ليس منه
للا يميز ما يمنع من يثبت ويحق ولا يميز لوجوب الجاد ان اليه لو شتر الاصاب على اشكال
النفقة الى القول بعدم العن جاز كما اختلفنا مع وعين لاصا لرد عدم العون بوجوه وموم الا دلالة
واقتدار النفي كثيرا الى التفرقة وتامل وعليه فلا يفتد والناجزة بان لعدم المقدر شرعا
وللعامة قول بالقد يفتد له ايام او يمين ولما لا جود القول بعدم العن بغيره ولو امتنع عن نفي الحد
نحو وصفت كان له نفي بعد لوضع اجابا كما في حد مظهر في حد لا مستند الا مساك الى
الثبات في الحد لكن لو قال قلت بالجماعة ما اسكت رجاء ان يقطع او يثبت فلا احتاج الى اربعة
فانشر لهما في الشهر كما على ليس له نفي الا في الشهر النفي مع القدر عليه ومعزير الولد مضافا
لو سكت من نفي بعد انقضاء طحا في ان يمين وشيخ لا شأن له في النفي لان مشا هذا عذر ما شيع
في العرف ولو قال عرفت كولدك ولم اكن اعلم ان من النفي فاما قبل قوله في حد مبرق ولما لا
النفي ما جرت به العادة كما يميز في الحد فاما لا يفتد انكارا اجابا كما ادناه في الخبر هذا كله
على القول بالعونية واما على القول بعدمه فاما لا يفتد في حد مبرق ولما لا يفتد في حد مبرق ولما لا يفتد في حد مبرق

انهم فلا يدرى من اين انفق ولذا لا يثبت بفضلي الحال فيصير الى ان يثبت ان المالكين اللعان ويحق على اصل اللعان كما
يؤيد هذا اللعان حيث يشع لم ان يكون ولذا لا يثبت في اصل اللعان حسن اللعان ولذا لا يثبت في اللعان شرع
لذا لا يثبت في اللعان شرع لانه لا يثبت في اللعان شرع لانه لا يثبت في اللعان شرع لانه لا يثبت في اللعان شرع
كانت مادامت على ملككم ان يثبت الحكم بالولد الذي يمكن قوله من اللعان في اصله حتى لو كانت ولد بعد ان يثبت
الحكم بالولد الذي يثبت بقرانه او بالبين لا يثبت في شرعه ولا لا يثبت في شرعه ولا لا يثبت في شرعه ولا لا يثبت في شرعه
وهو الولي قتل من لا يثبت العقد لانه على الحر لان على الكس ما نأى السبب للقران في شرعه ولا يثبت في شرعه ولا يثبت في شرعه
حصل القران في العقد في الحكم كما استمر حكم القران في العقد ولا يثبت في شرعه ولا يثبت في شرعه ولا يثبت في شرعه
من الولد ومن يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد
يمكن تخطئه من اللعان في حق من على الكس لا اشكال في ان يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد
فان لو لم يكن من اللعان في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد
كونه من اللعان في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد لانه لا يثبت في العقد
او ثبت بغير القران وهذا هو الذي يناسب الحكم بغير القران لان اصل عدم انساب البهيم والكل
وقال في الدين في شره من كذا ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران
وامكن لم يثبت في شره من كذا ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران
لحق ولذا لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
تثبت في القران في شره من كذا ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران
ويثبت في القران في شره من كذا ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران ليد في القران
القران وغيره من اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
الحق في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
الولي الذي يمكن استناد الولد ليد ومع ذلك ثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
المطهر اطلاق فان يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
والولي لا لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
بجز الولي فيما يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
ولا يجوز ان يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان

لا يثبت في القران لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
بالنبي انما لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
انما يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
يحيى من علم عن الله قال مات لراشيان حيث قال هو ولد وفي باب ان يجوز التمتع الا بالعقد في شرع
بما يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
ولد مشدد في انكار الولد فقال لا يجوز ما علقه بالذلك فقال ان انتمها فقال لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
الامور في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
من كونه قد عزل عنها وهدى ثم يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
قالا ما اما الرجل يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
وهو يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
بوليها ولو نكحها ليد في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
على شهرين او يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
انما يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
انما يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
من يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
ليست يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
الحق في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
وبعدها الى ما قاله وغيره من اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
اول في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
لحق الولد مع انكاره ليد في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
بغير ليد في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
فلا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
للصل والتشبه بالامان في الاشارة الى ان لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
عند كذا لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان
فلا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان لانه لا يثبت في اللعان

در افق است
ب
ک

بسم الله الرحمن الرحيم
فهم الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين **انا** **فصل** هذا هو الجلد الثاني عشر من كتاب في معرفة
المخادعة شرح الارشاد قال في هذا الكتاب بعض الاضواء على بعض الامور التي هي من جملة النكاح
تتم الله سبحانه وتعالى في هذا الكتاب في الاصل والاول قال الله تعالى **كتاب** العلق واصلا للكرم
في الشجر او من زوايا الرقبة عن رقبة الانسان بالفعل او بالحق لم يدخل اليه وقد بعث فيه القريب وفيه
فضل كثير ونواب من بلادهم جعلوا في الشجر في باب العلق في التجميع من خصم من الخصم عن الشقاق
ادرك الذين جعلوا في المواليد ليعتقوا لكل عضو من اعضاء الانسان ما له من ربه مضافا الى العلق
وفيها طلبات الاول الصغار ولا يقع العلق بالكتاب الحلال بل بالخبر وان قصدوا انفسا فاما ادعاء غيره
واحد بل يقع بالصريح وهو عيان فان العلق كما نشأ هذه اوفلان من خلقه فله من جميع اعضاء الاجزاء
قد خال سجنه برفقة والاعداق كاعطشك مثل فان الامم الكرم يفرح به لانه لا يملكه غيره العزوف
في فاه الامم اجزاء على اننا منعقد على حصول العلق بقوله اعطشك وفرو جلت وجعلت ماله عتقك
عن الزلات والجليل والفاش والجليلين انفسا على العلق فخط شريف جدا فاما ما لها بالانفاق كانت
الكشف عن علق الرقبة والناشئة الى الصلابة وغيرها مما من هو فليست له فلهذا لا يتردد عليها وليست معها
او لا يسهل على عليها وعزها ولو لا الاعتناء بالاسم فاصدا به عتقها عتقت لان حرفي الاشارة الى المالك

في معرفة خصوصه لا وانما الفرق بينه وبين غيره وهو ما حصل بالاداء وصيغته التي هي بصلته ايقوله حرة او من خلقه على علقها
عن شبه الانشاء لان الاصل في معرفة ما صيغته الاختيار باللفظ المتأخر في اللفظ الاستيعاب في بعض الموارد كما نكح حرة فانه استيعاب
البناء فيه ان يكون كناية عن العلق لا يقع بلفظها فاما ما نكحت والاقول ان يا حرة من انشاء وانما هو انشاء المالك
وان جاز التجوز به عند كنه استعمال نادور ويحسن الكتابات فان قال صدق ندا بها باسمها القديم او الصفة
القديم قبل ان لا يعلم الا من قبله ولو قال كالمته انت حرة واسمها اذن فان قصد الانشاء فحررت للعلم ومع ذلك
المانع وان قصد الاختيار او انشأه لا يترفع لعدم الشرط في الاول وعدم العلم بقصد من الثاني فليس صحيح
الرقبة وقيل قول في عدم قصد العلق وقصد ظاهر ان اللفظ مشترك بين المعنيين فيرجع اليه في معرفة كل
احدهما كما في كونه مشترك في لا يقع العلق بالانشاء والكتاب مع القعدة على النطق بلا خلاف كما صرح بعضهم
عن بعضهم الاجماع عليه لا يستصحب بقاء الملكية ولجميع زلزلة المتعقد في الطلاق في قول للعلم والنطق بالتبعية
ولا يقع العلق بها مع الجزع وعدم قصد بلا خلاف كما استظهر بعضهم في قوله في اوابيات العلق في الشجر
عن الجليل عن الصادق ان اباءه حديثا ان ما يترتب على الخاص من النكاح وانما ان يتركه رسول الله فانه وما
بعد على الغرض من انفسا انها وجدت وجها شديدا عتقها لسانها فانها حرة وليس عليها السلام وحكما
تستطيع الكلا من قبلها فلو ان والمغلق كما لما يقول ان عتقت فلان واحدا تشرى براسه ان ثم وكل وكل
اقتصر عليها ثم لم تملك فاما ان ذلك لها قال ثم والمعلم الاجماع الكلي بل ذلك الكتاب من جملة الاشارة بل
هي من اقوالها في الكتابية فاما ما يقع بالنطق بالعربية مع الامكان ولا ريب في وقوعه في لغة عند العزوف
وهو حلال لكن يتبعه استحباب فلهذا المنة كما في ذلك ولا يخبر بكونه ترجمته للعبيد المستعدين ويدل على الجواز
في بعد العزوف والاداء على الاشارة ولا يقع العلق الا من غير اعضاء المشقة للمنكح بل عن الاضطرار والارزاق
ولف والفتح عليه الاجماع وكذا في الغيبة الا في التذوق في الانقياد التعلق بالشرط بطلان اجزاء عتقت ولا
يحتاج وكذا في الغيبة الا في التذوق وهو الجواز كما ان الرقبة خلقا للملك من التذوق فاقصد معاقبة الرقبة
والاستقامة في فعلها والاداء بالغير من الرقبة فانه كقول عن الاستقامة وان يقع مشروطا في التذوق والاداء
كقوله ان شقاق الله فبعدك وادفع في الغيبة ويخبر وطاف التذوق والاداء اجازات الملكية فبذلك الكتاب
المرفق في باب التذوق في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه حجة الاسلام فان ادان في فعله لم يرد في الشجر فقال ان تزدوم ففعل ان ارجع ففعل في ففعل في ففعل
يجي فقال اعنق فلا تفرقت لوريه بعتقه والله فقال ان تزدوم ففعل في الشجر والاداء اجازات الملكية فبذلك الكتاب
من التذوق ففعل في الشجر ففعل في الشجر ففعل في الشجر ففعل في الشجر ففعل في الشجر ففعل في الشجر ففعل في الشجر

لا خلاف الملكة بل عتق ولو شرط عليه في ارض المالك في انفس العتق انشط التعلق لولا ان ابا هر كان قد عتقه وعتقه او ما لا بد
 لخلافه اذ في ذلك يفي بما كان في الكفاية وقوله بل عن السيد في شرح تقي الايهام وهو الوجه ومضافا الى قوله بل عن السيد
 في احوال الميراث من غير ما عارض كونه عتقا وشرطا لا خلافا معناه على شرطه وخصوصا من العتق في بيت ابا بالعنف في الصحيح
 عن محمد بن مسلم عن ابي حمزة عن ابي الورد بن محمد عن ابي عبد الله ع قال عتقت ابا عبد الله بن عتبة فان زوجت عليها او شربت فعتقت
 ولو اذناه او عتقت على ذلك فعتقت او في زوج قال عليه السلام ما تروى في الباب من اني العتق من الصداق
 عن رجل قال غلام حر وعبيده قال لا كذلك انما كنت غلاما هو حر وعبيده العتق اذ في الصحيح انه يكتسب بعينه العتق
 بالاستيفاء يرفع في هذا بشرط في ان يكون قبول المملوك مطلقا او بشرط اذا كان في العتق اقول لا يلزمها او
 سلبا وان كان ايجاب المملوك لعتق ولم يصرح في وجهه في حال اسائه بالاحسن من رجل قال لم يكرهت حره على العتق
 لا الا بعد ابل يزوج المملوك بقوله مالك وان شرطت المملوك فان ذلك احياء الى فعتق وبه باب العتق من كايا
 ساقا قوله فان لم يخلو ولعل قد عتق من فعتق كما اتفق لكره في الاصح اخذ الفل في التفصيل بعد الوالد
 مستندا للعدم في الخدمة باسحقاخذ العبد ولو لم يخلو فان العتق من الوفاة واستثنى العتق من قال ما عتق من
 كيشه من المملوك بل يزوج العبد ان العتق لا يملك ان يفتد شي في فعتق العبد ولما روى حريز في الصحيح قال سائبا
 الحسن عن رجل قال لم يكرهت حره على عتقها قال لا يكره بل يزوج المملوك بقوله مالك وان شرطت حره المملوك و
 المالك السيد وهذا خبرنا الذي لا فرق عنده فيهما اقول لا بأس في حريز ما كان ماله حلي في بيعه المملوك فعتقنا
 اشتباها منه فعتقنا في اخره فعتقنا لنا حليته ولعله يفقد من يكره في بيعه كذا ذكر ابو في بيانهم والملا
 للسيد وكيف كان لا فرق في عتق عدم الاشتراط على المصالح في صحيح محمد بن مسلم ورجل العتق بالشفقة من ذلك
 فتقدم في الاصح لعدم اشتراط الخدمة قال ابن عمر وشاذ ابو بشرط المولى على العتق الذي يزوجها ما عتقنا
 انها حاقصت مع عدم ترويه من المدة بل بالعقب الخدمة على مده سحوة وتولان اقول لا يوجد في الصحيح لعل في عتق
 عند شرطه لم يزوج المملوك بل يزوج المملوك في ذلك الجاه لا يزوج عتق من عتق المملوك بالشفقة نفس العتق وشاذت حره عليه
 الفروضة ترسند فان شرطه عتق في الزوج المقتدر بشرطه على المملوك اجماعا لا يزوج يكون معلقا
 خلافا للشيخ وجماعة يزوج العتق والشرط المادوا كما في بابنا بشرط العتق في الصحيح عن ابن ابي حريز عن الحبيب
 بن عثمان عن عبيد بن ابي حمزة عن اسمعيل بن عمار وغيره عن الصادق عن الرجل يعتق مملوكا ويؤجره في رقبته فينشط
 عليه ان هو لقاها ما ان يزوج في الرق قال لا يزوج ولا يزوج كما في الصحيح العتق به يطل الشرط لانه العتق على
 التعليل والاهم وعند قوله الشيخ لما ذكرنا من المدة المشترطة في فعتق لم يوجبه قال الا اذا شرط العتق او مضى
 ولا للمولى عليه العتق في مثل المدة لان الزمان المعين للزمن في فعتق فاعتقته فعتقته ولكن قلها لاجرة

وفيها آية لا تدينون الله
بأخذ العالمين إلا حجة
على نبيكم من العلم ومنه
حجرت عيسى بن العتيق
ما استطعت قال علي بن
عبد الله بن الوليد
أني أعطاني علي بن أبي
طالب

المجلد الثاني

[illegible]

المجلد الثاني

عن الرجل يكون له امرأة فيقول يوم بالها فخرجوا لا يبيعها من رجل يترشدها بعد ذلك قال لا بأس ان ياتيها فخرجت
من ملكها ولا يترشدها بل يترشدها بالرجل العتيق لكن جعله الاصحاب عليه كما صرح بعض مشائنا قال لا يبيعها من يملك العتيق
المعلق على شرطه بخلاف المعلق في المأمر بشا والبيع صحيح عليه بل يرقى العتيل ولا يترشدها ولا يترشدها بالرجل العتيق بغير المعلق
فترد ذلك لا يوجب له وضع الحكم الا لا يترشدها اذا ارادهم فلهذا ولو يترشدها بالملك العتيق والافلاطون في هذا
الحكم كما صرح غيره واحد ولو تدهن حق كل عبد يترشده من مملوكه يستتر استرجه فسادا اجماعا كان ظاهره لا يحتاج
للرد في باب العتيق في الصحيح عن داود التميمي عن ابي عبد الله قال دخلت في سبي ما كان في علي بن الحسن
فقال رجل في العتق من تركه يملك له قد يترشده من لوجه الله قال نعم ان الله يبيع يقول في كتابه عز وجل ما كان من القديم
فان كان من ماله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
ابن سعيد قال عليه السلام اقول عليه فانه يترشده من غيره ما زال من ان شاء المبيد فحق على من يملكه ان يترشده
اعتقوا عنه كل عبد يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
مستأثره ولا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
المطاع كونه الصدقة من المال لا يترشدها الا في اربها ولا يترشدها كل شيء يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
عز من ماله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
لو تدهن حق المملوك يملكه فلهذا عتق على ما في المثل لان النكاح اذا كانت الوحدة وتيسر من احد يكون
اولا والحق على المملوك من الاكثر ومنهم الصدوق والثاني المروي في باب العتيق في الصحيح عن
الحسين الصادق في رجل قال لا يملكه مملوكه فترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
سلمان المروي في قبيله او التميمي في عتيق ابيهم شاء مع بقاءه فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
النكاح والاسكان في المروي في الباب من الحسن الصديق عن الصادق عن رجل قال لا يملكه مملوكه فترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
مستأثره لا يملكه من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
واحد وجب بشفعة سواء ملك بعد اكله لا يملكه الا في اربها ولا يملكه الا في اربها ولا يملكه الا في اربها ولا يملكه الا في اربها
عتق بشفعة بعده ولو تدهن حق اقل ما تدهن فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
عبد الله بن الفضل الهاشمي عن ابي بصير قال يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
فولدت اجماعا ان عتق اقل من ماله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
كا عن اكثر من ماله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
الاستنفذ في الاكثر مع اتمية العتق صاعدا اكثر من الشراحي اقل وفيه نظر الا لا يبيح للقول بانه الاستنفذ

في المملوك

والنكاح المروي في المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
على وجه هذه العتق اتمية فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
هذه الاصل الا في المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
في المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
مما يملك من يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
في باب العتيق في المروي عن داود التميمي عن ابي عبد الله قال دخلت في سبي ما كان في علي بن الحسن
من الناس اعتقت مملوكا يملكه من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
انما يبيع العتق من عتق هذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
الهاء من المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
الامر ولا يملكه الا في المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
وان اعتبرنا الثاني حكمنا بعتق الجميع كما يفيد العم المستفاد من الجمع المضاف لو كان للمبيد ماله يترشده من لوجه الله
فان عتق المولى لم يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
والشيخ والطبري لا يسكان في كونه مملوكا لانهم يعلمون علم ولا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
ومن خرج قس لا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
العبد كما لا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
لفظه خلافا للصدوق والشيخ وبها عتق من مملوكه ومن مملوكه فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
بعدها يجمع الغنيمة ما رواه في كافي باب المملوك يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
اعتق عبد لا يملكه من ماله العبد قال ان كان علم ان لم يملكه ماله ولا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
في الصحيح عن زرارة عن الباقر عن رجل عتق عبد له وللعبد المثل ان كان يعلم ان لم يملكه ماله ولا يترشده من لوجه الله
ما رواه في كافي في المثل كما يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
ولم يكن استنفذ السيد المال من عتق عبد له وللعبد المثل ان كان يعلم ان لم يملكه ماله ولا يترشده من لوجه الله
عن الصادق عن رجل عتق عبد له وللعبد المثل ان كان يعلم ان لم يملكه ماله ولا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
اعتق العبد والمبيد فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله
فلهذا يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله يترشده من لوجه الله

علة هو من ليس له شريك في الباب عن طريق الفناء عن المبدء ان رجلا اعتق بعض كلامه فقال هو حق كذا ليس
له شريك فان جمالا لم يكن احد من طائفة كتابه ملاذ على الامامية من الميل لعدم الساب على معتق بعض هؤلاء
لما بالقي فقل الذي وضعه المستدل لما اصبغ اليه لا يجزأه بالشبهة العظيمة التي يترتب من الاجماع مع ان الاول موثق بغير
الكفاية بغيره من غير اعتق بده او رجلا او غيره من الاجزاء المعينة لوقوع العتق لما ذكرنا كان للمعتق فيل
واعتق المعتق حصة من حصة عليه باقية وسبق العتق واعتق بالاجماع فقله في الكشف لكن بشرط ان يكون الاول البنية
اي يكون المعتق موصلا على المشيئة المتصور بل عن الانحصار والاختلاف والقياس الاجماع للمقصود منها المخرج
في تبيينه والى باب العتق في الصحيح عن الجليل عن الصادق جارية كانت بين اثنين فاعتق احدها فاعطيه
قال ان كان موصلا كان بينهما وان معصرا خدمته بالتحصير في الباب في الصحيح عن محمد بن قيس عن
الباقين من كان شريكاً في عتقها فاعطى حصة من حصة عليه فقله في حصة العتق كذا
ان لم يكن له حصة من مال نظر فثبت يوم اعتق منه لم يمسح العتق في حساب ما يفي حتى يعتق خلافاً لما حكى
عن الجليل فاطلق وجوب السعي على العبد وعن الشيخ في النهاية والفاضة فان قصد الاخراج بالشراب فقله ان
كان موصلا فاعطى العتق ان كان معصرا وان قصد العتق ليرى له فقله وليس العبد في حصة الشريك فان
اعتق معتق ملك الشريك على حصة ولا سكا في فخر ان اعتق وكان غير معتق فخر الشريك بين الزمان
فقله فاعطيه ان كان موصلا وبين استعانة العبد بالمال والمشهور المتصور ان يقوم عليه بابي العبد
يعتق ان كان موصلا وان كان معصرا فاعطى حصة العبد في مال باقية فان اداه اعتق جوده وان
غيره كان بعضه متعلقا وبعضه قابل في القينة والاختلاف والاجماع على هذا التفصيل من غير تعبد وهو
الوجه مضافا الى الصحيح من المتقدمين بما لا يلا في الاول على السحابة او على صورة غير الهاربة عنها او على ما اذا
استعتقت اختيارا او بغيره الادلة تجمع بين الاختيار والمطابقة الدال بعضها على السرية عليه مع كل صحيح سلما
المروي في الباب والدال بعضها على عدم السرية عليه ككلمة موثق يعقوب بن شهاب المروي في الباب
واما الجمع بينهما فاختاره الشيخ التفاضل المروي في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق
رجل وادعاه فاعطى حصة العتق لوجه التعقيب فقله اذا اعتق فاعطيه حصة العتق وهو موصلا
فمن المورثه واذا اعتق لوجه العتق كان العتق من حصة من اعتق وليست له حصة من مال
اعتق منه ولم يكن فان كان نصفه لم يكن له حصة من مال فاعطى حصة العتق لوجه العتق وهو موصلا
لا تراه وان قصد هذا القوم في صحيح القوم على حصة من حصة العتق لوجه العتق وهو موصلا
واما قول الجليل والاسكان فلا اعتدال بينهما اصلا ولا يحصل اليأس بهما فاضل عن قولهم وليا

ثم ولهم

له ولهم آلا ولو اوجب العتق ودمت قوب وداو وخادم وداية الملاية في الدكا في المدحون فاني عفا عن من
الاقتضاء على شئ وعن المبسوط من الاقتضاء على القوت بعد انقال على الظهور كما يرشد اليه المثال الثاني
لما انقضى منه في الخبر قوله لا يباع وارستاء ولا بعد منه ولا فوس وكوب الخ ولو كان عليه من بنية
ماله فهو موصلا فاعطى حصة العتق وهو موصلا في الاصل بعد انقال على الشئ المعتق يقول
صحة القول وكان اولاً في الخبر فهو موصلا في الاصل بعد انقال على الشئ المعتق يقول
وكيف كان فالظاهر ما عرفت والمعتق حصة ان لم يقد فخره كما هو القول المذهب الا في الثالث فلا يبرح حصة
ان نقص الثالث من غيره الباقي الا ان ينفذ بعضه فيعتق البعض حصة والبيت معصرا فلو قال اذمت فقصصه من الخبر
عند المحققين وان وفي الثالث بالقياس ان وفي الثالث الكل المروي في تبيين الوصايا في باب وصية الانسان
بعبد في الصحيح عن النبي في العتق الذي عليه حصة كما يترجم اجماع العصابة على تصحيح ما يجمع عنده من احد من الزمان
الحسن من رجل يفسد الوفاة ولم يملكها لخاصة نفسه ولم يملكها في شركه رجلا اخر فيفسد وصيته بما
يملكه احد من حال مما يملكه الذين في الشركة فكنس ينفذون عليه ان كان ماله يقبل فقام احد من الزمان ولو كان المعتق
موصلا لم يعتق من الباقي الا يكلمه من العتق بذلك العتق ويقدر عليه بقدره وكان حكم الباقي حكم
ما لو كان معصرا فافاد الخ عن المبسوط ويعتق نفسه ولك ولعل لا يخفى عن قوة لعموم التعليق المتضمن عليه
الاخبار ان ذلك عقوبة له لما فيه المعصية بان لا يسلط له المعصية ويعتق اذا لم يكن باقيا فلو
منها ما استطاع خلافاً لما في بعض فلا يسلط له ولا يملكه فكشف لاصالة البراءة مع تقدمه من الخصم والقدر
على فاعطى حصة العتق او لا جود ما عرفت ولو كان المولى معصرا استسعى العبد في حصة الشريك على
المشهور المتصور بل في الغيرة والاختصار الاجماع في صحيح محمد بن قيس المتقدم فما تقدم عن النهاية والقفا
من بطلان العتق مع احصائه وقصد الاخراج لصحيح محمد بن مسلم المتقدم وما عتق عن المبسوط ان مع اعطاء
لبنه الرق في الباقي الخ صحيح الجليل المتقدم ضعيف ومستند ما عرفت مما تقرر ان قلت فيه القربة
شروط حصة العتق وقصد المضادة فيهما قلت فلا حجب عن ذلك بعضهم بان المدا بالاجزاء فاعطى حصة
على الشريك فلو اعتاق فاعطى حصة العتق وهو موصلا في الاصل بعد انقال على الشئ المعتق يقول
في غاية المروءة والحقيق ان ضم فيه اللازم له في القربة هل يقدح في فيه القربة كضم فيه القربة الى فيه
القربة في الرضوخ ام لا فان قلنا ببطلان الرضوخ مع ضم فيه القربة قلنا ببطلان العتق هذا وان قلنا
بصحة العتق هنا لان الاصل لا ينفذ العتق الشريك ان القربة لا ينفذ الرضوخ انقلنا قول الله عندنا في حق
المنافاة لكن لا يبرح لنا عن القول بوجوب العتق لدلالة الاخبار وغيرها على حصول العتق بذلك

فلذلك هذه الغيبة خارجة عن القواعد بالكلية فان ظهر العبد او امتنع من المنفعة كان من نفسه وقد روي في المتن
ما يدل على ذلك وقد تقدم ان اجماع الاصحاب لا يقتضي في صورة العجز او الامتناع ان لا يكتشف لذلك بالافظ كما قال
الصادق في خبره ان من حذر من غير العبدان يجهل بما قد بقي من قيمته كان له من نفسه عقدا ما اعتق
واولاه الذي لم يعتق بجهل بما له فعقد له ظاهر ان في باب العتق روي عن علي بن الصادق ع
مما لو لم يكن اناس فاعتق بعضهم فبقيهم قال يقوم قيمة من ليس فيه فبقيهم روي ان يسقطه روي ان يسقطه
الغيب يترى في كل مرة ومضى لم يترى العبد الى اخره يترى في شمره روي في الباب من سجد الى الخ
ما الى عن قرب في مزل جهز كما هو بدنه قبل هذا المتن وبعده في ظاهره ان المتفق المان جواز امتناع العبد
كما من صريح الشيخ واما اعتبار شبهة الظاهر وهو ظاهره في الحل المتقدم المتضمن في قوله وان كان
معهل خدمته بالخصص ومسل حيز الا ان عن قرب المولى لا يبيح من مسلم المتقدم وعليه فلا بد باستثناء
محول خدمته ورضا بالذات وعدم امتناعه عنه كما هو الغالب بل يحكم ليس الا من الامر لا هو فلا يحتاج
الى الايمان بالاختيار والخصصة واما خلية الصباغ المرد في في باب العتق فغير صالح لدفع ما قلناه من وجوه
ثم لا يوجب الاول الاستثناء وعدم الامتناع فانها باله الشريك مع كونه من غير مسلم المتقدم وفي مزل
حيز المروى في في باب العتق عن الصادق ع روي عن علي بن ابي بصير ع قال قال الصادق ع
فان كان له مال اعطى نصف المال وان لم يكن له مال اعطى الثلث من الغلام ويوم المولى ويتخير مولى ذلك ان
كان اشركا وثلاثا والى الهابة الكسبية المعتاد والنادر كالصيد والالتقاط عندنا للمعوم فكل ما اكتسبه
توزيع المولى لخصص به كماله والمعاينة قول باستثناء النادر كما حكى وانه يشترط بينهما مطلقا لان الهابة معاوضة
والنادر مجهول فلا يدخل فيها وفيه ان المنفعة المدعى المعاول من مصلحته ووجه دفعها لغيره وصورتها
الكسب عنه مفسودا وانما اعتبره لزم للهل بها مئة الشرط الثاني ان يعتق باختياره واما المشعور لا
الشرط على خلاف الاصل فيقتصر على المتقين والنجسين انما اقتضت الاعتاق والرد عند اختياره سبب العتق
سواء كان صفة العتق او كان عفوها ما اعتق ما قبل كالتبكيك وان حرره كما لو اتى او اشترى شفتا
من ابيه مثلا لان فعل السبب كفعل السبب فلو لم يكن اصل التملك باختياره ولم يحصل منه اية ما يوجب العتق
كما لو كانت شفتا ابيه كان لا يشك في حصول التملك بالقبض لا النصف فراكسبة لقيمة النصف الاخر على
المشهور والمنصور لعدم حصول السبب على التملك في المثال باختياره فاما عن الخلاف فيسره وان ملكه بغير
اختيار كالارث فبها بالاجماع والاختيار ضعيف مع ان الحق عندنا في الذهاب الى القمار ولو اتى واشترى
مثلا شفتا من ابيه مثلا سوى وان لم يكن يعمل الحكم او كونه اياه حين الاثبات مثلا كما صرح بغيره لا اختياره

غير

السبب المروى في في باب العتق في الصحيح عن محمد بن عيسى عن الصادق ع روي عن علي بن ابي بصير ع
شترى اباه وهو لا يعلم ذلك قال يقوم فان زاد روم واحد عتق واستسرى الرجل من الغريم لو اتى واشترى شفتا
الشيخ لم يره يقوم عليه نصيب الشريك وعندي فيه نظرا قول ظاهره ان العتق وفي اكتشف ان حرب يوجب حكم البينة
ان وروى ان ابي عبد الله روي في غزاة روي في ذلك لو قيل الفرق بين العالم بالحكم والنسب فليس
عليه والباصل بها او باحد هاتين كان حسبنا الا لا يجر اختيار السبب لاختيار السبب بل دون ذلك قوله
الاظهر ما في مناهيه في في الخاصة الثانية في شمس قوله المص وواختار وكثير في زيادة نفع ذلك فانظر
الثالث ان لا يعتق بذكر السبب حتى يجمع البيع كالوقت فانه يمنع من البيع ولو كان نصف العبد ونصيب
العتق فيه واما الثاني من الشئ عدا بالامتناع وكذا التبرع روي في كماله من شترى بثلثي المص في ذلك والغريم
وولاه في الاصلح السبب فيه وفي الرهن والكتايب والاستيلاء وروى في الخبر الجواب في الاصلح وجها قريب
ان حق المدين للمدين من ماله لو كان مالكا ومولا يمنع السبب فلا يملك الا يمنع الا ضعف والكتايب في
المال العتق ولا يصح ان يكون ماله له وكذا الاستيلاء واما التبرع فضعيف كالوصية لا يمنع وجعل في الرهن
عدم السبب لاعتق حق الغريم حقا لا زما في الكايب روي في هذا عدم حصة الشريك فيها وفي الاستيلاء في الغريم
في التبرع من حيث ان السبب المعلق الا يجمع عندنا الاول في الكايب والاختيار وما روي عن النبي
ان رجلا اعتق غصبا من ماله فاجاز النبي فهدى ليس شره بذكر ولا اعتبار بمدة الاحكام لخصصا
في التبرع من امواله وما استغربه هو اقرب من ملك الغريم اقول الشرط الرابع ان يتغير عتق نصيبه ولا
ان في منطوق السيرة وان كان في ضمن الجميع بان اوقع عليه العتق وانما فسره بان لا يترفع عتق الجميع
بغير واحدة مع في نصيبه او في الجميع ولا يبر القيد نعم لا يجمع جعل نصيبه متوقفا على اعتق نصيبه شره
اولا فيقع العتق اذا اعتق قبل ملكه خرج ما خرج بدل بل لا يملك في حق المظالم ولو قال اعتق نصف هذا الغريم
انصرف الى نصيبه مثلا عند النبي كما لو اهدى او اقرضه ويقوم عليه النصف الاخر ومع اتمام الشراطة للشرية هل
يتعلق حصته الشرية بالاداء لقيتها او بالاعتاق ابي بالصيغة القلبية لعتق نصيبه فلو ان اوطى الا
كثرة ثمانية الطلح وقيل في ذلك يكون معنى فان ادعى بين العتق بالاعتاق وان لم يؤد بين استقرار الملك في
نصيب شره كما في الاول فتدبر اجرو له وروى عن الا في ملك ولا امتناع ووجه من ليس المتقدم
المتضمن قوله من كان شره في حبه وادعاه قليلا وكثيرا فاعتق حصته لم يضره فليس من صاحبه فبقيته
كله ولعمارة الغيبة المنفعة للاجماع حيث قال ان كان العبد مشركا فاعتق احد الشريكين نصيبه انعتق
ملكه فاختار الا ان كان موصلا لم يرب بالاتباع الباقي فاذا اجماعا منعت الجميع للملك فاختار الا ان كان

قال اذا كان بين شركيين او اكثر فاعتق احد الشركاء نصيبه اعتق ملكه من العبد خاصة فاذا كان المعتق
موسرا وطيبا متقيا حصص شركائه فان ابتاع المعتق جميع العبدات في قوله لا يملك الا على وجه من هذا الاجتماع
ليجوز له بيعها وما قبل ان يلازم مدخله في العتق ولهذا لا يعتق مع الاعاصير او ان لو اعتق بالاغتيا في زهر
الاضرار بالشرب بقدر معتق وتلف ماله والملك ما في الكشف من الاختيار الذي يعتق انما يعتق عليه نصيبه
اخذ به على الشرب والتعبد وجوب القية بالاغتيا اذا لا تضاد ما لم يعتق الكل وقوله صلى الله عليه واله اذا
كان العبد بين اثنين فاعتق احداهما نصيبه وكان له مال فقد عتق كله وفي غير ذلك وفي خبر اخر
فمن عتق وتبسط الجميع بين الاختيار وفقدان ما تقدم عليه لا يصح لمعارضة ما لم يعتق الاضداد بلزوم
السبع والشراء وعدم جواز الاجمال فيها وعدم اعتبار طرق الاختيار الاخرى بل التاخير في ما عتق به فلو عتق
التسليم فاللازم حمل على الجواز المشا رفته جميعا فيها وبين ما قد اجمع على خلافه هذا من ظاهره فاعتق من ليس
المقدم وخيار من الاختيار والغنية وعقوباتها اعتبارا والشراء حقيقة لكن في ذلك المراءى شرا عند اداءه
قيمة نصيبه بعد اعتبار الشراء للقيمة اجماعا اقول وعليه يجوز بيع من اختار الشراء لربطه بالبيع كالبيع
عن ظاهر التمايز والظاهر والصدق اعتبارا بالاعتاق ثانيا بعد الشراء لكن قيل ان ظاهره ما عتق الاصحاب
عدم الخلاف في حصول الاعتاق فهو المهر اداء القيمة وهو الظاهر مما ذكره من القدماء كالحل والمفيد
والمرتضى قول بل ظاهر السيدين اجماع عليه كالتقدم بها وهو الظاهر من جملة من اختار الشراء فالله
بالاعتاق الاعتاق لكن المراد حتما وانما ولو اشتد في العبد ثلثة واعتق اثنان منهم حصصهما دفعة واحدة
لفظا دفعة واحدة وكلا رجلا بالاعتاق فاعتق نصيبهما معا او كلا احداهما الا في وقت حصص الثلثة
عليها بالسوية وان تفاوتت اى الحصص لتساويهما في التلاف كذا وجهين جميع احدهما جواز الاختيار لغير الشراء
وسرى فثبت الخبر وح منها فان الدية عليها بالتوبة وبعض العامة وجروا حكمه على ان القية عليها على نسبة
النصيب فاذا اعتق صاحب النصف وصاحب السدس من صاحب النصف ثلثة ارباع فقتل الثلث وصاحب
السدس ربعا وهو ضعيف وان قرب المعتقان ولم يزد الاول شيئا فلو قلنا حصول الاعتاق بالاعتاق
كان الثاني لا عنها وان قلنا حصوله بالاداء مع عتقه عليه فيقتل بقوم حصص الثلثة عليها كالتقدم دفعة
واحدة على الاول خاصة لان الثلثة كان استحقاق نصيبه على الاول باعتاقه فلا يغير باعتاق الثاني وانما يثبت
فيما استحقق هو عليه وهذا اقرى كما سرح بعضهم لاعتاق الشريك في كل الزمان ولو كان احدهما معصرا
فوق تمام الباقي على المورس ولو كان معصرا بالبعض قوم عليه بقدر نصيبه وعلى الاخر الباقي وتعتبر القيمة
وقت العتق كما سرح بهما لانما اعتق نصيبه كل واحد اداء قيمة الباقي حتى فيسحقه قد تقدم في جميع محله

فليس وان لم يكن لسدس من مال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق فليس العبد في حساب ما يقضى حتى يعتق متى كان
خطا بالملوك بين شركاء عن عبد واحد عن التصادق عن قوم ووثقوا عبد جميعا فاعتق بعضهم نصيبه فمكتوب
يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يفرق بالبيع قال نعم في خلافا بقية من يقتدر يوم اعتق فباع بعض من اجزا
ها يوم الاداء لا يفرق التالف ضعيف كما في حكمه عن بعض انه على اشراط الاداء العبرة بالقيمة من ذلك الاداء
لان الاعتاق بسبب يد وميزونة التالف فهو كالحجز وامث ما مات العبد قالوا عتق وهو موسر وجاز في خبر
او اعسر فانظر في يوم المعتق وهو بطلان او اعسر حتى في هذا القيمة منه سواء قلنا بالاعتاق يا
لاعتاق او بالاداء انما من الديون او الموقوف للاداء لا تتوقف بالثاخير لثلاث طبقات والظاهر في الخبر
على الشرب بل في غير العتق من الترافة انما فاته عن الملك ببيع وعقوله الاداء او الياس منه وخلافا لبقية
عند مدعيه من التعبد عليه بغير بدل ضعيف ولو ما مات المعتق قبل الاداء اخذت من شركته وان قلنا
بحصول الاعتاق بالاداء على الاقرب لا من الحقوق الا لا زمة عليه ولو اختلف المعتق العادم والشريك في
قيمة حصته الشريك فقال المعتق حائره والشريك ما ثاب ولم يمكن فصل الامر عن حصته المعتق من فانه قد مر
قول القادر من القيمة مع غيره على ما يجرى به من اجتهاد صالحة عدم الزيادة خلافا للحكم من المبسوط فيقدم قول
الشريك لان المعتق يملك عليه قبرا ولا يبيع من يده الا ما يرضيه كما اذا اختلف الشقيق والشريك
في العين المتعززة برفق المصدق الشريك والاولا بوجوده سواء قلنا بالاعتاق بالاعتاق او بالاداء
وقد اختلف في العيب فادعى المعتق فيه عيبا وانكره الشريك فان القول قول الشريك في التلازم من العيب
لان الاصل عدم العيب وكون المالك على القصة الاصلية وللعامة قول بقدر العيب وهو ضعيف
ونواحي كل من الشريكين المورس عتق صاحبها بغير القيمة وانكر صاحبها فكل منهما مصدق بهينه
فيما انكره واذا حلفنا فلا ما بالقيمة واستقر الملك كما كان ان قلنا بحصول الاعتاق بالاداء وان قلنا
بحصوله بالاعتاق عتق جميع العبد لا عزان كل منهما ليس في العتق الا نصيبه ولو كان المقتضى حدهما
وثا لا اعتقت نصيبك وانكره موسر فانكر الاعتاق حلف المالك وعتق نصيبه المقتضى بما لا يشك لمر
قلنا بالاعتاق بالاعتاق اخذنا له باقراره وان قلنا بحصوله بالاداء فله فيما اشكال ولو كان المالك حلف
المقتضى وانكره القيمة لم يعتق نصيبه للملك لان الدعوى انما وجهت عليه بسبب القيمة ولا فلا يثبت
للدعوى على انسان بانه اعتق عبده وانما ذلك من وظيفة العبد ويحمل ضعيفا عتق نصيبه لان القيمة
المردودة اما ما لا يثبت على المدعي عليه او كفاؤه وكلاهما يرجح العتق والاولا وجود الحافضة الثانية
عتق القارة من ملك حيا بها من اصوله وقروعه وان علوا في لو اذكرنا انا ما اعتق عليه ف

ابن أبي عمير عن محمد بن قيس قال قلت لابي عبد الله ع رجل دفع اليه رجل الف درهم مضارباً فاشترى اياه و
هو لا يعلم قال يقوم فان زاد وروىها واحداً اعتق واستسقط عاال الوكيل وروى في باب الاعتق في الصحيح عن
محمد بن ميسرة عن ابي عبد الله ع قال قلت لرجل اعطى رجلاً الف درهم مضارباً فاشترى اياه وهو لا يعلم
ذلك قال يقول امر فان زاد درهم واحد اعتق واستسقط الرجل وفيها كما ترى لكن الانفتاح نقل كان بل قدما
كما عرفت وعله الاقرب بحسب المعنى واقامنا فثبت دلالته للبرهان كون العالم معصياً في غير وجهه لا
ولو في التخصيص بحجة العالم المخصص في الباقي وبالجملة القول بالسراية عندى اقوى وقد تقدمت
في شرط الثالث للسراية ما يفيض لك ان لا تحظر فراجع النثر الرابع اذا قلنا بغير شراء الوكيل بعض
من يعتق على موكله مما لا يانسب واعتناقه نقل يقوم عليه الباقي ام لا وجمان ايجادها التوبة
لان ذلك بعض من يعتق عليه بسبب اختيارى لا تميز ويجله واقامنا منسوبة الى اختيار موكله والا
فيمكن بيع اصل الشراء فيه وهو خلاف المفروض فلذلك حكم لهم بان اخبار الوكيل كاختاره ولو اخطأ
لمر البعض الى بعضهم من يعتق عليه فقبله يرى العتق وقوم عليه اليقين لصدق اعتاق البعض اختياراً
لان الاعتاق بحسب العتق وهو هنا بالملك الماصل من قبوله لم يميزه اختياراً واحتمال عدم السراية ولا
الحاصلة لثالث الاول كمال من اعتق متبرعاً فاولا المعتق له بلا خلاف بين الاصحاب كانه السراية بل لا
تفصلاً والفتنة لا يجمع للتصويص منها المروى في كافي باب الولاء من اعتق عن استعماله الفضل عن
الصادق ع عن الرجل اذا اعتق لمرأى يضع نفسه حيث شاء فيقول من احب فقال اذا اعتق لله فهو مولى
للمولى واعتقه واذا اعتق فله ما يشاء من نفسه حيث شاء ويقول من شاء وفي الباب في الصحيح
عن ابي عبد الله ع عن محمد بن مسلم عن الصادق ع عن النبي ع الى ان لم يعتق وفي الباب في الصحيح عن القاسم ع
الصادق ع قال قلت لابي عبد الله ع ان اهل بيعة اشترطوا ولاها فقال ع الولاء لمن اعتق وفي
الكتاب في الموقوف عن زيارته عن الباقر ع حديث يروى ان النبي ع قال لعاشية اعتقتك ان الولاء لمن
اعتق وفي الباب في الصحيح عن الصادق ع في امرأة اشقت سجلاً لمن ولاه فليس ميراثه
قال للمولى اعتقه لان يكون له وارث غيرها وصفتها النصوص النعمية في الحكم بوجوب الاعتاق
وفي النهاية الاشارة كان الرجل
اذا اعتق هذا فقال هذا سائبة
فلا تغفل عنه ولا ميراث واصله
من سبب الدواب وهو راسها
قد صرح كيف شاءت له
فروى عنه حديث عبد الله ع

يعتق ماله حيث شاء ان العبد
الذى يعتق سائبة ولا يكون ولاه
فقط ولا يملك له يوضع ماله حيث يشاء

الصادق ع

الصادق ع عن السائبة فقال هو الرجل يعتق عبداً ويقول له لا تعب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا من
جزيرتك شيء وليشهد على ذلك شاهدين وفي اشراط الاشهاد في البيعة فاولا ولا يظهر الحكم عن الأكثر
العدم بل لاصل خلافه في الصحيح عن النبي ع في الرجل يعتق رجلاً من الرقيق الميراث في الباب المتقدم
الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع من اعتق رجلاً سائبة فليس عليه من ميراثي شيء وليس له
من ميراثي شيء وليشهد على ذلك وفيه ان لا يراد له ميراثه الا في الميراث مع ان ذلك ان الميراث من الاشهاد
الاشهاد عند اكثر الا في البيعة وفيه ان لا يراد له ميراثه الا في الميراث مع ان ذلك ان الميراث من الاشهاد
لعل الظاهر الثاني كما عن ظاهر اكثر صحيح الخبرين وتبع الولاء لمن اعتق خرج منه الثاني بالمثل
ولا دليل على خروج غيره وكلمة في غير ذلك في الصحيح بحكم النسيق لعلنا منعتهم من حال الاعتاق مع ان
الموجود في باب هذا الخبر باب العتق الواو بدل يؤان الحالف غير معلوم التوجه في شرط في
الولاء ان يكون معتقاً للربيعا وعليه فلو اعتق في واجب كالكفارة والتذود او نكل برقان ولا يان
خلاف بين اصحابنا في اشراط البيعة قاله السراية بل في الاشهاد مما تقدمت به الا ما صرحنا في الاول
لمعتق انما يثبت في العتق الذي ليس بواجب بل على سبيل التبرع فاما اذا كان المعتق في امر واجب
ككفارة الظهار او قتل او فطارة شهر رمضان او تذود او ما شئت من جهات الواجب فان
الولاء من يقع فيه والمعتق سائبة ولا ولا للمعتق عليه مخالفة باق الفقهاء في ذلك دليلنا بعد الا
جماع لما في قوله وفي الفتنة فان لم يكن احد من قدماء ذكره من الوارث كان ميراثه من ائمه
ينع ما لا يوجب عليه من الكفارات سواء كان المعتق رجلاً او امرأة والدليل على ان الولاء لا يثبت
الا في العتق المتبرع به بعد اجماع المأخوذ له ويدل عليه بعد المذكورة ما رواه كانه باب ولاه النساء
عن عمار بن ابي الاحوص عن ابي جعفر ع عن السائبة فقال انظر في القرآن قال في غير تحرير رقية فذلك يا
عمار السائبة لا ولا لاحد عليهما الا الله ع قال كان ولاه الله فهو لرسوله وما كان ولاؤه لرسول
الله فان ولاه للامام وجنابته على الامام وميراثه وفي الباب في الصحيح عن بن مدين عن معوية بن وهب عن ابي
عن ابي جعفر ع عن رجل كان عليه عتق رقية فأتته من قبل ان يعتق رقية فاطلق ابنه فباع رجلاً
من كسيرة فاعتقه عن ابده وان المعتق اصاب بعد ذلك مالا فمات وترك لمن يكون ميراثه فقال ان
كانت الرقية التي كانت على ابنته فله راسه وشكره اجبة عليه فان المعتق سائبة لا سبيلا لاحد عليه
واما صحيح في ميراثه وفي كافي باب العتق عن الصادق ع عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين
او فطارة لمن يكون الولاء قال للمولى يعتق فحق على التوبة على الظن واما عدم الولاء بالتسكيل فلا يان

اشترى واشترى لولا ففعلت فصعد الجيرة المبتز فقال ما بال اقوام يشترون شر وطالبيت في كتابه
الله كل شرط ليس في كتاب الله باطل وفي بعض الكتب ان عائشة اشترت من رجل ثوبا فاشترى فاعقبها
فما ذهبها البائع في الولاء فقال لا يا بائع انا شرطت عليك الولاء في البيع ان انت اعنقت الامانة ففعلت
البيعة وخطب خطبة فقال ما بال اقوام يشترون شر وطالبيت في كتاب الله كتاب الله احق والعمل به
او في كتاب الله من اعنق ولا يصح ان يصح لغيره عن نفسه واسفاهه كالا يجوز ففعل من المستحق لولا ما عاصيا
حكمه الا يباح في مسئلة ان الواو لا يكون كالنسي وهذا غير التبرع فان التبرع في بيعه لولا المالك
المعنى يبيع الثاء واخذاه وصعق معقدا ان اشترى عتقه بعد لنفسه واعتقه لنفسه تبرعا الا ان كان
في الاولاد من متبرع ان كان رفا قبل عتق الابا وان خرج اعتقه لغيره بشرط مملوكه لولد لمولى الامانة
لوقلتا به فلا ولا عليه الا لعتقه وعصباء منعت فانه كالنسي فالمعنى كالاب ومعنى الاب كالجد
الاب اولى وتبادة اخى والمعنى اعظم لغيره من معنى الاب وان يكون في الاولاد من الولد حرا
معتقه مسرا لولا اصله وان مس الرق امر فان عتق الجدة لا يفرق بين السبب في الاب ولا في
اجتمع مولى الاب ومولى الام قدم مولى الاب فابتداء حتى يمنع الولاء لمولى الام فلا سند امر الى وان
يكون في الاولاد من اعتقه وان مس الرق اباه فلا خلاف في شيء من ذلك اذ اجد بانها هم الام
نفاق عليه فشرط الولاء ان لا يكون في احد الطرفين من اصله فالحرية المعتبرة ولا تقام عليها من غير حريته
حاصلا بالعتق اصلية فلا خلاف كما في السرايل من تلك وغيره الاتفاق وحيل ولعل الوجه في القارة
الا صاحب الحرية اصلية في احد الابوين التسبيع حريته لا تكون حريته من جهتها الا من جهة العتق
والاولاد انما يكون على من حصلت الحرية بدلا عما كان الولاء من قوايع العتق لا الحرية والقيود والامور
للموثر وتخل العقل عليه كما في النسب فالمراتب يرين عليه العقل فاذ اعات العتق بغير اناد وشر المتعم
رجلا كان او امرأة غير الكنان المتقدم او ان لا قول ولو كان المتعم جاعة فالولاء لهم بالخصص فيقول
المال بينهم بمقتضى المحصة كذا كذا وان انا فافضل لان السبب في الادي هو الاعناق في تسبيع العتق
من غير نظر الى التركة والا فترى عن الفقهاء ان ترك مولى رجلا ونساء فالمال بينهم بلذو مثل
حظ الاثنين فان فقد المتعم فاللبنح رحمة الله في النهاية يكون الولاء لاولاد الذكور خاصة وان كان
المتعم رجلا وان كان المتعم امرأة فالعصباء او هو المشهور كما قال الصيرفي في الخبر يدل لعله المصوب
على الاول بجمع يريد العتق المروى في كتاب العتق عن ابي اقرن المتضمن لقوله فان ولا المعنق
هو ميراث بجمع ولما لم يثبت من الرجال الحديث في حكم المدة المروى في الباب في الصحيح عن محمد بن قيس

عن ابي اقرن في خبره المروى في كتاب العتق في باب ما بال اقوام يشترون شر وطالبيت في كتابه ولما بين قال في الولاء يعصبها العتق
يعقلون عند دون ولدها وفي الباب في الصحيح عن يعقوب بن شعيب عن الصادق عن امة اعنقت مملوكا
فما مات قال يرجع الولاء للمولى بها وفي الباب في الصحيح عن ابي اقرن وجمعه من سالم النخاع عن الصادق
عن رجلا اعنق جارية بصفقة لم ترد له وكانت امه قبل ان تموت سالته ان يعنق عنها فغير من حالها
فاشترىها ما عاقبها بعد ما ماتت امه بل ان يكون ولا العتق فقال يكون ولا في الاقرباء امه من قبلها
الم قبله ولا يكون للمولى اعنقا عن امه من ولا لها في خلافا للملك عن الصدوق والسراير في رواية المتعم
فكذلك كان انا فافضل في قولنا ان المتعم امة او ذكرا كان المتعم امة او ذكرا لا يفرق بين كل من النسي ولما لم يثبت
في المورث في باب ميراث المولى عن الحسن بن محمد بن سنان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي عبد الله قال مات مولى ثمة بن عبد المطلب فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت حمزة ورواه
كما في المورث في قبيل باب ولا الشاذل عن حميد بن يار عن الحسن بن محمد عن صفوان عن عبد
الرحمن بن الحجاج عن حمزة عن ابي عبد الله في بيت بعد فقده قال يورثه هذه الرواية يدل على انه
لو كان للموثر بيت كما هو الحال العامة وان المدة اتمت قوت الولاء ليس كما يروى العامة في الامم قد روى
عن امير المؤمنين مثل اقلناه والمولى عن الثلاثة واما فيقول الصدوق ان كان المتعم رجلا مستدلا
على استثناء المدة بالا بجمع والمقتضى والغلبة والاصح فالولاء لاولاد الذكور رجلا كان المتعم
او امرأة صحيح يريد المتعم والمروى في كتاب العتق في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي اقرن في القصة
في رجل مملوك رجلا فاشترى لولا في عتقه وليس له ولدا لاشاء نزل في المولى وترك مالا
ولم يصير فاحق في ميراثه مولا والعصبية تقتضي ميراثه للعصبية الذين يعقلون عند احدث خلا
يكون فيه عقل في الحكم عن المعتد والناية والامان والغيرة والوسيلة والاصباح والجماع ان لا يثبت
الولاء لامة بجمع محمد بن قيس الا غير ذلك ان المدة بالعصبية عصب المتعم مكان اشراط الارث من
المعنى يبيع اثناء ينفذ المناسب لهم غير تفصيل بين العصبية وغيرها والعصبية صحيح يريد المتعم
خلافا للملك عن الصادق والحسن والحسين كونهما كل من النسي ولعل الاول ارجح وعليه فلا يثبت امة با
لولاء الا اذا باشر في العتق فلما الولاء على العتق وعلى اولاده وعتقه وعتق عتقه وهكذا
لرجل عموم الاولاد واستثناء الفارق ولاشتراك في التعم وكونه كالنسي ويرى ابا الولاء الا بوان
والاولاد معا اذا فقد المتعم وهذا جاز على جميع الاقوال السابقة لا يثبت لولا في ثبوت الولاء ولا يثبت
في المدة انما الذكر او مع الا ناث ولو عتق بعض الوجوه والمادة انا حيث حكمنا بان لا يثبت لولا ولا يثبت

والله ان يرضي نفسه راجع الى الحق
مكان محمد بن قيس في رواية اخرى
بام

هناك ابوان واحد هما ذكركم لان الزاد كالتب وهاهنا طبقت فغن امير المؤمنين تهرت الزاد من يورث
الميراث خرج ما خرج بدليل ولا دليل على خروج عن المقام فاعرف الاسكان في من تقدير الولد على الابوين
شاذ ضعيف لكن الام انما ثبت ان لا ينفصل الابن بالعبارة كما تضمنه لكن قال بعض مشاغبا المشهور وان الزاد
تشارك الاولاد في ارض الولد فلو ثبتت الشهادة فلا مهرب من القول بان الذكر يورث في الفهر المقدر على ما انما
يلاحظه الشهادة ولا يثبتكم احد من الاقارب للتميم كالنصب وولد الولد بقوله مقام الولد مع عدمها الولد
و باخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كالنصب بلا خلاف هنا احد وقع عدم الابوين والاولاد يورثه الا
نحوه والاجلاد كافي النسب وهل يورث الاخ من الاب مع الاخ من الابوين اشكال من ان نسب الام هنا
بشاذ فلا اعتبار به في الارث من يتقرب بها كما سابق فالمتقرب قد يكون من غير باب وهو ثابت
في الاخ الاخر فيسأله ان فتم ومن انه يورث كغير النسب وسابق في الميراث انما اذا اجتمع تقدم للمتقرب
بالابوين على المتقرب بالاب فلا ولعل الاجود في حق استحقاق الاثبات فتمت اولى الاخرة الارث اشكال فتم
المسبوطة والطلاق فتموا ختار يقع لان الزاد كغير النسب والاقارب يورث بالنسب فترى في الزاد و
قبل لما تقدم من الاختلاف لانه لا يرث ميراث التميم للعصبة ولعله لا يوجد في يورث الاخوة والاجلاد اذا
جتمعت كافي النسب فما عن الاسكان في من تقدير الميراث على الاخ شاذ من روك فان عدوا الى الاخوة والا
جملد فان عام وبالميراث الا قرب يمتنع الا بعد ولا يورثه اي الزاد من يتقرب بالام خاصة كالاخوة من
قبلها والاقارب والاجلاد في على اختصاص الارث بالعصبة اما كما اجد فقد لا يورث والتميز بالام لا
يعقل كما لا يعقل الاثبات وان تقرين بالاب لما يوافق في اوائل الدفات في المقصد الثاني في المطلب الاول
فانظر ومن اعتبر الفهر وحكم الميراث حكم الجمع والاول لا يظهر فان عدم قرابة التميم فولى الفهر يورث
فان عدم انهم فولى الفهر لا يورث من يتقرب من قبل ائمه والاضابط ان يورث الزاد معقول الموت
ولو بواسطة او سببا لكان يقدم اليها من الزاد به على التفصيل السابق في معتق المعنى فثابت به على
تفصيل لما في معتق من الزاد به على تفصيل الفارب المعتق ومع عدم ذلك كله فليعتق معتق المعنى في
لا فارب وممكن فان فقد الجميع اشكال الارث للمعتق لانه المعتق فان فقد فله نصيب على ما مضى شعر
معتق هذا المعتق فان فقد فله نصيبه فز معتق معتق الى المعتق وهكذا كالذي قال لبعض مشا
غبا اعلم انهم ذكروا من غير خلاف يعرف بانهم انما اذ افتقر المولى وقرابة الوارثين للزاد يورثه فولى المولى
فان عدم قرابة فولى المولى على تفصيل فارب المولى فان فقد الجميع فتمت اب المعتق لمعتق هذا
المعتق وهكذا كالاول ولا نص فيه كما انهم استنبطوه من حديث الفهر ولا يباس به ولو كانت المنع

ولا وارث له يورثه المعتق بالزاد امام علم المهور المنصود بل عن الفهر عليه الاجماع فلا يصلح والبنوي
الزاد من اعتق وعن بعض طرق العامة ان الزاد لمن اعتق ولا نصيب المعتق وهو يخص بالنسب فاعرف ان
بابه والاسكان يورث المعتق هذا عند الاجماع على خلافه كما صرح بعضهم وغير الفهر في صالح الاستناد
اليه عن المقام وكذا المروى عن الفهر في الفصل الثاني من قول في الحديث ان رجلا مات على عبد
دسول فله نصيب ولا يورث وارثا الا بعد هو اعتق فاعطاه الفهر ميراثه مع احتمال كونه فضلا من ميراث
يكون له حق واجب كما روى في بعض الاخبار ان عليا اعطى يورث من لم يظهر له قرابة ميراثه كما يوافق
التفصيل في مقامه فولى الزاد انما كانا لا شوقى العتيق ابا التميم فاعتقد واخرى من مولى التميم
لا العتيق ولو مات التميم عن ذكرين فمات احداهما فمات المعتق بفتح الذاء ميراثا للولد الثاني
خاصة بقاء عليا ان يورث كان النسب لا يورث فاما لا لاكثر بل عن المسبوطة والطلاق عن ريب
عن الخلاف الاجماع وهو انما مضافا لا عموم حديث الفهر وورقة الفهر ولد لا يورث من مات وشارك
عمران فاما ان الزاد يورث كما وجد في عبارة بعض اصحاب علمه فانه لا يصحح لان مقتضى نصيب
الميراث ينقل الى الورثة بموت الميراث كما ينقل جزء من الاموال والنفق ولما تقدم به صحيح يورث
فان ولا المعتق وهو ميراث للجميع ولما ثبت من الرجال والقول بان لم يكن حقا يورث بخلافه من
المسحوق لا يورثه واسما فربما يجوز اسقاط سائر الحقوق ونقلها مع ان ليس كذلك اجماعا في غير المسحوق
كافي الايضاح قال لا تمنع ان كان يورث جان فله او يصعد وما الدليل على ذلك والنسب
بالحق قول وفي الدليلين نظرا ما في الاول فلمنع كطيته انكبيه بحيث تشبه على المقام واما في الثاني
فلا حرجا لادارة الانتقال كالميراث مع ان على فرض تسليم ذلك لا يخص من ميراث يورث به اجماعا كما
حكم الفهر وعينه والمراد بكونه موصوفا به الارث بسبب عند الحكم بارتشكا بغيره فالفهر فان حتمه
النسب انما يقتضي عند موت الموصي لا ينقل قبله وذلك واضح ويجوز ينقل الزاد من مولى الام
للمولى الاب كما سطره في امثلة الماتن والاصل في اليربوع الاجماع كما عن الخلاف ما رواه يورث
باب اعتق عن امان عن رجل عن الصادق ع عن عتبة عجر الاب الزاد اذا اعتق وفي الباب في الصحيح
عن العيص بن القاسم عن الصادق ع عن رجل اشترى عبدا وله اول من امرأة حرة فاعتقه قال
ولا ولده لمن اعتقه وهو محمول على ما اذا كانت الحرة معتقة لانه اصلية تزويجه بالزاد من حله
اخر فانما يعرفه ولا الاول فله لاصل نصيبه المنقول عنه كالمعدوم ويكون الميراث المنقول اليه
فان لو يكن فلعصبة المولى على تفصيل مضى فان عدوا فولى عصبة المولى قول بالمولى مولى الآ

أول من الطهارة كما اختاره جماعة لمعوم أو فوا بالعقود ^{مكتوبة} عن خلاف فقال إنما لا تزمن طرق المولى
جائز من طرف العبد بغير أن لا يتغير نفس وقتا وعنده كان المولى الضيق واستدل بالأخبار ولا يجمع على أن المولى
أنه لا يشترط وطهارة العبد قبل حمل عذره أو الشرب وطهارة من الميسر والليل فلا تزمنه المطلقه خاصة و
جائزه من المشر وطهارة من جهة العبد دون السبد وابن حزم في جواز من الظرف فمن في المشر وطهارة من
جهة السبد وجائزه من جهة المكاتب المطلقه وليس لهم وجه إلا ما عرفت من المكاتب في غيره المولى والأما
بمنحى إلى الميسر والليل من أن لا يشترط الواقع من المشر وطهارة من جهة العبد ولو لم يرد في النجم الكذا في المطلقه
رد في الوقت واليكم فيم العرف على جواز تغير العبد وانقطاع أدائه ما لا يكاتبه والمرد من الجواز أنه جواز التغير
كما صرح الخواجه قال في السلب باللفظ الكا به المشر وطهارة من جهة السبد جائز من جهة العبد وليس له
يقولنا جائز من جهة أن لا يتغير كالعامل في القراض بل يرد بان له لا يمتنع عن أدائه ما عليه جمع الفتوة عليه
فإذا اشترط منه كان سببه بالخيار وبين البقاء على العقد وبين الضيق فإن كانت الكا به مطلقه حتى لا تزمن
الطرفين وليس لأحد ما يخرج الشيء لغيره بل يرد بان الوفاء بالشروط وغيره ما يخرج ما لم يكن مقادير الجواز كما أنفل
بذلك وشهدت عليك أن تعطي فلا زاد وحق في الوقت الكذا في وإن فسخا كعتين في نصف الليل مثلا وهكذا
فإن فسخه الشروط يلزم الوفاء بما فسخا من غير أن يمتنع إجماع المأثور والوقا ليعتد عذبه كما وشهدت عليك أن
اعطيت مثل الضمن في الوقت الكذا في ذلك خيار فسخ المبيع ولا فلا فلا يرد له على لزوم الوفاء بالشرط
بل يدل على جوازه وإذا كان فسخا بالشرط الجواز فالمؤمنين عند شروطهم لا يدل على لزوم الوفاء وعليه
فالمكاتب المشر وطهارة كالأول فلا مذهب عن هذا التفصيل والله العالم وتبطل الكا به بأنفل
كسائر المعامشات وإن كانت غير شائنة العبادات بالعقود الذي لا يقبل التفاضل ولا يعطل الكا به بغير
المولى فلا يصلح فسخه من الكا به من المال والتجهيز ما يتوهم عليه من الفسخ على الوارد فإن ادعى البهر
المال عتق ولا كان حكمة لا مذهب ولا فسخا بغير سببه فسخ الأمانة ودعى العبادات والنكاح فلا خلاف كاسر بعضهم
وعن ظاهر الميسر أن فسخا لا يشترط الطرف الآخر بل يعلم فيهم خير بعد لا لفات لله المولى من حيث في باب المكاتب
عنه التبع عن الخليل من الصادقة أنه قد عتق فيهم غير أن علمهم فيهم غير أن علمهم فيهم دينا وما لا دفع يجمع فتوة
بن مسلم المولى في تزمن باب المكاتب من الضائق أنه قد قول الله فيهم فكان يتوهم أن علمهم فيهم غير أن العلم فيهم
يشهد أن لا الرأ الله وان هتق رسول الله ويكون بيده عمل كاتيب براد يكون لرسم وليس الأمانة فلا يرد
جواب بالنسب والاجماع منها ومن أكثر العامة كما عن جماعة وقد أجمع سवाल المولى لها القضاء فضاء الخاجرة له
ما نسب لاسمها قبل المولى وفي كاف باب المكاتب تزمن المولى من سبها غير قال سألته عليه السلام عن العبد كاتيب

مولى وهو يعلم أن ليس له قليل ولا كثير قال يكا تبزوان كان يسأل الناس ولا ينفعه المكاتب من أجل أن ليس له مال فإن
الفرق بين العباد وبعضهم من بعض والمومن معان ويطالوا الحسن معان فزادهم الأمانة والنكاح أو أحدهما ضمن المشرك
انها باحتراز من بعض أهلها مكر وهتق ولا وجعلهم بغيره ويرى أن الأول لا يجمع للغير المدة في باب المكاتب
عن الضائق أنه قد قول الله فيهم فكان يتوهم أن علمهم فيهم غير أن العلم فيهم دينا وما لا دفع يجمع فتوة
عن يمين مسلم عن أحدهما عن قول الله فيهم فكان يتوهم أن علمهم فيهم غير أن العلم فيهم دينا وما لا دفع يجمع فتوة
دوى في نفسه في أنه علمهم فيهم غير أن العلم فيهم دينا وما لا دفع يجمع فتوة
معههم إلا أن يبق مقتضى المشرط بالمال جواز فسخا عتق الكا في وهو خلاف الضيق كاسبغ طهارة بغيره ما يصورة
وجود البياض وأجل على التغير كما يظهر من أن فسخا عتق الكا في وهو خلاف الضيق كاسبغ طهارة بغيره ما يصورة
لا مذهب عند فسخ أن الاستصحاب بانه ليس المولى وإن كان فسخا بغيره المولى المتقدر فليست الكا به بغيره
بغيره فزادها عند من منع عتق المالكين خلافا للشيخ عن بعض العامة ولا يجمع العبد من نفسه فإن الفسخ فسخ
نفسه لا فسخا خلافا للشيخ عن الفسخ في زهرة وأدريس وظاهره فسخ يمين إبراهيم بل في عقد مستقل كما عرفت
أكثر المقارفة والعقود اعتبار التجهيز والقرينة العتق ودون البيع في أصولها احتياجا الكا به إلى أجل
عنده الأكثر ودون جواز اشتراط المكاتب القيا والنفس دون البيع وحقها وتوابعه فسخا بغيره حال
أدوم قبل البيع خلافا للشيخ عن الشيخ فائده الميسر طمع اختياره أنها ليست بغيره جوازها بلفظ البيع
لا فسخا بغيره حاله ودون بان البيع انتقال عين مملوكة من شخص لآخر فلا بد من فسخا فسخا الملك بين المشاوي
والبيع لتوقف الأمانة على فسخا بغيره المضافين وهذا ليس كمال وبان ملك العبد فهو فسخا بغيره
فمكاتبه فسخا بغيره وبان السبد لا يباع عبده ومن يزايع بغيره ما لا آخر فلا واحد قبل وعلى القول بغيره
البيع يثبت المال في فسخا بغيره في الحال كما لو اشترطه مال ويقنع عقد الكا به إلى أجل فلا يفسخ حاله
على ذلك لا يكتفى بغيره السلف حيث لا يفسد بها إلا يبيع من مؤجل وقعا للغير لا يفسخ حاله بغيره السلف
ما ليس به مذهب متوقع الفسخ فلا بد من فسخا بغيره إلى أجل فلا يفسخ حاله بغيره السلف
الليل والمأمن وبيعهم عند فسخا بغيره ما لا يفسد بها إلا يبيع من مؤجل وقعا للغير لا يفسخ حاله بغيره السلف
على المنع فخره ما كان فسخا بغيره المالك بعد العقد فلا فسخا بغيره ولا فسخا بغيره المالك بغيره المالك بغيره
الحكام المكاتب فلا خلاف في أن الأمانة والعقود وبعضهم يثبت الأمانة بغيره المالك بغيره المالك بغيره
من المباح لغيره المومنون عند شروطهم وحده المولى في كاف باب المكاتب يمين إيان عن أخيه عن الصادقة
عن المكاتب قال يمين عليه ما اشترطت عليه ولو كانت تحتها لانت حتى عتق فسخا بغيره المولى لانت سألته عن فسخا بغيره المولى

الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عن قول الله تعالى والذين امنوا من قبلهم من آل ابراهيم
 لا تقول الا بغيره الا في ما ذكرناه من ان الله تعالى قد جعل في كتابه من قبلهم من آل ابراهيم
 عن الصادق عليه السلام في بيان ما لا يثبت له من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 كقولنا وضع ابو جعفر في المولد الخامس سنة الف وستمائة في بعض الكتب عن النبي صلى الله عليه وآله
 وعبد الله في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 اليه واحد في الاصل في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 ظهر ولا يثبت الا في ما ذكرناه من ان الله تعالى قد جعل في كتابه من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 التبيان والجامع في الاستصحاب في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 التبيان في المطلق اذا قيل عن التوفيق كان في الامام فله وجوب من سهم الرقاب وقوله ابن ابي عمير ان كان يجب
 على السيد زكوة وجب عليه ذلك في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 ولا كثر عندنا لعدم النص ولا يغير المانع عن المباديات في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 ابتداء وكونهما قسمة غير معلوم في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 يكون الثبوت في حقهما مع بعضها التزاع وعدم التفرع وهذا ولو لم يكن من موسى الموصوف في آرائه
 باب المكاتب عن الصادق في مكاتب بين شركيين فيعتق احداهما فيصير كسبي يصنع المظالم قال في هذا
 يوما في عدم نصه في ذلك وعلى القول بوجوب الاجابة للمهاجرة بكلمة المهاجرة الهومية ولا يجب الاجابة
 ولا يباس يروق في عدم المهاجرة فان اكتسب بغيره من المولى بالتبعية ولو قبض من احد مكاتبه ولكن يشبه
 المولى من المكاتبين بغير مادم جازا من الشيخ واليه عروجه لذلك ذكر ان الانسان قد يشترك في ماله وبين
 لهما اشبه بهدوه في قرب المالك من القرعة ولو قبل بالقرعة مع الجاس من التذكرة ويطول الزمان جلا كان
 حسنا فله ذلك مستدلا بهود وان القرعة لكل امرئ بشئ من الشئ في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 وفيه كشف الحق فلهذا لان القرعة لكل امرئ بشئ من الشئ في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 وقال السيد علي في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 بان قال المولى جعلنا السنة لله في الاجال المتفق عليه ثلثة عزم او بعز شرب حيث جعل في كل عزم ثلث المال و
 فان المكاتب بل جعلنا ما يجزى به حيث جعل في كل نصف سنين نصف المال فان القول قول من ذكرناه في المال ولذلك

وفتاوى

وقوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 عدم العتق لان كل من العهد وكسبه بخلاف البيع وقوله وان المولى باعته فاحصل الكتاب وانما في العتق
 خرج عن اصله فلهذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 للمعصية مطلقا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 المال الى المشتري فان اذاع عتق كما لو اذاع المالك المولى والا بد فلهذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 وضع المولى العتق ويصير مع المكاتب المشروط بغيره في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 على الفسخ فكل من يفسد عتقا كالموابع ذوالنهار او باع المولى الموصى به او غنما مما اشبهت على العتق الجائز ولما
 المطلق في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 فلو لم يكن من الاداء بعد حلول المال ولم يكن الوفاء عند من سهم الرقاب جاز بغيره فلهذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 هو جاز وكذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 لان المكاتب لا يخرج عن الرق وان اعتق بعد ذلك بالاداء خلافا لما ذكره عن الاسكافي في وقت في المشروط
 فان ادعى ثبوت النكاح والادخاع وقال في المطلق بالا لفساخ اذا ادعى البعض ويصح ان يقبل المكاتب ان
 صير له ما يجمع عدم الضرر بان يكون الاب مكاتبيا على كلفه لثبوت العتق عليه لان فان ادعى حال
 النكاح عندنا معا ولا يلزم من روى استحقاق المولى لاكتشاف ان الذي ملكه المكاتب وتزوج في استحقاق
 الاب لثبته بالحرية بغيره فان ملكه ضعف وليس له ان يقبل ان الاب الموصى به يجمع
 الضرر لان خلافه لا يثبت بطلان الوصية لعدم الضرر لثبوت النكاح لان مكاتبيا على كلفه لثبوت العتق او اذ بعد
 لا يضر من ماله في الاكشاف فلا يجوز الا في نكاحه فلهذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 ضرر على المولى في شراءه فلهذا لان كسبه له وان عاد المكاتب في الرق عاد المولى في الشئ كالاجبة وهو ضعف
 لان صرف المال في ثمنه مع عدم جواز بيعه والتكسب بغيره سائر له وان لم يفتق في المال ولو جيز عبد المكاتب
 فان للمكاتب قال في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 كذا في استغوث في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 لوجه المكاتب عليه في العتق وكذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 للاستصحاب الاصح فلهذا في قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم
 زاد على قوله تعالى من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم من قبلهم من آل ابراهيم

واخبر بالاداء في قوله
 قوله بان كان مكاتب فلهذا
 كالمرة وهي كالمرة فان النكاح
 يملكه كالمرة فان

الاهام عن نفقته اذا امارت مولاها وادخلت سواها وعلية ومن مستغرق وفي كنهه اذا اخرجت سواها واذا اسلمت
 قبل مولاها الكافر اذا كان ولدها غير وارث ومنهم من زاد غير ذلك وفي كثير منها نظر والحق جلي من الاصحاب
 ليس في صورة الجواز سائر ما يترجمها عن الملكية كالخبة والصلح وغيره او قيل من بعض الناس من فعل الاول
 لان النشاط قطع فاقدم ولعل سوال عمر بن عبد وجوابه في صدر الصلح والى ان هذا المذهب قد عرفت ان لو
 ولدها فانها تقسم للمولود لها ولو خلف المولود ولدها فكون حكمه حكمه فلا يورثه من سواها لان لا خلاف في فعل الاجرة
 لبادر الولد الصليب من التصديق لكانت بر جوبها للخصم الرقبة بموت الولد اعلم ان الاسلام غير شرط في الا
 سبيل ولا يلزم فلو ولد الكافر اطفالا حكم امره بالاولاد فلو سبكت ام ولد لكانت تحت طاعتها في السر
 والعلانية وموضع من الميسرة كما يحكمه السبيل الكافر عليها واما الفقه الاخير فاستبعد على يد ائمة فقهنا
 بانكر من الصلح فيها والنشاط عليها على راي الخلاف وموضع من الميسرة كما يحكمه ما بين للثاني السبيل الثاني
 عن بيعها بذلك وتحتسب في قيمتها فاذا ادرت عتقت على راي الاخرى لك جماعتها وانما في بلائها بذلك
 ولو بحث ام الولد خطا فعتقت لينا بغير قيمتها بلا خلاف كما في الخلاف والسر والسر واستلزامه في ذات
 من كونه على سيد هان فاني الخلاف عندنا من ليد ثوبه من الابد وتبر وخير مع المروى في تيقن باب التوبة
 او عيال والفساد من السباقة ام الولد جنتها في حق الناس على سيد هان ما كان من حق في الله في
 لعدم ذلك في يد لها من صلح لعداها لاسل وغيره وجوز وعط الخلع وقدر المولى ان شاء المصلحة
 عليها ان استعيت لجزائرها والا فانه فخر بعد رايها بقرآن شاء فكلها بالاقط من الارض والبيتة على راي
 بالارض على راي اخر كما سبقت في القصاص مفسلا ولو جاز عليها فالادنى المولى انما ملكه ومن غصبها
 والمولى فان قيمتها كسائر برم اليك والله العالم كتاب الامانة ونواحيها في مقام استدلال في الامانة وحية
 مطلبان الاول في نفس اليقين وهي في اللغة تطلق مرة على الهادئة المحصورة واخرى على القدرة والقوة
 في النوع الخلف بالله واساؤه انما كانت بغير ما يمكن فيه المنة انما كانت بغيره وتبعد عن اخذ اللطائف
 فتعقد على الواجب والمنع بالذات وهي على احكام من بين النفاذ وهي الخلف على مستقبل فلا يورث كبيع القصد
 اليد وهو المقصود هنا وبين لغو وهي الخلف لاسمع القصد على ما شرادك وتبين غرض وهي كمن القصد
 الخلف على المصلحة مع تعدد الكذب وبين حلفت على المال او المانع مع الصدق ولا خلاف في جواز ما وجاز
 الاولين وعدم الموانع على الشائنة لقوله لا يبرأ من كذبه باللفظ اياها فكل من كذب بها فكل من كذب بها فكل من كذب بها
 والاسل في شرعها بالحق المقصود هنا الاية والاجماع والاختلاف ولا تستعمل الامانة الا بالله ثم اى يلائم
 المختار من غير اشارة اسم من اسم القول والذي فاني الحيز ويرى الشبهة ومقلب الخلوب والذي يقتضيه

وهي اواسان للتحقق بركن الله والرحمن والقدوس الا انى دعواها او التالى بحيث يصرح اطلاقها اليه
 كالتالى والى سواها والى والى وان استعمل في غير ذلك بالادب وخالف الافان وراى في ليد دعواها ووت
 المستر كبحر حيث لا يصرح الاطلاق اليه كما لو جرد الى البصر والسمع والرحم واكرهه القادر فلا ينعقد
 به اذ ان قوىها الخلف لسلطو المروى من هذه الاطلاق بالمشاكر وعقدها الاسكانى كما يحكمه السمع والبصر
 دعاء اختصاصها بغيره وفيها اخرى وبالميل فذا انعقد الاجماع على ان الخلف عن العتقة والسبب صاحب
 المظن في شرعي على عدم الانعقاد بغيره ثم وانعقد بغيره على ان انعقاد بكل ما يدل على الثالث
 المختار من اسانة الخصمة والغالب فيمن المذهب لا يمين عند الاخذة الا بالله فيجوز باسائه للخصم ومن
 خالف بغيره من اسائه الله ثم قد خالف المستر بغيره باطل لا يوجب خشا ولا كفارة ومن الزيادة اليهم
 المعتقد عند المحدثين ان يخلص الانسان بالله ثم او يخلص من اسائه راي اسم كان وكل يمين بغير الله او بغير
 اسم من اسائه فلا حكم له ان يمين الاسكانى من الانعقاد بكل ما عظم الله من الصلوات كفى النبي وحق القوار
 شاذ من دود بالاجماع حيث الحكمة والنصوص منها النبوى في خير لي حنة المروى في كافي كتاب الامانة
 في باب ان لا يخلص الا بالله لا يخلص الا بالله الحديث وصحها المروى في باب ان لا يخلص الا بالله
 الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عن قول الله واللبان الغيشة والجمع او اوصى وما اشبه ذلك فقال ان الله
 يخرج ان يقسم من خلفه ما شاء وليس يخلص ان يقسم الا بغيره منها صحيح الحديث وخبرنا عن الحسن في الباب
 لو خلف بقدر الله ثم وعطه وعطىها وقصد بها اللعان فخر بعقد الاشاعة زبادتها على الذات او
 عقد والارام معلوما شره ينعقد لا يرحل بغيره ثم ولا يان قصد كونه قادرا على ان انعقد الخلف للذات
 في الذات فانما امور يترجمها العقل من الذات وليس في نفس الامر الا الذات ولا يان في العرف
 وداخل في الخلف بالله وان لم يقصد عين الذات بل الامور المتفرعة عنها فلا يوجب الخلف بغيره الخلف بذلك
 مع مشاكر الخلف في المروى وبما يترجمها الذات فلا يقسم بها بغيره على ما ينعقد لوقال وجعل الله وعلمته
 دكره باعده لاشهر كافي بل عن ظاهر الميسرة الاجماع وهو المصداق في المار قد وقع ضعيف وانهم
 بالله وحلفا اماما على من يمينهم اراقتهم بالله وحلفت بالله بلا خلاف احد الا ان نبوى الاختيار
 وكذا شهد بالله على الاشهر كافي ذلك خلافا للحكم عن الثلاث والسر والعدم لان لفظ الشهادة لا يخلو
 في اللغو وفي الكشف وهو تم بل لشايعها لغو وثبت شروط اللعان اقول قال الله ثم قالوا شهدناك
 لوسطا خلف ولذلك قال ثم عاشر كلهم الخلف والى ما هم جنته ولو لم الله بلا خلاف اعرف كاد
 الكنا بغيره بل في حق هذه الخلاف بل عن الخلاف وظاهر الميسرة الاجماع المروى في كافي باب الامانة

ومن الصحاح والفقهاء في الدعاء بها من اقبل ذلك
 قد خلت عنها لبيان الركز فقولها يا عتقا يقول
 ليد وما يبر سلطان يبر ذلك ان شفع التون فلوله
 الاف فقول يا عتاه اقبل وهذه اللفظ لا تخص
 فناموس ان تقول يا عتاه اقبل بها مقصورة ومركبة
 الهاء في من شكر ولكن هكذا رواه الاخرى هذه
 الهاء عند اهل الكوفة لم يوقف وقالوا لا يبر بغيره
 من الواو فلول في الامانة يا عتاه اقبل فتمت

في الصحيح عن النبي عن الصادق ادى ان لا يملك الله واما قول الرجل لا بل شئت فقل في الياسمين ولو حافظ
الناس بهذا وشبهه في ان يملك الله واما قول الرجل يا هذا فانه ذلك طلب الاسم ولا ادى به
واما العلم بالله فانه ما هو بالله والعلم بغيره من قبله فلهذا لم يزل الله في هذا الموضع
والجاء وهو اقرب من العلم بالعلم لانه لا يشهد في العلم الا من هو حاد ومن اقبل او حافت فخرجنا عن ذلك
لفظ الجمل لانه لم يزل يعلم بغيره من العلم بالعلم لا يشهد به والروى في بيت في باب الايمان عن
السكون عن الصادق قال قال الرجل اشمه او حلفت فليس بشيء يعني يقول اشمه بالله او حلفت بالله
او اشمه بغيره عن المسم به او اعز به الله لا يملكه ثم قال لا يطلب كان يقول عنك عليك لما فعلت كذا
وكذا لا يتعدى بالطلاق ولا بالعلاق ولا بالظهار ولا بالخبر بل هو جواز او غير جواز لانها ليست من الفاظ اليقين
في شيء عادة ولا شيء من اليقين في خبر السكون المروى في بيت في باب الايمان كل يمين فيها كفارة الا ما
كان من طلاق او علق او عهدا وصيقات في آيات في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق اما سمعت
بطارق ان قال كان فدا سابا لم يتر فاني ابا جعفر قال يا جعفر اني عايتك اني حلفت بالطلاق والعاق
والنذر فقال لم يطارق ان هذه من خطوات الشيطان وفي بيت في باب وقال عليه السلام كل يمين الا برب
بهاد جبر الله في طلاق او علق فاما في الاسكافي من الانتقاد بالطلاق والعتاق والصدقة
قطع النظر عن شدة وجع عليه بانه من الانتقاد ومن الاجماع على عدم الانتقاد بالطلاق والعتاق
والظهار ولا يتعدى اليقين بالكتابة ولا بالمصنف ولا بالنية للاسكافي والنتهي في اختياره منها صحيح محمد بن مسلم
المقدم في الاسكافي ضعيف كثر ولا يفي الله ثم كاصح جماعة فلا يصلح مع اطلاقه ما يجب له
ثم عليه اذ يفتي في بيت قلت يا رسول الله ما حق الله على عباده قال لا يشركوا به شيئا ويعبدوه
يقوم الصلوة ويؤتي الزكاة وفي بيت في باب الحقوق الواقع بعد ايجاب الزكاة عن ثابث بن دينار عن
المجاهدين عن الله الا كبر عليك ان تعبد ولا تشرك به شيئا الحديث وعلى القرائن لقوله وانما الحق اليقين وعلى
الله الحق كغيره من الصفات الراجعة اليه فلهذا خلافا للحكم من كذا فيتعقد من ذلك ان الحق اذا اضمحل لا يصح
كان وصفا كسابي صفات المؤمنين العظيمة والحقية ومنها وتبينها عند اذا قصد به الحق الذي هو الله
ولعل عدم ارجح وليس في حد ذاته من بالغ في اطلاقه فانه اذا قصد كونه من معنى عند قصد الى شيء
اي اذا قصد الى الحلف والظهار عليه بلا طلاق في شيء من ذلك اجد فلو حلف الصبي او المجنون او المملوك
او السكوان او الغيبان بيمين لم يملك فنه او من غير ذمة لم ينعقد الحديث وضع الفم في المروى في بيت
في باب الايمان عن عبد الله بن سنان عن الصادق في الايمان في غضب ولا في خطيئة ومن ولا في جيرة

مؤخر

لا في كذا فقلت اصطلح الله فافق بين يميني واكره قال لا يمين من السلطان ويكون الا كراه من الزوج والام والاب
وليس ذلك يمين وفي آيات في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن النبي الحسن عن الرجل يخطب ويخطب عليه ويخطب عليه
قال لا يمين على النكاح وفي آيات عن الصادق في قول النبي لا يمين على النكاح قال
اللعن هو قول الرجل لا والله وبلى والله ولا يمين على شيء وفي بيت في آيات عن النبي عن الرجل يخطب
قال لا والله وبلى والله وعن نفسه يمينه عن النبي الصادق في آيات قال لا والله وبلى والله
لا يمين عليها ولا يمين على شيء وفي الكشف عن النبي عن الرجل يخطب ويخطب عليه ويخطب عليه
من القوم فقال لا يمين والله ولا يمين على شيء في بيت في آيات عن النبي عن الرجل يخطب ويخطب عليه
كراهة فيها ولا عقوبة ولا ينقض اليقين بعد المذكرة ومنها البيعة كونه عزيمة عن منتهى الله ثم قال في بيت
عليها بالمشيئة لم ينعقد بلا خلاف في الاول والثاني لا ينعقد في بعض العاشر من الحكم لانها لا تعلق
في القسم الصحيح مما لا اعتد به واجبا على من لا يملكه فلهذا لا يوجب او لم يوجب او لم يوجب
المكروه كانه في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق
عليه واكرهه ومن يمين على يمين في كتاب عن النكاح عن الرجل يخطب على النبي ولا يمين ولا يمين
عليها استثنى وفي النبوي المروى في بعض الكتب من حلف عليه يمين فقال لا نقض الله له يمينه ولك اذا كان
مشغولها احد الامور المذكورة بالطلاق والنكاح من الانتقاد فيها للعلم يحصل الشك فيها فلهذا
لا الامر بما وجب او ندب ما مع قطع النظر من ندرته في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق
لا ينافيها من هذا الخلف لمعاض لا يعلم بركه في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق
فقد التحق بالمشيئة والبركة فما من بعض مشاخر في المشاخر من القول يا خلت من الحكم بعد الانتقاد
بالاول ضعيف في الحكم بعد الانتقاد انها هو مع اتصال الاستثناء بالمشيئة يجب لا يخرج الحكم عن الانتقاد
فلا ينافي اتصال غير النفس والسعال والواجب الاستثناء بالبركة في العادة القدرت وفي الاستثناء بلا خلاف
كاصح بعضه وفي اخبار المروية في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق في بيت في آيات عن الصادق
بها من تركه وكذا لا يتعدى الاستثناء بالنية دون اللفظ كانه للشهور انتفاء رافعا خالف العود الى النكاح
انتقاد اليقين وثبنا حكمها من ثبوت النكاح على القدر واليمين من الدال على عدم الانتقاد ما يعلقها
على المشيئة فيك ايراد وهو التعليق بالانتقاد ونحوه البيعة فلهذا لا ينعقد بالنية ويغير الكسب
مستدلا بها واليه عن النبي فانما الرجل يخطب على الله لا يمين بالمشيئة فلهذا لا يعلق عليه مطلقا
فلم ينعقد الا مطلقا بها ويغير نظر اذ الواجب الامر على ذلك لما كان له العلم بقدره الله وغيره الخلق يمين

[illegible]

فی جہنم کاف

المعروف

اليهم ففعلوا الاذن فلا وجه لهذا التفسير بل انما يكون انهم شرطوا للصحة وقوع فعل الراجح او تركه
 التبرع كما اخبرناه او بان لهم حكما مطلقا حتى فيما كان فيه مناه عن اكثر من نظر الفائدة بين القاتل وبين القاتل بكونه
 منهم ما غلبوا في ذلك ولا يترافق الزوج وعقوبة العبد وموت الاب مثل خلق في المطلق ومعطاء الوقت في
 الموت فخط الخوارق اليهم بان طلبة عدم تحقيق شرط الصيغة لاذن وعلى الثاني فتعقد العتاد كما ما نرى على
 انحاء لا ترفع اجازة الويل في الحكم بالصحة كما في ذلك وغاية الورع لعدم الصيغة لا بعد حصول الاذن فليس بين
 شرطه ولو لم يكن شرطه بنفسه الا اجازة في الاقرب عدم تنفيذ الحكم من الولد الى الوالدة والى الجد فشرطها مخالفة العزم
 على المنصوص وانما يقول الزوجية بطلت فخاصا منكم بالذات كما ذهب اليه بعضهم ضيق لئلا اذا
 من لراذن في اليقين والى هذا اعتقدت اجماعا ولا يخرج لعدم الاذن للمنع من الاثبات فتعقضا ما ذهبتم بقرينة
 الظن وهي ابداء الوالو والانشاء **وتحيا الله** بالثبات الفاعل واخذ هذا وكلاهما معا وصل حصة الله او خطها كما
 قبلت في اربعة صورها هي من الجارية المحذوف فيقولا لا والله ما فعلت افعال الله ما فعلت فإيها من الله
 يلحق القرينة وكسرها مع عدم النون وخفي على اقل قبل وعن اكثرنا اسم من اليقين واليقين وقبل ارجع بين وقبل
 انصرف وايم الله بفتح المزة وكسرها مع ضم الميم ويقع الخطر في فتح الميم كما قبل ومن الله بضم الميم والميم والنون
 فظهر وكسرها كما قبل ومن الله بالي كات الثلث كما قبل والا فلا في ايمن الله كما قبل وقدر بالا ابتداء واضافه
 لاسم الله وانظر بما يمين الله ضمير وفي الذكر يجوز في العدم واضاف فتنكح النكحة وكاف الضمير وما
 ايم الله وما بعده فمقتضى من ايمن عتقتك عتقتك ايض من وفرا وابدل لكثرة الاستعمال في العتقا واليهين فخر
 ايمن فاصح بوجه آخر ومن بعض القول بالعدم لان ما جمع بين فاعلم بسلام الله ومن اليقين فالضمير
 يوصف من اوصاف الله وهي عينه وكنهه لعل الاخرى الاعتقاد في موضوع الضمير عرفا والوحيد في القسم
 دخل الله بالجر لا ضلن وقربا اليقين في الاعتقاد وعدم فرقان للعرف وللغرفة النبوي المروي في
 ذلك وكان الله ما ردت الا واحدة بالجر ومن الاسل وانشاء حرف القسم ولعل الا ولا يوجد ولو على العقد
 مشبهة به بان حلف اليدين الدار مثل ان شاء زيد فقد عتقتك المشبهة بان شاء زيد تعقدت اليدين
 ولا يراد قول وان ليشاء زيد بل وجه مشبهة بوجهه او شبيهه من جنس وجبته ليرتفع اليقين لكونه شرط
 الاعتقاد فما لم يحقق لم يعلم الاعتقاد فان حلف ايد خلقا لادان شيئا زيد فقد عتقت اليقين وجعل الا
 ستمائة مشبهة في ان شاء زيد عدم الي قول وقت اليقين وصلح كما هنا معلقة بعدم مشبهة بكونه
 فلم يوجب شرطه وان دخل قبل مشبهة بكونه شاء في بعد ذلك ام لا لخص القول فيقول مقتضى اليقين
 فلا يفي بالمسئلة لعدم وجهه اليه لعل هذه اليقين لم يثبت ان احد هان ان يدخل والثاني ان يشاء بان لا يد

فرضي خيرا عنها عن عبد الرحمن عن الصادق ع اذا حلف الرجل على شيء والذي حلف عليه ان لا يفعله من تركه
الذي هو خير ولا كفارة عليه وانما ذلك من خطاياه الشيطان وقت الباب عن محمد بن سنان عن روه عن الصادق ع
من حلف على عين قري غير ما خاله من ذلك فلو كان له يمينه وله حسنة وفق الباب عن ابن فضال عن بعض
اصحابه عن الصادق ع من حلف على عين قري ما هو خير منها فليد ان الذي هو خير وله حسنة وفق الباب ع
الصحيح عن سعيد الاعرج عن الصادق ع عن الرجل يحلف على اليمين فيعرف ان تركها افضل وان لم يتركها خسر
ان ياء يما يتركها فقال ما سمعت قول رسول الله ع اذا رايتم خيرا من يمينك قد عبا وفي باب في ايمان
عن محمد بن العطار وساخو في مع اليه جعفر بن محمد ع ما رواه عن الصادق ع فقال لا يوجد في الله الا الخير
با خلا من قال في الله خير فله مثل ذلك انك حلفت لتخبرين فلانك قلت في الله خيرا فقال لا يوجد في الله الا الخير
الله يقول وان لغوا اقرب للشعوى وفي عهد اليمين يعود الا ولو لم يرد بعد خلاها وجعلنا احودها
العدم فلا مستصحب وكذا لو لم تستعذ بالله ليرجع حنونه لو كان فادرا حال اليمين ثم تجد العجز قبل الضل
فقد عرفت اخلا اليمين لتفقد الشرط مع كون مواسعا فلم يكن بالثا خيرا فمصر لكن لو تجد ذلك القدرة
بعد تجد العجز في غير الوقت او في غير محل خروج الوقت وجب بلا خلاف ان قيل للمعروف عا
العجز عدم اتفاق الامر في ذلك لا يتحققه رعدة فانهم الفرق بين وبين المرجوحية نعم الطائفة الثانية هي
تبيع بر الحلف وبتبع فيه فتنه اللفظ ولو جازا فلو في ما يجزله اللفظ اشرف الخصال سواء تعلق
ما يوافق الظاهر وما يجازي الشرط او لم يوافق من نصب الغنية كالعام لم يرد بها كما كان حلف لا
اكثر مما ينبغي نوعا معينا من الزمان والعكس كان حلف لا شرب لك ماء من عطش وبريد بقطع كل ما له
غيره من الزمان لفظا له وضع عزة وغنى ولو بعد احداهما بغيره فله على العرف والالتزام شك
لعل اقربهما الاول فاذا حلف لا ياكل راسا فلفظته عا تروق العرف فتنه بوقر الا انما اذا قلنا بغيره فله
على اقربهما من العرف والتمس ولو في ما لا يجزله اللفظ ولو جازا لفت اليمين لان غير المنوي لا يتبع
لعدم قصد ولا يقع المنوي لعدم التطبيق ولو لم يوافق ما يجزله اللفظ ولا غير قولنا في هو اى اللفظ المذكور
بتبع مقتضاه اذ اخرج الاول العقد وهو لا يجازي والقبول على المعروف من مذهب المشيئة وذلك لا يتحقق
عدم جواز الاستدلال بعموم او جازا بالعقود في اليمين والعهد والند لان المراد بالعقد لغة العهد
المؤثق ولو يظهر النقل عندنا الى ايجاب والقبول في العرف العام فيجوز الاستدلال به في قولها من
الاقتضاءات قال علم الهدى ع لا تضلوا واما يظن ان الامامية تفردت بقول بان من نذر بها
لا مشيئة من مثا هذه اللفظة واما المؤمنان او احدا لا تهم او وصياها او صاوة فيه او ذبحه في الوفاة

ما قاله الفقهاء

وبلى الفقهاء بخلافه في ذلك لاقول له ولما اجماع الذي تكبره قوله ثم بالها الذين امنوا او قوا بالعقود
وهنا عقد خبره فانه يجمع وفرضه انتهى وكيف كان فلو حلف اليمين او اليمين لم يفرق بينهما بلا خلاف في الاول
قولا وجب ولو قبل المشتري لم يحنث لو حلف لا يبيع ولو حلف لبيع لم يحنث به وليس يلزم من ذلك ان يكون
يمتنع على الغير وهو الغيبول وانما يمين على ايجاب من قبل وعلى المشيئة كافي فانه المراد الثاني
في ذلك بانها من جمل العقود الا ان من مثاها ان لا يتحقق الا بالاجاب والقبول نزل قال ولما اجماع على ان الملك
لا يشتغل في الموصوب بدون القبول خلا فالحق عن الخلاف فاما ان لا يحنث بالاجاب سواء قبل او
صوب لانه لا يرد اذا قال وهب لي او وهب وان لم يقبل الموصوب لم يخل في البيع وترد في الميسر
وما اختاره الحكم هو لا يجوز فصار ايجابا خلا فالحق على الفقهاء والمحققين لعدم مقتضاها عا فظهر
ان وهب غير كاف ثم يستثنى من ذلك الوصية فانها وان كانت عقدا مستقرة الى الاجاب والقبول لكن لما
كان قبولها المعبر ما كان بعد الموت اجماعا وان جاز قبله على الخلاف بحث المالك عليها في ايجاب
اذ لا يقبل في ذلك الوقت على ما يقع بعد الموت ولان الميثاق من الوصية عا هو لا يجازي وانما ينص العقد
الى العقد الصحيح بدارا للاحكام لا حقيقة كما ذكره الانساح وسنذكره فلما اشتد في حصة العقود
المشكوك في بعد صدق العقد عليها عا فاجوزا بالعقود قال في ذلك عقد البيع وغيره من العقود محتجة
في الصحيح جازية القاسد لوجود غرض الحقيقة والمجازية كايادة المعنى الى ذم السامع عند اطلاق
قوله باع فلان داره وغيره ومن زحى لاي اريد عليه لو ادى رادة القاسد لم يجمع اجماعا وعدم حصره
السلب وغير ذلك من خواصه ولو كان مشكوكا بين الصحيح والقاسد ليقبل انفس باحدهما كغيره من الاقضية
المشكوك فيها فساد الصحيح والقاسد من الحقيقة انتهى قولنا نحن كونه حقيقا في الطبيعة لا مشكوك في
حيث هي مع قطع النظر عن العجز والفساد ولا تضلها اليها والاصل فيه كونه حقيقة في المشيئة
لعموم في البيع القاسد مثلا ان يبيع قاسدا من غير حصر سلب البعية عنده وعليه فله وجب للمساكن با
لبياد وعدم رجوع ما لا يرد من قولنا الصيغة الموضوع له بعد عا فانك معني الصيغة في المعاملات
اي صيغة يحصل وعدم جواز الاستدلال بعموم او قوا بالعقود في المشكوك في حصره لو اريد منها عا فوه
الشايع من غير استحضار المع ان دليل ان الاصحاب في باب المعاملات لا يستدل عليه فيه فليقلل البتة
بانه حقيقة في القدر والمشتبه بين الصحيح والقاسد خرج ما علم مثا بالادلة على وجه المشكوك
فيه فتنه العموم وجوب الوفاء به وبغيره والبياد وغيره ان على الحقيقة لما كان ثبات الاقضية
بالامانة وصحة السلب في القدر الغير الميثاق وبحث تحقيق عا سلب الطبيعة عن عا عدم كون اللفظ

حقيقة في معنى له وما اذا عر فنا عدم صحة السلب فلا شك في كون حقيقة المعنى العام وكون لفظ العقد حقيقة في معنى الصريح والفاصل لا يقتضي اجراء ما ثبت فساد له ووجه الدليل وكون المبدأ ودرن في البيع الذي حكم ظاهر الشريعة حقيقة كون حقيقة فيه ما عاين ليس اجماع منعقد على لزوم حلال الاطلاقات على الاقوال الشائعة المتكثرة مع انعقاد اجماع على كون حقيقة في الطبيعة الشاملة فلا خلاف ان هذه هي الحقيقة ان هذه الصحة لا تقول بكونها اعتبارا ودر عن الاطلاق لفظ العقد ليست الصحة التي بمعنى ان بها عر فيها بار اللفظ حقيقة فيها ان او اجماعا لا عر على الصريح لقيام الدليل من اجماع وعبر على لزوم حلال افعال المسلمين واقرارهم على الصحة ما لم يعلم فساد له وانما يرضى معارض وذلك لا يقتضي كون كل الانفاذ التي يرضى بها حقيقة في خصوص الصريح وبالجملة القول بكون الالفاظ حقيقة في خصوص المعنى الصريح جديا في المعاملات وابتين على كيف يستدلون هولاء بالعومات والاطلاقات مع ان كل الزعم مملوء به وادعوا بردي ومن نظرة العجز مع ان نفسها الاثبات سبب ذلك وجعلنا معه معينا في نفسنا لا عر من معلوم عندنا الا بالبيانات الاخرى غير معهود عليهم بها في المعاملات ومستلزم لفاصل لا يقتضي على الوجه العارفي فكيف كان فلا شك ان اطلاق العقد ينفرد له ما حكم ظاهر الشريعة حقيقة فلا يقبل بالفاصل لعدم تبادره وان لم يفسد على الاقوال المتبادرة مما انعقد عليه اجماع وعليه جرت قاعدة العرف فلو قالوا بشرط الظاهر بل ان الشايع المتداول فيها لم يعمدوا بشرط لم لا يعمد لم يعمد بمثل ذلك وانما نحن نتصرف انما الى ما يشهد لان اسناد الفعل وما في معناه الى الفاصل حقيقة ولا غيره كالسبب وعقدها واللفظ على عند الاطلاق على الحقيقة اللغوية ما لم بها وضد العرفي والشرع فلا عار فيه من الحقيقة اللغوية فالعرفية حقيقة وانما ثبت مستعجلة مرجوح غير محتمل ان على جميع احوال الرجوع الى الحقيقة المرجوح حيث عرفت تلك الفاصل على ما عر في البيع والشراء على ما عر في ذلك فلا يقبل بالتوكل لان الحقيقة اللغوية فيها باقية بلا معارض ولا اسناد لا عر انشا على غيرها وان وقع لكثير بل بلغ ثباته في جواب اللفظ اليه وعدم صرف ذلك الحقيقة ولو خالف لا يثبت بهذا فاستثنى البناء وامر في بناء ما يستقيده او يامر حدث على راي جماعة العرفي خصوصا فيمن لم يعمد من ان يلفظه بنفسه خلا فلا يلتزم رايه كمن قال ان والشرع فرجوا فيه عدم التمسك حلالا بالحقيقة اللغوية واستصحبوا بالتمسك وكذا السلطات لو خالفوا في ذلك فامر به فشرط المأمور حدث على راي ولا على ما كان العرف واستصحبوا حكم اللغة بخلاف غيره ممن عارده العرف بنفسه فان لا يثبت في غير العرف ولو يامر استصحبوا بالتمسك بالمعنى من غير معارض ولو خالف لا يامر عر انما عر حدث ان قصد الحجة والتمسك من حيث هي والآيات ضد البيع الصريح فلا عر في ذلك

[illegible]

زمان والأصناف الخلق اعتباراً للظهور وعدمه فإن من مذهبهم ينقدد السرى ويذهبون لا ينفذونها وفي ذلك الأقوى
 الرجوع إلى قول العرف وهو مختلف باختلاف الأزمان والأصناف ويقتضى الفتاوى بالحق الفرضية لا بالمكان بقوله
 الغير كما لو دخلت السفينة وهو فيها أو ركب وأبداً قد خلت بدلاً حلت على عدمه وتحويله فثبت قطعاً ولا يفتقر
 الفتاوى بالأكواء ولا بالنسيان ولا الجبل بأمره حلت عليه بلا خلاف مما أجدهم يفتون دفع عن امتنع العلماء والفتاوى
 وما استقر هو عليه خلافاً للحن عن بعض العامة في الجمع وكان ذلك إذا قلنا بعد البحث هل جمل اليمين أمر لا ينفذ
 بيمين أحد ما أقم لوجود الفعل لعلو عليه حقيقة فكان كالوفاة عداوات آخر فتاوى الكثرة وروى عنه ما أشد
 حصلت الخلفه وهي لا تنكروا إذا خاف منفسها ما بعد ذلك لم يثبت وقد حكوا في الإلهاء بأنه لو نوى قتل
 أو جرحاً بطل حكم الإلهاء مع أنها مبنية على مجرى كذا لو كانت أمراً فاشترها واعتبرها أو كان عبداً فاشترها واعتبر
 ووجه عدم الإكراه والنسيان والجمل لم يثبت على خبرنا فالواقع بعد ذلك هو الذي لعفت به اليمين فإذا
 لم يثبت أنه لم يجرى ما ثبت أنه لم يجرى الفتاوى واستقر الشك في قواعد الأول ونسب إلى ظاهر الأصحاب المقصد
 الظافي في التذرع وهو في الأصل الوعد أو الوعد بشرط معين أو فادس من أجل بدل على القويته وأما ما يسميه
 لما يمين الإيجاب والقيود من الأخلاق والأصل ينفذ بعد الإجماع النصوي وقد قال الإمام أبو الوفاء في
 وأوفى العهد لله إذا عهدت بغيره وطلب أن الأول في إركانه وهي قلعة الأول التذرع بشرطه واليمنى والعقل
 بلا خلاف والأصل بلا خلاف أجه لعدم إعطائه بالأمر حتى يتبع منه بغيره القيد المشروط بغيره بما إذا
 ملا الشك في صحة الفتاوى بطلت البيعة المستقلة وإن كان الزوج في تدارك الإلهاء في الظروف وأذن
 الولد وإن كان المولى في تدارك العهد أي ما في الآخر كما من سيجب بعضهم لعلو المروءة عن قرب الأسانيد وليس
 على المولى تدارك الإلهاء بأن لا يفسد ولا يشوبه بين الأصحاب في الأول للمروءة في تدارك النكاح في باب جمل
 الزوج على الإلهاء في الصحيح عن عبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام مع زوجها أمي عن الصادق ولا تذهب
 ولا يهد ولا تذر في ما لها إلا بالذنوب زوجها إلا بغيره ولا يهد ولا يذر في ما لها إلا بالذنوب زوجها إلا بغيره
 وخبره حماد وابن فضال السابغاني في اليمين في مسئلة عدم انعقاد يمين هؤلاء الأباذن هؤلاء أئمتنا
 في شيوخ الطائفة اليمين على التذرع النصوي كما في كلام الإمام ترك في كتابي باب التذرع وعن صفوان
 عن الصادق عليه السلام على نفسي مشبه النبي الله فأكفر بمنك فأنما جعلت على نفسك يميناً وما جعلته
 لله فبها وفي باب التذرع وعن الحسن بن سعيد عن عمار بن عيسى عن سعد قال سألت عن رجل جعل عليه
 أباً أن لا يشرب الخمر أو لا يزوج أو لا يهد أو لا يذر أو لا يهد أو لا يذر أو لا يهد أو لا يذر أو لا يهد أو لا يذر أو لا يهد
 بيمين عليه أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد أو لا يهد

سواء للصدق أو لغيره في الغالب من ليس في خلافه من بعض العامة ولو دخل بها عند قضاء احتضنه للعصم
وعرفه فان قال من دخل الدار من عبيد احرار فخل اثنيان معا دخل مثل اثنيان لا يثبت الاثنيان لان الاول
منهم او لا الثالث لا يثبت باس واد قال من دخلها من عبيد وحده فهو وحيد فدخلها اثنيان معا والثالث
بعد ما عتق الثالث وحده لا يثبت الاول داخل وحده وقادروى في احوالها اثنيان يثبتان لانهم واد
بما اذا قال الثالث اول ما تلده الحاربه فهو وحيد فخلت ثلثا اثنيان احدهما يثبتان انتهى قال ان هذا آخر
داخلين داري فخل من يده خل قليل مولا لا بعد ما لان اذا فخل الدار فخلت ثلثا فاد في ذلك وهي شرع من ملكه
اذا ما شاد اعيان الدار بالاشارة او البتة كان اخر داخل مثل شرعها عن ملكه يثبت الثلث لو حلف بها فلم
خلها لبعض العامة والفق والمفكر والفقير والشجر من منطبعة فليسوا دخلا فاد وحس والقدر افراد للخل السور
والخل والواضعها ما يفي في الغريب حيا فاد يقع لو حلف بها يثبت حلف بكل واحد من القاسم والموقوف
لكن الحنف يكل واحد من افراد القاسم لو كان حلف على كل واحد من القاسم والواضعها
على نعم القاسم واللام وقد بد البنا وفيه لغز اخرى كسب القاء واد شرع في الغشيم يقول فان ضل يصح على
فعله فكسب فخل من واسله على ما سمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالاسكون فخلت الواو باء وادخلت الياء
افادة فكسب اللام لما في الاشارة من القيمة الياء من العسر اربا زوامع ذين كسر الواو الياء عا للام فاذا حلفت عليه
لا يثبت بغيره من افراد بل ولا اثنيان بل بالجميع كالحلف على كل جمع فلو لا يثبت ثانيا بهذا اذا قال لا
يثبت حيا بالاشكراك او غيره فقد تقدم ان بعضهم حلف على الجيش فيكون كالخبر والعرف يثبت اليه وكذا يثبت
خال من يثبت على الخووف عليه بولته عصف واد جمعها ولكن القول بعد الشرع يثبت على ما فعلناه وقد اظهر
مثله في الاطلاق والوجاهة لا يثبتون فانه لا يثبت على واحدة ولا اثنيان فخلت مالو حلف على كل واحد
احده وكذا القول في الحلف على المتن كالقول لا اكلت هذين الثغيفين فانه يثبت لكل واحد منهما وبعض
الاخر وانما يثبت بهما معا والشرع يثبت على صدر الشرع وهو اتخاذ السيرة وهي امة الخفة العلوي من السراخا
ما بالثغيفين من الزوج والسر هو الجماع ومن السيرة ولا تيسر بها او شرع يثبت من السر وهو الظاهر لا تيسر
بما بالثغيفين فخلت على الشرع اعني وعلى امة الخفة واد قوله لا اختلف في بعض الشرع ضمن بعضهم انه يثبت
بقله امور سر للجماع اعيان الناس المعبر عنهم بالخير هو العلوي والانزال وعن بعض كلف السر والوطي عن
بعض كلفه العلوي لان اشتغالهم من السر هو العلوي وفي سن والسر على الامانة ان كسره لو عتدها على
قرب وفي الكسف اعني الخفة بالفتح في في في الميسورة وفي جرد وفي اخر اعني العلوي ولا يثبت دون الخفة
بغير العلوي ولعل اعتبار الامانة في بناء العادة وفي لاق المعتمد البناء على العرف وهو مختلف باختلاف الا

جعل الله عليه من النكران هو ما قام من مبداه أو عاداته من غير ما نكره أو وعليه ما لا رده من سفاهة ووزن فأما
الله على ذلك كما نكرهنا الواجب عليه ينبغي أن ينفى به الوقي كلام الراوي مع تعذيبه بالامام ما كنا في بيت في
الباب عن ابن زياد عن الحسن بن علي عن أبي الحسن أن قال في حادثة ليس طاعة مكان ولا ناس حجة وهي فتوى الفقيه الألف
كنت حلفت فيها بيمين خلت الله علي أن لا يبعها أبداً وبالله ما جئت مع تحقير المؤمنين فقال في نفسه بفتوى الله
في الباب عن علي بن النعمان عن الصادق أن كنت أزوج المتعة فلو عتبا ولا تفتت بها فاعطيت الله عهداً بين
الزمن والمقام وجعلت علي أن لا تفرأها إلا الزوج ما إذا التزجها فزان ذلك شق على وتدمت على عيني وكرهت
يهدى من القوة ما أزوج يرضه العلانية فقال عاهدت الله أن لا أظفره والله لنزل لفرقة لتعصيدة وفي بيت
في باب الأيمان عن الحسن بن بشر قال سألت عن رجل جاء به حلف بيمين شديدة واليمين لله عليه الأيمان
أبداً إلى شئها حادثة مع تحقير المؤمنين قال في الله يقول وفي كوفي باب النذر وعن مسعدة عن الصادق
عن الرجل يحلف بالله ودينه في يمينه فيحلف بالله عهداً وأما إذا أوجب الله فليس يفتنه مضافاً إلى
لنصوص الدلالة على الإيماء باليمين بغير الحلف على الشرط بما دونها وحث ثبت الحلق الإيماء على
النذر كما يكون على سبيل التحقير أو القبال أو الاستمارة على التقديرين فكذا لا الإيماء الدلالة على عدم التعاضد
بيمين هو أن الأيمان هو أن تكون داخل فيكون النذر على الأول من جملة أقوال التحقير المتقدمة وعلى الثاني
مشاركها لها في أحكامها الشريعة ومنها اشتراط عدم إيمان التائيد كذا أعاده بعض مشائخنا في فتح قمع نذر
قال معاً مضافاً إلى التائيد بالاشتراط والتابع التام الكاشف عن اشتراط النذر واليمين في كثير من الأحكام
وكذا يتبين أنه المعنى في نفسها فيقال وأما الجواز فلا حظاً لجميع ما ذكره يظهر الظن المتعدد عليه حجة ما عليه الأكثر ولأننا
منه مشاركة الزائد للدين وجواز الملوكة في لو توفت نذره على ذلك والله كما صح به العلامة في جملة من كتبه والشهد
بذلك فلا وجه لا فساداً وجواز فتح ونحوها من غير الجواز على ذلك نذر الملوكة والمملوك خاصة كما لا وجه لا فساداً
السيد في فتح قمع الملوكة انتهى القول لا يشهد في اشتراط إيمان المولى والزواج فحرمه العرب وعبد الله المتعصدين
بما ذكرنا من جملة ما عثرنا من أخبارنا في اشتراط إيمان الزوج وبعضهم في المولى بما لا وجه له كالخصم في حكم
عن عبد الله الأسدي أن الزوجة إن نذرت الصدقة فمنها ما لها الزكوة للزوج ومنها ما ليس بها وبعضهم عبد الله الأسدي
على رده وفي اشتراط إيمان المولى إن نذرت الملوكة كما أخبر به لكم وعن وعده كما ذهب إليه الجماعة بل عن غير الجماعة
سلام أن الحكم الحظر به بعد أن دفع كسبه لأحد بيت فلم يقع بإيداء على مساواة النذر لليمين وحيث أن لنا في
المعومات من غير ظهوره وخصصه وفي المقام وما الإخبار المتضمن لقوله لا يمين لولد مع والده الشفا قاله
الإخبار المتضمن للمنفعة لأخلاق الإيمان على ذلك ردمه قطع الظاهر من معارضته لا إشفاقاً بالإخبار النافذة بل

كثرة التذكرة وكثرة اليقين الدلائل لما بين ما عجز صانع الخلق عن تخصيص لان الاطلاق اهم من التقييد مع وجود خواص
التي لا يخرج من عدم تبيين الخلائق واللفظ وحده السبب وجها ولا يمنع عن تقديم كون الاطلاق في هذه الاختيار
مجازا واستعارة في الاستدلال بالاخبار المتضمنة لقوله لا يهين من تولد مع والد لعدم اعادة الجواز بها لانه قد
لا يصلح لما بين ان اليقين قد اطلعت في الاخبار والكثرة من غير ذكر اداة التشديد وجها والسبب والامر به لا يخفى
اما ان يكون اليقين حقيقة في التذكرة او كونه في هذا الاطلاق مجازا واستعارة وعلى الاول فلا شك في القول
بالاشارة ليشير الى طبيعة اليقين والمغفرة عن ان التذكرة من عند صانع العالم في حقيقة القول بذلك اليقين لان
الاصح في الازمير ذكر وجه التشديد واداة التشديد الحكم بالاظهار والمشاكلة في جميع الاحكام الا ما ثبت الخروج
بدليل خاص فان قلت وانما استدعى في الاصل ما ذكره في الاسد في كل ما ثبت له اما ما خرج من تخصيص
خاص فيقول قد تقدم يثرب اشراط ان الولد في بين الولد وقوله اطلعت في تلك الاخبار على التذكرة من
غيره في ذكر اداة التشديد وجه التشديد ليقول مقتضى الاصل المتقدم باشتراط ان الولد في تذكرة الولد في
التذكرة وان قلت انما سلم هذا لاسل في الازمير وجه التشديد وهو اوامره فلا يتم عدم المعهود في
المقام قلت الاصل متبع الانها ثبت المعهود بوجوب تصرف القهر اليها فاضطر فاطعت من بقي العادة ولم يبق في تلك
المعهودية في مقام فهمكم فحاشي مقتضى الاصل المتخصص بالمعهودات الا في التذكرة فان قاله الماثل هذا و
المتخصص من القول بالاشارة لا يخرج من قرب ما بعد الاحتداد بالاستعارة من قوله في اشارة الازمير
اساق التذكرة اولى بعضها قبل يثرب الاحتداد على الاذن ان يعتقد ولكن لم يلح في ان اجورهما الاول
فامتدح اليقين والخاص المتكبر في المراتب بالملفوظات النقص المستند الى حجج عبدالله المتقدم استفاد جملة
من الواجبات مع عدم الفرق بينها وبين سائر الواجبات فانهم من غير التاثير اليهم القصد الى المعدول الصفة في
بالخلاص اجمده فانما الاعمال في النهاية وتلك القرينة انما اذا ادعاه بعضهم بل من جاعل الاجماع في الحقيقة
الاولى في الصيغة لاجل منها الاشارة ولو تدبروا له في الاذن لا يوقع وان عجز بعد لعدم وقوع الشرط
وهو ان المولى ولو اجاز انما لا يجد التذكرة في ثابته في العزم من الصومات خرج منها صورة
عدم الاذن بدليل ولا دليل على وجوب صورة الاذن ولو وقع بعده ومن قبله الاشراط المستند على
تقديم الاذن على وقوع التذكرة في الاذن بدو ولا يطل امتن انك من بعد يثرب الاذن في البعدى ولا
دفع ولا يقع تذكرة في لفظ الشرط الذي هو الاسلام لكن يثرب في اوقات الاسلام لما روي في بعض
الكتب ان عمر بن الخطاب لما اقبلته في المسجد الى ابيه لظن ان يثرب اوفى بنذرته ولو تدبر
المسلم في يثرب في لفظ بطل الله انكم لا يوقع لفظ الشرط الثاني الصيغة وهو ان يقول ان يثرب الله يثرب

المستحب شره فيجب لا بد قضاء الحنف ويوم من هذا الثلاثة يوم فلو قضاهاه مستحباً فالرقيق المندوب وفيه ما هو مستحباً فالله
ان الله قد وليس بالقوم من صوم شهر رمضان مع انه لم يوجب الله ان يفتى هذا ولو تدرى صوم سنة مستحباً لم يوجب الله
العبد ان يفتى ولا يام بالشهر في الاذان فيحضر وجب اذن المندوبين فالله اعلم بالصواب وجب كاجل الا قضاء شهر رمضان اذا
قانه ما به خلق المندوب كما هو الاقرب وفاد صامه او لا يكون كالعبد ويجب قضاء ما يام للشهر والشرع على الشك من
ان ترك العبد فيقع مستحباً ولا جليل لعدم وجوب القضاء وما عدم عموم هذه القضاء بحيث يشترط المقام ومن انظر
في يوم صوم واجب فوجب القضاء كما اذا طلق رمضان والشرع بينه وبين العبد ان يترك العبد في الصوم بغير
العبد وقضاء ما اضطر منه السفر فان اضطر في بعض الايام بغير عذر من وجب القضاء بلا خلاف كما صرح به في بعض
على ما عرفت من الصوم فلا يجب الاستئناف ان لم يشترط الشارع لفظة ولا خلاف في وجوبه او لا في الشارع لفظة
استأنف على ما في الاخطاء وغيره وقد قال في المشرع والفرع بالذي لك هو المذهب لان ذكر الشارع يدل على كونه
مقصوداً قالوا بان عطفه على ذلك يقتضي الا قضاء وجب فحمله على الاستئناف وانما السنة بعد القضاء المعجز
بغيره وانما عطفه على ذلك فالتعويل على الاستئناف بل يان وان شرط الشارع لفظة لا يصلح ان شرط الشارع
لفظة لا يصلح لان شرط الشارع مع فقه السنة لا يوجب ما فعله في الاخطاء ووقع في وجهها في وقتها خلافاً للشارع
لا يفرقها ثم حكم بغيرها بوجوب القضاء والكتاترة لان صوم كل يوم عبادة متناهية لصوم غيره وانما
يجب عليه قضاء ما اخل به وما لم يكن تلافياً ما وجب عليه من الشارع الذي هو صفة العبادة فيجب عليه
لعدم إمكان الاشارة بالصفة من دون الموصوف ولعل لا وجود عمل بالاستعانة بالمتعبد بما هو قائل بالقضاء
ان يوجبوا النص والاحكام البسيطة فقلد الشيخ في دعواه ارجاها ونقدته من فتوى الشيخ بها ساعط الشرح
والشرع ولتعمها فالشرع في جوازها بانها فيكم لان القياس عندنا ما اطل فيكونا قوله بغيره قبل وقوله شره
نسب الحكم وليس فانه من باب التفسير بالادنى على الاعطال من باب الحقيقة الشرعية المطردة كما لم يكثر
في افرادها في العلم ما قبل ان يان ان هذا الاعتذار بغيره العباد كيت لا فانه لا خلاف بين الاكتفاء والجماع
النصف في الشهر والشرع بين بالنسب وبين الاكتفاء بمرته غيرها لان ذلك حكم على خلافه الاصل ولا يوجب
في المتنازع ولا يوجبها الاختلاف في مجرد الزيادة والنقصان فالأدنى اثبات الحقيقة الشرعية بغيره
وروده في الشهر والشرع بين وقد ثبت له غيرها من الاعمال المندوبة مطلقاً ظاهره انما هو في الكثرة
في الافراد في المنع ولو كان الاخطاء بعد من غيرها وحققها بغيره على ما عرفت من غير استئناف ولا
كفاية والسفر القدر في حد ذاته غير المندوب والفردي كما في ذلك ما عطف على نفسه بغيره
او مال بغيره فلو تدرى وصوم سنة ولم يفتى بالاطلاق وجب ثلثا عشر شهراً او شهرين او عدة بين هذا وبين

انصام من الحلال الى الحلال او تلتزم يوماً ان صام في ثلثه او انكسر الشهر بالافراط في وجب اطلاق السنة فانه
لا يوجب الشارع بالشرع بغيره وبين الشرع على الاثر كما مر في الصور فراجع ولا يخطأ ايام رمضان والعيد بين واما
الشرع ولو كان في غير ايام الجنب فقدر بل عليه ان يصوم اياماً ذاتها لعدم الدليل بها على الاستئذان و
حج ان الماسيوس ان علقنا الذي يجوز رمضان خلافاً للشيخ عن بعض فلا عطف الا لا يصدق على من صام من
الحرم مثلاً للمصلحة انصام سنة وشعبه ظاهره ولو شرط الشارع في السنة المطلقة فاحل به لا لعدم استأنف
قوله واحداً كما قاله غيره واحداً لا يراى ان المندوب على وجه الشرع بينهما وبين السنة بغيره ظاهره ان ما
صامه من ايام المعصية عن غير المندوب والاصل عدم القضاء بخلاف ما صامه من غيرها لا كفاية عليه
لعدم الاخلال بالمندوب ولا ينقطع الشارع بالعبد من رمضان ان لم يفتى في ذلك المندوب والعبد والمريض
والسفر القدر في المندوب الصوم من عدم العطف به بل بعد فراجع ولو تدرى صوم يوم يقدم زيد لم يفتى
كاعين المشهور لان ما يقدمه ليدل على تحقق يوم مقدم له او ثباتاً ما يجب صوم باقي اليوم وليس في الشرع
صوم اقل من يوم فلو لا يقول الاصحاب ان قضاء نذر صوم بعض يوم او صوم الكليات من تكليف ما لا يطاق
لعدم قدره التاثير على عموم الزعم المصلحة والوجود انما انقضت ان قد عطف الزوال ولم يحدث التاثير ما عطف
الصوم كما عن الميسر ولا في هذا القدر من الثبات في كل الصوم تد بالواجب على بعض الوجوه فلا ما
نفع من انقضاد نذر كما لو تدرى ان كل صوم اليوم المندوب بالاجل فيقضاه وان قد يبعد ان قال ولما
يجتهد ما يفتى في الصوم من على عجز الصوم المندوب في قبضته تد وعين الاسكان في اطلاق وجوبه و
احكامه يصوم يوم مكشوراً واذا قلنا بعدم محذور صوم يوم قد وعه لو تدرى اى صوم يوم قد وعه اياً ما
يجل ومقطوع صوم يوم قد وعه ووجوب صوم ما عدا من امثالها بما ما كان في نفسه ولو نظر نذر المشطوع انما
اليوم لغيره سواء اطلق كان قال يترصد لظهور التمسك او خصه ببعض منه وللعامة وجوبه لعدم كونه
على ان تدرى صوم بعض يوم وغيره ما ترى ولو تدرى صوم بعض يوم لا يوجب له يفتى كما عن الاصحاب بل
هو الكشف دعوى الاطلاق على الإطلاق في ذلك الا ان يوجبها الامساك ويشترط ادقنا نذر المشطوع
ولو تدرى الا ثبات يوم يقدم زيدا يقدم يوم الاثنين لزمه الا ثباتين خاصته ولا يجب قضاء الا ثباتين
المندوبه الواضحة في شهر رمضان وهو ما عن رمضان كما عن المشهور بها على عدم محذور الواجب
وان قلنا بصحة كما هو اعزى القولين وجب صومه بالنسب بين ونظر التاثير في وجوب الكفارة بين رمضان
وخلفا لندوه واما الصوم اثنان رمضان فلا قضاء عليه لان سئل خلق الله عن ابن عمر فاجوبه ولا
وجه له لانه ما يستحق فلا اداء عليه يستحق الفان ولا وجدنا الله امره بالقضاء واما ادفع عن جملته

قائلنا لو ظلم الله احد منهم وقطع الله يدهم واطاعوا بهم وقال هؤلاء عصابة الله وسبأ في عتقهم ما هو الا ربح عند الله فاطر
 كونهم ان لم يقاتلوا لبيت الله وشهدوا من المشاهدة عبيدا او جوارا يترددون بين ذنوبهم وعتقهم وصلاح البيت والمشهد
 الذي نذكره في قوله تعالى واذ ابدا فيهم وفي السراير وعادوا من جعل جوارا يتردد بين عبيده او او يتردد بها بالبيت الله
 القوام وشهدوا من مشاهد الا لا يعلمون انهم قاطعون العبد والجوار في الدار والبرزخ وفي مصالح البيت او المشهد او
 ليس في العالج او لا يبرهن الذين خرجوا الى السفى وندوا لهم اسم الحاج واليهم بين ولا يجوز لاحد ان يعطي شيئا من ذلك الا
 بعد منهم مثل وجهه لا يقر له قوله فان قال بعضنا ان الله في هذا الطعام لا يبرهن بل يبرهن من ذلك ان الا
 هذا لا يكون الا في النعم خاصة ولا يكون في الطعام وكلنا اسطر هذا مع في الفقر بين الثلثة وغيرها النص والمؤلف
 الحكم وحضر الخلاف في عتقها وعملها في كل وقت والاسرار الاصباح والجماع من زيادة العتق والى حاج مع اللطاف
 وكلام القاضي بن يادوث الشوب على الاموال والدار بالا انهم لم يبرهنوا في ذلك وما يتردد في عتقها على عتقها ولا يبرهن
 وعملها في كل وقت وقال هو لو ان من الجوار غير الله لا يبرهن الا في العالج فلا يبرهن في غيره فخرج الدار من الثلثة
 لا يبرهن في غيرها وفي ما ذكرنا ان يبرهن في العتق نذكره ويهدى والحرر من فقرته مسائل في العلم في قوله فان
 ثبتت انما نذكرها فان امكن ان يبرهن فان عينه فان كان مما لا ينفذ ويجوز كالنعم والاموال والدار والدار والدار
 وغيرها العتق نذكره ووزن في قوله في الحر وفقرته مسائل في الحر لان يبرهن في غيره فخرج الدار من الثلثة
 الكعبة وطبها ونحوها فيكون على ما نذكره وان كان مما لا ينفذ ولا يجوز مثل ان يبرهن في العتق والدار والدار
 هذه الشجرة من غير ثلث مسائل في الحر ويبرهن في العتق والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار
 وعبد العبد والجوار والدار بالدار والدار من جعل عبيدا او او يتردد بها بالبيت الله في ذلك وعتقهم من مصالح البيت
 انتهى القول في جميع الطعام في عتقهم من الطعام في مقامات الاول انما جعل عبيدا او او يتردد بها بالبيت الله
 في قوله تعالى واذ ابدا فيهم في عتقهم من مصالح البيت في عتقهم من مصالح البيت في عتقهم من مصالح البيت
 جعفر وغيره ما تقدم بعد الاثبات لا الاجماع المركب ويعمل في قوله ما على العتق من سبيل بعد
 الاثبات لا الاجماع والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار
 من غير ثلث مسائل في الحر ويبرهن في العتق والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار
 والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار
 الطبري عن علي بن جعفر عن اخيه عن رجل جليل من جوارها يتردد بها بالبيت الله في عتقهم من مصالح البيت
 الا من قدره فقصره وقطع يداه عند طعام فلان بن فلان وامر ان يعطى ولا يذبح في عتقهم من مصالح البيت
 ومرويه في هذا النعم فيهم عتقوا والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار والدار

لعمري يجب على من جرت المشقة في قبيل خبرها بإسناد المعتبر بشرطه والطلب وقبوله قبل خبرها بإسناد المعتبر بمقتضى خبره إسناد المخطوط المرفوع فيها يحتاج إلى التفتي في صورة عدم الثبوت في المثال المذكور في ما يرد في رواية أبي عبد الله عليه السلام من مشاهد لا تزل عليهم السلم لمصالحهم ومعنى نزل الزايرين على المعروف عنهم وفي ذلك وعبد علي أصحاب القول و عليه السلام لم يزل الجدل المعشوب بالعلم والمقبول للجليل خبره بسببه وإسناده وفي ذلك عليه السلام عليه السلام ولا عار له وهو يعرف الضال المذاهب ولا يفتقونه سفل الدنيا وقد لا يفرع مع حاجته إليها انتهى القول الذي يقتضيه التحقيق في هذه المطامير وغيرها التي ينبغي أن ننذر فيها الموضوع في بعض حيز الضم والفضاء وإن كان المنذر والربط لله التزموا أعتدوا من مشاهد الأثر وأما ناهي المكيين والعلماة الصالحين وأصولها في ذلك ما كان لا ينفذ في خاص كالعرف في تقرير أطعامه واداره أو غيرها فلا كلام في ذلك ولا في إفراد كل المصنف المعين وإن لم يكن كذلك فإن احتياجه للمنذر والمعرف نفس المنذر وروايتهم يهملون في العلم أصله في البيع وأما الأخبار الواردة برقمها لم يزل الجواز في ردها في مقام دفع زعم الخطأ ولعمري للجليل خبر بإسناد وأن يجمع إليها أصلا فيحتاج و يعرف في ثبوتها عار لموافقة واداره أو في ما يصح مصداقه وتقدم برامته على ذلك وإلا كان اختاره في عبارته المنقولة من المشاهدة والكل من قن ابن عمار أن الله وأصحابه عليه السلام قد عدا ما أنبأه والمعلم على الزواجر حيث لو أنظر في جميع بين المصالح فأنكم هو العجب وصرق العنق للثبوت له المثل في الناس من جعله في المنذر والنظر اليه إلا ما عاين من المصالح كالشعب والعرف في الحائز من الزواجر وأما في السراج ونظيره في الحديث والفرج والله العالم ولو نذر وعنه بمكة أو غيره لم يزل خلاف كما في ذلك للعلوم ووجب التنبيه فيها وأما في الإجماع في الشيء وأكثر المناظر في الحقيقة العرف وقد تقدم قول سوننا في الفقرة التي يقتضيه يقتضيه ما بين المسالك وقبله يجرى في الاستدلال على زعمه وأخره فيها والنظر في ما بين شاء والبرهان في ذلك لأن المنذر وهو ذلك والأصل برأه الذي من وجوب الشيء آخره ما نذره ولو نذر ونظر فيها فلو جاز للزوم كما عرفنا في مفصلا وفي لزوم التنبيه في مكان المنذر وإن من الفرق ومن الأصل مع يد واستفادها بحيث يظن برون وجب عليه بدونه نذره ولو جاز في البراءة فإن لم يجد فمضغ شهادته وقد تقدم في الفصل في الحج على أخا لا خبر في قبل مطلب الحاشي في راجع ولو نذر في الحقيقة فيقال وجب التنبيه فيها لغيره العرف وهو يجب المنهج فيها وهو الفتح وهو ما والفرق فيها الشكال بأن شاء من اضطراب العرف والطلب وجوب الشيء فيها فولى لعدم العلم والظن يقتضي الإمتثال به ولا يولد له في البراءة الكثرة ولا يوجب العلم وكذلك القول في مسجد البصرة ولا يصدق عنهم من المشاهدة والمشافاة فانه يعتقد نذر الخطيب للعلم مع رجاها وشرعا والسنن وإن كان من خطيبهم واحتمل كسر جزم المصنف وجوبه لا يزل عليهم السلم عنها مسألته في الكثرة قبل المنذر عدا احتياجه إلى التخصيص ولا

عن نذر محمد بن ابي حمزة
عن ابي جعفر عن سنان بن ابي ابراهيم
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام

۲۲

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

من ذلك فان لم يجدوا قال فليشتروا من عرش اداس ما لم يكن ناصبا خلافا للشرا عبدوا الا حيا فليشتروا لان فيه خيرا
ف قد قالوا ولا يفتلوا الحديث من رتبة عقوبن ويكن روى في كافي العتيق في باب التواد والخاص في عهد باب الصلوات الا
ولا من تاجتر رابن دجلا عند رابن عبد الله فقال لم جعلت فقال ان اعطيت خادعا على وهو في القلب شرا خادعا
منه من حين خادعها فقال ما فعلت قال دم قال حش قال ودها في مملوكها ما انظر الله من عتيق احدكم فطوفت
اليوم ويكن عندنا غدا لا يجوز لكم ان تعتقوا لعمار فاكتموا لا يهلون ان في مملوكها مائة من المشركين بالشيرة واما حكاية
الغنى هذا القول عن السيد واليلا فقد خلاصا الصبر في فاه الغلام وتلك قاله نعم الا حيا فليشتروا هذا القول وبأ
بجمله فيقول في العتيق الاسلام او حاكمه كالصبر مع اسلام احد الجوبير بل خلا في فاه هذا الفشل كما استغل بعض
مشائخنا وكذا الاشراف على روى في ترقى باب انوار العتيق من الميانك عن الصادقة الرجل يجب عليه عتيق رقية
معتقة فلا يجد لها كلف بعض فقال عليكم بالاطفال فاعتقوهم فان خرجت في معتقة فذاك وان لم يخرج في معتقة فظلم
عليكم في ضعف السند يهود بالشيرة والمعلم الذي لا نعدم الغائل بالفرق بين حلال الاختيار والضرورة كما
دعا بعض مشائخنا مع ان لا يفس في الخبر في الجواز في عتقها واقتولها والذين استوا بشياعهم ذر بانهم باهز
الحقنا بهم ذر بانهم دعا الشياهم من علمهم في عتقها في الفضا بهم ذر بانهم في الايمان قد علم على انهم في معتقون ولقد
في الوصية في الموشين وفي العلوي والروى في باب العتيق اذا اسلم الاب من الولد الى الاسلام حتى ادرك من
الولد روى في الاسلام فان لم يقتل فاذا اسلم الولد لم يجز ايوه ولو لم يكن بينهما ميراث وفي العلوي المروى عن السيد
العلوي في الرقية الموشة لذكر الله اذا عتقتك والنسبة لا تعلم الا ما علمت وهي صفة خلافا لاسكان في غير فالبالغ
ويظهر من جملة المبل اليه كما يكتله المروى في كتاب الايمان في باب التواد والواقع في اخره عن معمر بن يحيى عن
الصادقة عن الرجل يظلم من امر شره عتيق المولود في الكفاية فقال كل العتيق يجره ربه بالولد الا في كفارة
الفشل فان الله سبحانه يقول فخر رقية مؤمنة بعد ذلك من كفارة العتق وفي باب العتيق في باب العتيق عن الحلبة
عن الصادقة في قول الله فخر رقية مؤمنة بعد كفارة العتق عن نادر احمد بن محمد بن عيسى عن الحلبة عن الصادقة
وفي ترقى باب الايمان في العتيق الحلبي عن الصادق في الامير في الفشل الارجل ويجزئه العتق وكفارة البعير
صحيح في كافي باب الظلمة في الصحيح عن معمر بن يحيى وعن الصادقة عن الرجل يقول لا ازاله عتقك الله ابي
فالمخبر به ربه او صلواته من منشا بعين او اطعام سنين مسكنا او الرقية من ربه من ربه من ولد في الاسلام
وعن القوي عن عبد الله بن الحسن العلوي عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سألته عن الفلانة
هل يجوز عتقها في عهد فالاذا كان مولودا ولد في الاسلام اجزاء وعن الحسن العلوي عن زرارة عن الصادقة
وكفارة البعير عتيق رقية او اطعام عشرة مساكين او الرقية من ربه عتيق الكفاية الولد ولا يجوز عتيق الفشل

المعتمد بن زياد

الاميرة فان لم يجدوا لم يدرم عتيق ب اليه خير ليس بين سيد عن رجاله روى في الشيرة الخلفاء كان قول الاسكا
في فم انما لا عدم اجزاء عتيق السيد من الخلفاء والكفار وان الفريدي السابى المسلم عن ابو بكر عن المشهور خلافا
بما عتقنا على حكمهم باسلامه بالبيعة وهو مع قطع النظر عما مضى متافى كتابي الطهارة والبيها ان الاسلام
مع عتق التكفير حقه لا يلبس اخرج جميع المسلم او المسلم بالذليل بل مقتضى اخبارنا الحسين بن سعيد ومعوية
وعلي بن جعفر المتقدم عدم اجزاء من اسلم اياه او احدهما بعد الولاية ولا دليل على خروج اللقاه ولا يجرى على
قولا واسد كما صرح بعض مشائخنا بعدم صدق المولود وعليه والمعاذ وجرى الاجزاء ان الفصل لما دون سنة
اشهر من الا عتق كما يكتله المولود من الكافرين اذ الرقيل لا تنقاه الشيرة وان اسلم في كفاية اسلام
كما صرح بعدم ما هو المشهور وروى عن من كون مباشر روى عن شيعته لا يجرى ويصدق المسلم والمؤمن
ومن رفع العلم الموجب لا رافع لكم عمار روى في العلويين يعرف بينهم وبين الويه روى بانما يظهر من غير واحد
واسمها بانما يظهر من اخر كعلي بن داود عن علي بن الاسلام وفي باب في العهد وروى في باب المولود عن حميد
بن زرارة عن الصادقة في العتيق فثاوا الشيرة وهو بين الويه قال لا يترك ذلك اذا كان احدا يجرى فثاوا
ولو اسلم الاخرين بالاشارة اجزاء بلا خلاف احدنا فيما جده مقام اللفظ وفي كشف خد روى ان رجلا
جاءه الى البيت ومعه جارية عجمية او بنى ساء فقال يا رسول الله عتق رقية قبل عتق رقية فقال لا
ايمن الله فاشاؤك لا اله الا الله من انا فاشاؤك لا اله الا الله ورسول الله فقال لا عتقها فانما هو معتق
من العام من اشتراعه ذلك الصلوة وليس في الاسلام الاقرار بالقيادتين دون الصلوة والتميز بين
من المملوك بالاطلاق والصل والاكفاء يملأ في عهد البينة ومن بعده وما وروى عن تكفير ثاوا الصلوة في عهد مصدق
عليه السلام في قول بالشرط الشيرة واخر بالشرط ان كان ممن ينفذ رسالته في الفلانة تقوم من اليهودي في عتق
اندر رسول العرب حاضر واخرين بن عتق انهم سيبت وهو محرم كتابه ثاوا من الميسرة ومنهم من قال ان من الله
من الشهادتين ما عتقها عتقاه حكم باسلامه والشيرة والمطل اذا شهد بالانجيل حكم باسلامه فخر
عليه السلام اذا كان اكرها حكم بالانجيل واليه روى في التمرق اذا شهد بالانجيل حكم باسلامه ومنهم من
الخير في الاسلام بالاقراء والصلوة يوافق مملوكا او حاكمه بنفسه لا يفتل ولا يبيع السيد الثاني في الاسلام وان
الغنى عن ايوه على المشهور والمنصور وان ساهاب فاعين جاعلين اليكم باسلامه بالبيعة ضعيف وقد مر
العدالة واليلا في عتق السيد يبيع الفشل احو اليه روى في الاسلام اجماعا لما مره عتق رقية في الفلانة
القال على جازاب مع عدم الغائل بالفرق ويجزى العتيق على المشهور والمنصور كالاصور والاعرج والاقرج وما
يخصه والامر مطلق احد الانبياء واليدين ولو بيع احد الجاهل والمريض وان مات في ربه ولو عتق في الجاهل

بالتش والمزوم والمزوق والمزوق من الميسوط فله منعتن الكفر وان لم يكن الصور فله منعتن الكفر
الشأن لا نراة اذن لدى الهمين فله منعتن الكفر ما دام عدم الفرق بين ان يفر من الصوم ولا للصوم لا اختيارا
والغناوى ولعل الاجرة ما انتخذه المصالحان بالصوم من غير ظهور معارض بعينه من حيث انصرفت بهمت
العبد في رخصته وهو في قصره الصوم في الجزية والمزية لا تفر من عدم ذلك ولا يفر على غيره ولو اذن للمولى
بالعتق والصدقة اذن على رضى الاصباح والميسوط في وجع استظهر كما يحكي واختاره لك حيث قال والمعلم
انراة اذن له لولا ان كثر عند اجزائه لانه كما لمصر لوقعت الغيرة لك عند راجع اجماعا وكذا العبد ان
لا مانع سوى عدم الوجود وهو كما يصدر بالاعتقاد يصدر بالانفاق وفي وجع الميسوط العبد
لا يفر من العتق ولا يصح التبرع عن المولى في الاول لا يوجد للمعروف غير ما ورد معارض بعينه من غير مخالفة
ولو حلف العبد بغيره ان مولا لم يصدق على قول علمنا كما في عك ولا يفر من وجع الميسوط مع عدم حصول
اثره في العتق كقارة وان اذن للمولى في العتق لعدم حصول العبد بدون اذن مولا فلا اعتداد بالعتق
مطاعا من الميسوط من المولى في صورة اذ يفر من العتق ولو حلف العبد بغيره ان كثر في الكفر
وكذا لو اذن العتق قبل الكفر فانه كالمزوم الكفر لان العبرة كما عرف بها الا اداء وفي عك لو اذن العبد
لغيره بغير الصوم فالاقرار بوجوب العتق وفي الانفاق وجع القرب ان ادا فادار فلهما العتق لارت
الاقرار بالانفاق وقت اداء لا ولت الوجوب ومن ان العتق لم يكن من خصا لا كفارة لان كفارة العبد
لا تكون بعتق وفيه يفر من المصالح لان العتق مانع الحكم والوقاية من العتق فلا يجب وهذا عند
اقرار من الفعل بسبب وجوب الكفر بالخصا وهذا السبب لا يصلح لاجاب العتق انتهى والاول عندى
قريب ولو اذن العتق بفسط الكفارة والا يوجد ما قال في الفرق وقد قال في الفرق والفتن من اذنت ففسط
لاحرار وان كان موثقا بغيره من الحر بوجوب عليه العتق او الاطعام والكسوة والا كان عليه الصيام وقد
عك ولو اذن العتق بفسط وجع الجزية المولى بالعتق وجب عليه العتق وفي الكفر بعد نقل قول عندى
لفظ الوجوب والممانع قول بان ليس له ان يفر من الكفر في الاطعام والكسوة وهو ليس اهل لاداء الاطعام والكسوة
فلا خلاف في وجوب عليه ان لا يفر من الكفر من العتق لاجل وجوب عليه الصوم انتهى وجب بغير الكفارة ان
كان عليه من فانه المولى ولغيره من فانه المولى وقد اقر التفصيل ولا يجب بغير الكفارة كما اوجبه بعض العلماء
في البلية الاولى وكل بلية لا يصلح لها فانه بعضهم بانهم في البلية والنشر وطول واجب النحر في البلية
ولا يفر من البلية بغير الصوم فانه عن الكفارة وفي الكفر بغيره بغيره من اول بلية فلا خلاف في كافي البلية
وتجوز شدة ان يحل بان يفر فادام الشر لا يفر فانه شرع بعد ان شرع بعض ايام الشر اكل المتكسر

فقد

تأنيب يوما غيبا لاداء البقية انما في الاطعام بغير المكلف بين التسليم للمستحق وبين
التسليم للمستحق وبين ان يعلم ان لا يسبح بالاخلاق في علمه ما صرح بغيره وعلى الاول فله معذرا بما يجب اطعام
العبد بغيره وفي وجب كراهة مسكين مدد على اكثر الناس من وفاقا على من الصدق بين والمفيد وسلا
داين اولى من التسليم للكثرة منها في الاطعمة في كفارة مثل الخطاء في صحح عبد الله بن سنان المروى في
باب الكفارات فان لم يسلط اطعم مسكين مسكنا مثلا وفي كفارة الاطعام في رمضان في خبر عبد
الرحمن المروى في باب الصوم في باب الكفارة عليه عشرة صاعا لكل مسكين مدد في كفارة الهمين تد
صحح المروى في كتاب الزمان في باب كفارة الهمين لكل مسكين مدين حنط او مدين دقيق وحضر
والعلم لاجماع المالك عن الثلاث والميسوط وانها بوزن البندان جميع البندان والوسيلة والاشياء
فقدان حال الكفارة ومدد مع الجزية لولا حدها في خبر الجيز المروى في باب كراهة الاطعام في باب حكم
الطعام في كفارة الظلمة يصدر في مدين مسكنا فلتين صاعا مدين وللا جناه والاجماع كما هو نص
الخلاف وقاها البندان جميع البندان كما يحكي وفي الاجماع ومن يصبر لا كراهة الاطعام وفي الخبر باثر المقد
عليه من وجع فله على الاضطرار والعلل به مع خصيصته من وجع كما وقع لبعض المصنفين في عرق
للاجماع للمالك كما صرح به واحد او اجماع على صورة الاختيار وما روى الاضطرار بها فلا يشاهد عليه
فمن البلية في نصرة عن عبد بن مسلم عن ابيه قال في الهمين في اطعام عشرة مساكين الا ان يفرق
من او سطوا اطعموا اهلهم او كسواهم او غفرهم بغيره من وجع فلهما ثلثة ايام فاعل اهلك ان يكون
فقرهم لكل انسان دون المدد لكن يسهل عليه وما روى عنه فاذا هو يفرى لكل انسان مدد حديث وعنه
سنان عن الصادقة قال في كفارة الهمين يعطى لكل مسكين مدد على قدر ما يقوت الشان من اهلك وكل
يوم وقال مقدم من حنط يكون في بطنه وحط على كل مسكين او كسواهم او غفرهم من نادر واحد بن محمد بن
عليه عن الحسن بن سعيد عن ابيه عن عبد الله بن عثمان عن زرارة عن ابى ابي في كفارة الهمين
قال عشق امدا في طب كل مسكين مدد وبكلمة لا وجع للاطعام الا اقوى هو القول بالمدد واما
القول بالتفصيل المندم ضعيف وفي الكفر اعتد العتق في الايمان تسعهم طول يومهم ولرب كراهة
الاخذ الفشل وقال سلا زة الايمان او اطعامهم بكل واحد منهم تسعة في بصر ولا يكون فيهم صبر ولا يفر فيهم
ولا يرضى وادى ما اطعم كل واحد منهم مدد في الوسيلة اذ ان اطعمهم تسعهم وان اعطاهم الطعام ازم
لكل مسكين مدد في السعة ومدد في الضرورة وقال لا يفر فيهم بطعم كل واحد منهم تسعة في يوم فان لم يفر
اطعام وقال ابو عبد الله بن محمد بن ابي ان يعلم المسكين ولا يملكهم وبين ان يطعمهم ما ياكلون في الايام والاولى

خلق كاصح بعضهم ولا المنفعة لثباته ولا يشترط ان يكون مختصا بل يجوز اعطائه الكرياس فانه قد
يحدث ان يكون جديا لان مستعمله نظران تحرق او ذهب قوة بهما ولا يخفى ان لا يوجب كالا طعام
السوس واللبا ودرعته وان لم يثبت له ذلك الحد جاز كالا طعام العتيق ولا يجره المرقع ان دفع المرقع واللبا
وان خيط في الاقدام ورجلا للزينة وعجزه اجزا وبغيره في النفس ما عيبد ليس كالا لظن وان كان والصوفة
الحرق المأخوذ من الرجال الحشيش النساء والنس والجلد والغب والشعران عيبد ليس بهما ويجوز كسوة الاطفال
وان كانوا رعا وادان افردوا عن الرجال جمع المكنت من كسوة الكلبا ولا خلا في جده للصوم ولا يجب اعتنا
العدد كما يجب في الاطعام فلا يصلوا ثقتا النص هنا **باب كفاية اليدين والايان** واليه على راي واحد
بلا خلا في الاولين كاصح بعضهم تنسكا بالاطلاق النفا لانا الايام يمين خاص واصا العهد فقدم
ان الاظهر عندى ان كفاية كف شتان منه والمعتبر في كفاية كف شتان من كفاية كف شتان من كفاية كف شتان
خلق يثبتا اجماعا مرقوعا بعد القدوة عن العتيق صام ولو لم يحد العتيق قبل الصوم اعلى
ولكن لو دخل العا من العتيق في الصوم ولو ان شلبس بطنه من يوم لم يزد جاز العتيق لوجب الانتقال على المشي
النص والروى في باب حكم الظهار في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد ما تمة الظهار وان صام فاشا
ما لا ظهار من الذي ابتداه قبل استحباب الرجوع مما يندوبين صحيح محمد بن مسلم المروى في الباب من احدهما
في رجل صام شهر من كفارة الظهار ووجد شاة قال يفتها ولا يفتها بالصوم وعن الاسكافي انه وجب
العتق ما لم يصم اكثر من شهر لهذا الخبر والروى عن علي بن جعفر قلنا يضمن الكاظم عن رجل صام من الظهار
رأسه وقد بقي عليه يومان او ثلث من صوم قال اذا صام شهر فزاد في باقي الصوم فليتم
صومه ولا عتق عليه ولو لم يزد هذا القول لكان قويا ولكن من لا يعدل عما قاله المشي ولو سلم اليه
لما المسكين او شرع المسكين في الاطعام في الاكل فزاد على الصوم فانه لا يجب العود بلا خلاف كاصح
بعضهم فلا استحباب وفي ذلك سقوط الحكم بالعتق على فقهائنا شروع في الصوم يصير راي كالا للصوم على
الوجه المأمور به فالوجه في اشتراط ما يقطع الشايع ووجوب القدوة على من قبل ان يشرع في الصوم وهو جدي ولا يقع
او بامر مريض وجب العتيق لوجوه المقتضيه وهو القدوة عليه قبل ان يشرع في الصوم وهو جدي ولا يقع
الكفارة التي يجب تقدر عليه لغناه ولا لا الخلل فانه ليس اهلا للشلبس بل قد دفع له ولا يوجب الجاهل
لان الفقه باموره خلا لا يخرج عن الخلاف تنسكا بالاطلاق النص من والا ولا وجب له ولا يوجب الا
سبيلان من الرقي في الاطعام انما لعدم جواز الشرح في مصالحة غيره لغيره فانه لو كان يمكن دفعه بالاطلاق
من غير ظواهر ومخصص بحيث يشترط المأثم ولا يجره في الكفاية في حق التصديق في الاجتناس كان لعلهم

فيكون

وكسوة في اليدين مثلا لا يضر وج من التصرف في الايدي حتى يحد كالحكم والاعتقاد به يتم يجوز له
التصريف الواحدة الثغرين في صافيا بان يعلم بعض المسحقين ويصل بعضهم او يعلم البعض في عامن القوت
الغالب والبعض الاخر جزء ان يسو بعضهم في عامن الاشيا والآخر جزء وغو ذلك كاصح في انك لصداق اسم
الطعام والكسوة على هذا الوجه وكما يجب عليه **باب كفاية ثلثا ثمان** في نذر او كفارة مرتبة او مجزئة كما يقتضيه
عموم حق العيادة فيجوز صام ثمانية عشر يوما فان نذر تصدق عن كل يوم بدينار طعام فان نذر استغفر الله ثم
وقال الله هو وعلم ما في ذلك وعجزه ولم يفت على ما يدل على هذا التفصيل فلتفضل الا اخابا والوارد في النفا
باب ما رواه يثبت في الصيام في باب الكفاية عن ابي بصير وسما عترة عن الصادق عن رجل يكون عليه صيام شهر
مشتا من فلم يقد هذا الصيام ولم يقد على العتيق ولم يقد على الصد فقلنا عليهم ثمانية عشر يوما عن كل عشرة
مسكين ثلثا زائما وروى غيره في زيارات الصيام عن ابي بصير عن الصادق **باب ما رواه** في باب حكم الظهار
عن ابي بصير عن الصادق عن رجل يظا من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا ما يشتد في ولا يفتقر على الصيام قال
صوم ثمانية عشر يوما لكل عشرة مسكين ثلثا زائما **باب ما رواه** في الباب المتقدم عن عامر بن محمد رواه عن
عامر بن محمد وحق عن ابي بصير عن الصادق عن كل من عجز عن الكفاية للعتق عليه من صوم او عتق او صد فخره
يمين او نذر او فذل او غيره ذلك مما يجب على صاحبها كفارة قالوا استغفركم كفارة ما خلا يمين الظهار فانه
اذا وجد ما يكفر به حلف عليه ان يماصها او في يدها الا ان يرضه المرأة ان تكون معها ولا يماصها **باب ما رواه**
باب ما رواه يثبت في باب الكفاية في الواقع في بعد باب النذر وروى الصحيح عن اسمعيل بن عمار عن الصادق ان
الظهار اذا عجز صاحبها عن الكفاية فليستغفر ويدين وان لا يعود قبل ان يواقع فليزوجه ولذا يرضى ذلك
عنه من الكفاية فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكفر وان تصدق بكفراه طم نفسه وعياله
فانه يرضى به اذا كان محضا جازا لو وجد ذلك فليستغفر لله ويدين وان لا يعود فليستغفر بذلك والله كفارة
باب ما رواه في الكتاب المتقدم في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق في رجل وضع على اهله في شهر
رمضان فلم يجد ما يشتد به على ستمين مسكينا قال يشتد في يده ما يعلق **باب ما رواه** في الباب عن
داود بن قيس عن الصادق في كفارة الطلث ان يشتد في ان كان نذرا او يدين نذرا وفي اوسطه نصف
دينار وفي اخره ربع دينار فقلت فان لم يكن عنده ما يكفر به قال فليشتد في على مسكين واحد ولا يستغفر
استغفرا فان لا يستغفر لغيره وكفاية لكل من لم يجد السبيل الى كفارة **باب ما رواه** في الا
بان في باب كفارة اليدين في المؤمن عن زرارة عن عيسى بن كفارة اليدين فقال لصوم ثلثا زائما
فلت استغفر عن الصوم وعجز قال يشتد على عشرة مسكين ثلثا زائما عن ذلك قال فليستغفر لله ولا

يهدى فانه افضل الكفارة واقضاء وادناه فلهست تغفر له وده ويطهر مؤثر وتدا **هـ** ما رواه في باب المنة
وروى الشيخين عن ابي عبد الله الصادق في رجل يجهل عليه ما في نذر ولا يقوى قال يعطيني بصوم عندي كل يوم
مدين **هـ** ما رواه في الباب في الصبي عن جميل بن صالح عن الكاظم ثم كل من تجر عن نذر نذر فلكفارة كفارة بمان
و ما رواه كأنت الصوم في باب كفارة الصوم عن تهمين منصور عن الرضا ثم عن رجل نذر نذر راقى صلياً ثم تغير
فقال كان لا يقول عليه وكان كل يوم **و** ما رواه في الباب عن احمد بن محمد عن الرضا في رجل نذر
على نفسه ان هو سلم من مرضي فظلم من جسر ان يصوم كل يوم اربعاً وهو اليوم الذي تخلص فيه فغير عن الصدق
لعله اضيقا وغير ذلك فقد لم يجلبه عمر واجتمع عليه صوم كثير ما كفارة ذلك قال الصدق كل يوم مدين
حظله او من **و** ما رواه في الباب المتقدم عن ادريس بن عيسى عن الرضا عن رجل نذر نذر ان هو
تخلص من الهم ان يصوم في ذلك اليوم الذي تخلص فيه فغير عن الصوم وغير ذلك فقد لم يجلبه عمر فاجتمع عليه
صوم كثير ما كفارة ذلك الصوم لال يكون عن كل يوم يده حظاً او شعير **و** ما رواه في باب من
افطر يوماً في الصبي عن عبد الله بن مسكان عن الصادق في رجل افطر يوماً شهراً رمضان مثله اربعاً واحداً
من شهر رمضان فقال يعطى شهراً يصوم شهرين مثلاً يعين او يطعم مثله من مسكناً فان لم يقدر فصدق ما يخلق
و ما رواه في الباب في الصبي عن جميل بن راجع عن الصادق ع انه قال في رجل افطر يوماً من
شهر رمضان مثله اربعاً لان رجلاً في البيت فقال هلك يا رسول الله فقال مالك فقال لانا يا رسول
الله فقال ومالك قال وفتحت على اهلها قال صدق واستغفر قال الرجل فوالذي عظم خطيعة ما كنت في البيت
شئاً الا ليل ولا اكثر اخذ رجل من الناس مكيماً من مائة وعشرون صاعاً يكون عشرة اصبع اربعاً
فقال له رسول الله ثم خذ هذا الفم فصدق به فقال يا رسول الله عطين الصدق وفداً فترك ان يترك
يلتجى قبل ولا اكثر قال الفخذه والطعم عاتك واستغفر الله قال فلما خرجت فالا احبابنا انتم بماذا الحق فقال اعطى
او م وصدق **و** ما رواه كأنت الصيام فاخر باب صوم الحائض في الصبي عن ابن مسكان عن محمد بن جعفر
عن علي بن الحسن عن امرأه جعلت على نفسها صوم شهرين مثلاً يعين فوضعت ولدها وادركها الجبل فلم تقدر
على الصوم قال فلنصدق مكان كل يوم يده عظم مسكين اذا عرفت ذلك قال علم الكلام هذا يقع في مثلاً
و اذا عجز عن الصلوات الثلث في الكفارة الفاحدى فصالحا صوم شهرين مرتين كانت او غير ذلك فليصوم
ثمانية عشر الفجر الاول والذي بانه والجزء الثاني خلا قال في المنع والاسكان في العاجز عن الصلوات
الثلث في الكفارة المحيرة فصدق بما يوجب الجزاء الخامس والثالث عشر فلف وس فالخير بين الامرين جميعاً
والاول اجد مكان الشهر المجهول فقول في الاسكان وصدق في الصورة الواهية لا ينزله في الجزاء وقد

صوم شهر فالوجوب وجوبه ولو لم يدر على صومها مشقة فما فالوجوب وجوب الشرع فان غير فالوجوب النافع في ثمانية
عشر اقل في كل ما ذكره نظر لعدم الدليل عليه وحديث عدم سقوط الميسور بالمعسر وجعله لا فائده الا في
ماله لا **دوم** لو نذر صوم شهرين مثلاً يعني وعجز عن قبل بل في صوم ثمانية عشر لا فلاح ان يوجد في اقله عشر
الحز الاول والذي قد كان قد استغفرا له وقبل ان يات في نذر عليه على العفو وقد نذر على الصدقة في شهرين
فالحال ان يوجب على خصوص الكفارة بعد اطلاق السؤال الذي اخبرنا فيه **الثاني** اذا نذر صوم شهرين وعجز عنه
وعين صوم ثمانية عشر لزمه عجب عليه بدل كل يوم من صوم النذر كما عسر عشر وعشفاً ما ان للمراد بالامام
يشهد في حقها الستون لا النذر ثمانية عشر فالقول بالانحراف في بعض النسخ لا على وجوب المدق للقيام
اخبار المدق لثبوتها في حقها نظر في وجهه في قوله **الثم** ومن نذر صوم يوم فحجز **ثالث** اذا عجز عن صوم ثمانية
عشر لزمه في الكفارة فلو اطلع على بدل بدل لزمه الدية بغيره بدل كل يوم فالاقرب عدم لزوم فاطلا في
حقه المثل وما لا وجه له في حقه الجزئية الصدقة ما يطبق الخبر الثالث عشر والخاص من غيره ما عارض **رابع** لو عجز
الكفارات عن جميع ما من محامداً لوجوده بغيره مع القدرة فالاستغفار بدل عنه على المشهور بين النسخ
كافي ذلك حيث قال وما الاستغفار بعد العجز عن جميع ذلك فهو بدلي مشهور بين الاصحاب ولا يخفى عندهم
بالكفارة دون كفارة بل يحجز في جميع الكفارات عند العجز عن خطاها الا الظاهر ان تقدم اللزوم
في ذلك هو وبطلان من الاصحاب الاتفاق على جعل الاستغفار بدلاً في غير الظاهر انما هو في بدل
ليس الاستغفار فهو الخبر الثالث والشا من البعض ان بدل النذر والربع عشر في بدل يفي كفارة
الظلمة حتى يجوز الوصل بعد عدم فلا يجوز في بدل من الجز الرابع البعض ان بدل النذر والربع
ومن الجز الثالث البعض بالوصف في باب حكم الظلمة في بدل النذر وانما الوارد مسئلاً ما جعفر
عن رجل قال لا مائة شاة على كل عام في مائة مرة فقال ابو جعفر يطبق لكل مرة عشق تسعة قال لا قال في طبق
الطعام شئين سكتها مائة مرة فقال لا قال في طبق صيام شهرين مثلاً يعني مائة مرة قال لا قال في قروش
بينهم ما لم يعمل ولا يوجد في المعبرين الاستغفار مرة واحدة بالثمن الكفارة مضافاً الى اللفظ الذي على
القديم على ما مضى والزم على عدم العودة ان كان في ذلك كاسر حاكمه وان كان في الاستغفار
ذلك لا يجوز وكان وجوبه لغيره او عن ذنب فية على تقديره وتوجد ذلك القدرة بعد الاستغفار
وجوب الكفارة مائة مرة واحدة والاول في الظلمة والثاني في حق وجوبه من الاطلاق والجز الرابع وما
الاول ومن ظن ان الاختيار في كفارة مع استحباب عدم الوجوب فالثاني ومن ذلك والخبر الرابع لا
خصاً به بالظلمة والثالثات فلو نذر صوم شهرين وعجز عنه ولو امكن لوجوبه عليه بعد فالواجب

[illegible]

النفس والزياد ولكن يورث وجوباً مع القدرة والثبوت كما عن الأصحاب بأن نفساً باللفظ غير ظاهرة وجوباً الحاجة
عن الكذب إنما هي الكفاية بعد تبيين الثبوت لا بما عندهم من الوجوب ولا يثبت في حسن الثبوت ولكن في
لغيره وجوباً نظراً انتهى ولا إثم عليه ولا كفارة للأصل مع أمره ولو لم يحسن الثبوت لم يلحقه ولا شيء عليه بخلافه
وغيره المهين بالبراءة من الله ثم من رسوله ولا يؤذ كما مر ولا يوجب المنكر قبل الحث إجماعاً في ذلك ولا يوجب
قوله لا صلوة ولو قبل الحث لغيره ولا خلاف معنا أبداً لأنه عادة فلا يوجب إقامتها قبل وقت وجوبها وفي
ذلك المراد بالحث كسر لواء الحق فحطه المهين وأصله الإثم والذنب ويضرب الغلام الحث له المعصية والخطأ عنه
قاله الجوهري وفيه نية بإثبات الأمر بالحث في الإهين فنفسها والملك فيها ولا يعطى في المصحف غالباً لعدم استعماله
أعاد تحصيل الأمر بأطعام المساكين وإن كان حالاً لعدم استعماله وإن كان لغيره في ذلك على وجهه شرعية
فذلك لما مره ولا بأسوا كانت لغيره العذر أن يؤذوه الفقه مع عدم العلم بالتحالف

الاجزاء فليست صحيحة نعم لو كانت العين باقية واماكن اشتدادها

صلواته على النبي وآله

تَكُنْ أَيْتَهُنَّ فِيهِ وَلَمْ يَفِ الشَّيْءَ مَعْنَاهَا أَثْبَاتُ الْيَدِ عَلَى الْهَوَانِ الْمُنْتَمِعِ بِالْأَصَافَةِ وَهَذَا قَوْلُ وَحْدٍ لَا تَلَا
لِغَبْرَةٍ مِنْ غَيْرِ تَكْنِيَةٍ وَلَا هَا صِيَاغَ بِالنَّصِّ كَمَا وَسَّغَتْ وَالْإِجْمَاعُ وَتَوَالِيدُهُ مَعَا صَدَاقُ الْوَلَدِ فِي الْأَ
صَحَابِهِ وَتَوَالِيدُهُ الْأَوَّلُ فِي شَأْنِ الْأَصْلِ وَالْغَيْرُ يَنْطَلِقُ مِنْ أَثَرِ الصِّدْقِ وَمَوْلَا الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ قَوَاتُ الرُّوحِ
بِقَوْلِ الْكَلْبِ لِعَلِّمْ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَابِ الْغَيْرِ الْمَحَلَّةِ بِالْإِجْمَاعِ كَأَنَّ جَمَاعَةً لِقَوْلِهِمْ وَمَا عَلِمَ مِنَ الْبَوَاحِ مَكَلِبَةٍ
لِعَلِّمِينَ وَمَا عَلِمَ اللَّهُ فَكَلَّمَا اسْكَنْ عَلَيْهِمْ وَادْكُوا اسْمَهُ عَلَيْهِمْ لِلنَّصْرِ مِنْهَا الْغُرُوبُ فِي كَافٍ كِتَابِ
الصِّدْقِ فِي بَابِ صِدْقِ الْكَلْبِ الصَّحِيحِ مِنْ تَعْدِيدِ خَلِيسٍ مِنَ الْبَوَاحِ مَا فَطَلَتْ مِنَ الْبَوَاحِ مَكَلِبِينَ وَذَكَرُوا اسْمَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ فَكَلَّمَا اسْكَنْ مَا فَطَلَتْ الْكَلَابُ الْغَيْرُ لِقَوْلِهِمْ هَا مِنْ قِيلٍ أَنْ تَدْكُوا فَلَا تَقْطَعُوهُ وَلَا تَقْرُ فِي الْكَلْبِ لِعَلِّمْ بَابِ
سَلَوِيٍّ وَغَيْرِ لَا تَلَا قَوْلُ الْأَسْوَدِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِهِمْ هَا مِنْ قِيلٍ أَنْ تَدْكُوا فَلَا تَقْطَعُوهُ وَلَا تَقْرُ فِي الْكَلْبِ لِعَلِّمْ بَابِ
لَا قَوْلَ عِلَّةٍ فِي غَيْرِ السُّكُونِ الْغُرُوبُ فِي آخِرِ بَابِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ لِقَوْلِهِمْ هَا مِنْ قِيلٍ أَنْ تَدْكُوا فَلَا تَقْطَعُوهُ وَلَا تَقْرُ فِي الْكَلْبِ لِعَلِّمْ بَابِ
اسْمُهُ لِقَوْلِهِمْ هَا مِنْ قِيلٍ أَنْ تَدْكُوا فَلَا تَقْطَعُوهُ وَلَا تَقْرُ فِي الْكَلْبِ لِعَلِّمْ بَابِ
مِنْ جَوَابِ الْغُرُوبِ وَمِنْ الْقَهْدِ وَغَيْرِهِ مِنْ جَوَابِ الْبَوَاحِ الْبَوَاحِ وَالْعَطَابِ وَغَيْرِهِ مِنْ جَوَابِ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوبِ الْمُنْتَمِعِ

ومن المرحومين تفضلوا
فخرج الخبز، وبعد ذلك
ولم تلم الأعداء و
غيرهم من غير إشارة
إلى خلاف لإعداد
صحة

کافی لک و بی

[illegible]

الطعام باستناد المول إلى السبب الخلقى وغيره من الشئ لا من انفسها ما وهو خروج الراس من الماء على الاول ويجعله
أما في الصيد فالثاني من شئ فيفسد ما وهو دخول الراس في الماء على الثاني لقصد تلك الأداة ولذا صوتهما الفاضل
والشبهان الثاني وعنه ما كثر لا يخرج عن مناقشة ما انتهى وبالجمل لا يظهر عندي ما فصله المتن لنا على المستقيمة
الأصل والخلق في الأخيار وعلى المستقيمة العموم مع قوة انصراف إطلاق الحجة إلى غير المقام ولو تم كلامه لكان على العقلاء
الإجماع عليه ولا ريب أن ما خرج ويحقق التعليم بالأمثلة عند الأرسال والأزهار والموقوف عند انجراف
أن لا يأكل من الصيد على سبيل الاعتناء بل خلاف في اشتراط الأولين كما قاله بعضهم وأطلق الأكثر كما قيل في
الثاني كالمتمن لكن فيه جماعة يقبل الأرسال وفي الخبر والأزهار بالزير إنما يشعير قبل إرساله على الصيد
أورثه بغير ما بعد ذلك فلا لا يفرس حال القول وهو الأقرب علاها لصدق العدة من غير ظهور معارض
وعلى الأنظر الحكم الأكثر في الثاني بل قيل عليه ما من ماضي بل من الانتصار وقت وظاهره وكذا عرفنا
الإجماع عليه وعلى أن لا يتجوز الأكل على سبيل التذرية وهو الخبر مضى فالأشياء التعليم الغير الصادق على
المعدن لذلك المنكر من ذلك ولا يندرج فيه التذرية والى عدم الامساك مع اعتناء الأكل مع انقضاء الأثر فكأن
لما أسكن عليكم وإلى المروى في باب الصيد في الموقوف من سائر قال سألته عما أسكن عليه الكلب المعلم
لصيد وهو في لاهة تجع وما علم من الجوارح مكبلين للعلو من مما علمكم الله فكأنوا مما أسكن عليكم وأذكركم الله
عليه قال لا بأس أن تأكلوا مما أسكنه لطلب منه فإذا أكل الكلب منه قيل إن تعد وكفر قال لا بأس أن تأكلوا مما أسكنه
عن صيد الفئدة وهو معلم للصيد فقال إن أذكر كثر جأ فذكر وكلمه وإن فطره فلا تأكل منه وفي الباب أنه
الصحيح عن رفاع بن موسى عن الصادق ع عن الكلب يقول فقال قال فطلق الكلب منه فقال إذا أكل منه فمك يمسك عليه
إنما أسكن على نفسه يحملها على صورة الاعتناء بجمعها بينهما والتصوص المظنورة عن حال استفاضة الشا فيه
لها من عن أكل على الإطلاق وإن تنكر عن الصيد وتجن بها عن القول بان عدم الأكل ليس بشيء وأدركتم
من حكمهم العينة المروى في الباب المتقدم بعيد ولا بد من جوارح النورية إذا أجمع المذكورة مقصدها
خروجها ذات قبل موثوق سائر المتقدم للعل على الثقة لطلبها ما جهر منع عند ما الحكم عن الإسكافي من الفوق
بين أكل منه قبل موثوق الصيد بعده وجعل الأول فادعاه التعليم دون الثاني فضعف جدا وبالجمل
لا يباح الأكل على سبيل التذرية ولا شرب الدم للبعوض من غير معارض فما من الخفي من جملته الأكل مما
الاعتناء به ولا بد أن يتكرر ذلك المذكور من الأمور الثلاثة بحيث يصدق عرفا أنه معلم وهو المذاق فلا
سأله في ذلك الشرب بالمثمن كالمطعم من تكرر الثلاث كما عن بعض الأئمة أن يكون المراد فهم الحجة العرفي ولا
يكتفي اتفاق مرة ولا ما يشق فهم المروى من غير تلك الأثر خلاف العرف ويجوز الإصطحاب بالتصديق

على ما

جماع جميع الأول لكن يشترط فيه ما صادف التذرية وإن كان فيه سلاح يسوي ما من سوا كان بالشركة والجماع
والسهم كالمتمن فصل إذا انجرف في خلاف أحد الأصل ويجوز السباع كالنهد والتمر والحيوان في الكواكب
لصيدها من الطيور وغيرها كالصفر والباقي وغير ذلك مما ذكره المصنف في الأحكام الاعتناء في حلها بغيره
الكلب المعلم بالمرسل لا المعلم على المشهور والمنصوص في أول سبل المسلم وإن كان المعلم كالأول بالعكس ما من على
في الإجماع عليه ولا يعمد الاختيار لذلك على الموضع الشبهة وخصوص المروى في باب باب الصيد في الصحيح
عن سلمان بن خالد عن الصادق ع عن كلب الجوسير يأخذ الرجل المسلم فيصير بين يديه يأكل مما أسكن عليه فقال
نعم لأنه كلب وكذا ذكر اسم الله عليه وعن نصير البهاينة عن حمزة عن الصادق ع عن كلب الجوسير يكبل المسلم و
يسير ويرسل فقال نعم أنتم كلب إذا سجدوا ذكر اسم الله فلا بأس وأخلص أسير فليس من مما علمكم الله بها
لمسلمين لا يثاني الفوق في غير ما مر بها مع وروده مورد الغالب فما من ذكر أو إسكافي من المنع عن كلب
الجوسير ضعيف خبره عبد الرحمن المروى في الباب عن الصادق ع كلب الجوسير أسير إذا صيدهم قال لا بأس
كل من صيده إلا أن يكون على مسلم والإسكافي المروى في الباب عن الصادق ع كلب الجوسير إذا أكل صيدا لا
أن يأخذه المسلم فبغيره سجد كذلك الجواز وكذا أصل التذرية وبذلك علم حلال المسلم أن يأكلوا صيده
محمولان على أنهما صيدا والصيد الذي يحمل يقبل الكلب أحاسنهم هو كل من كان بالعرض بان كان
في الأصل عليه أن الشور المسلم المروى في باب البهيماء والثور يشعان في الصحيح عن أبي عبد الله الصادق ع
فقد فاصد ويندوه قوم بأسيانهم ومولوا فأولها ثم فقال هذه ذكاة وجهره فمدرسل في الباب في الصحيح
عنه عن الصادق ع أن ثورا ذكاة فنادى فنادى الناس إليها بأسيانهم فترجى فأولها من مؤمنين
فأخبره فقال ذكاة وحبره وحلال وفي الباب عن أبي بصير عن الصادق ع أن أمتع عليك بهيمة وإن فرأيت
أن تحن فاطلق منك فإن خشيت أن يسبق خنزيرك يسبق أو طعنته بغير بعد أن يسبق فكل إلا أن تدركه ولو لم
بعد فذكر في الباب عن الفضل بن عبد الملك وعبد الرحمن عن الصادق ع أن قوما أتوا النبي فقالوا إن
أبنا لنا علينا فاستصحب علينا فخرنا بها بالبيت فامرهم بأكلها وفي الباب عن أبي بصير الجعفر عن الصادق
عنه عن أبي بصير عن الصادق ع أن رجلين من بني النضير أتوا النبي فامرهم بأكلها وفي الباب عن أبي بصير الجعفر عن الصادق
عنه عن أبي بصير عن الصادق ع أن رجلين من بني النضير أتوا النبي فامرهم بأكلها وفي الباب عن أبي بصير الجعفر عن الصادق
عنه عن أبي بصير عن الصادق ع أن رجلين من بني النضير أتوا النبي فامرهم بأكلها وفي الباب عن أبي بصير الجعفر عن الصادق

يقتضي خلق حلا في وجع الدم منها وان لم يخرج دم فان كان احد الشقين كبير ومعد الاسر جاز في الشق فانه
عزله احد احد الحرف وفي الكشف قال في التباين فان قد نصفين ولم يخرج واحد منهما جاز له اكلهما
اذا خرج الدم منها وان عذ احد لنصفين ولم يخرج الاخر اكل الذي عذله وهو بالمرحله اوله
بالمرحله من كذا المذبح ويكون اذ مراده ان من صبح بالفد مذبحه وان كان جوده مستقر فيعلم
ذلك فالباحر وجع الدم كما يخرج من الحرف اذا خرج والا بان يقع احد الجرحين مستقر الجوع يخرج من كذا الا اذا
لم يحل ما لم يخرج منه لانما بين من حي وحل في اذ اذ في جوفه ما ذكره المم وفي في اذا قطع البه
نصفين حل اكل لكل بلا خلاف فان كان الفم مع الراس كحل الذي مع الراس دون البنا في وبقال
ابوجه في اذا لا الشافعي يحل اكل الجميع في حلها طرقت الاحكام فان اكل ما مع الراس يجمع على با حشر وما
لو ليس عليه دليل وانما هو عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين من حي فتوفيت وهذا قول ابن من
حي فيجب كونه ميتا وهذا من رواه ابا داود لا يختلفون فيه انتهى ولعله انما في بين المشاوي
وعدمه لا نرفع المشاوي لا يفي للذي مع الراس جوة مستقر وكذا اذا كان مع الراس اصغر وحل
ما لو كان كبير فبما في اية ما ذكره المم وقرن عليها ما بين عبارات اصحاب فليس في المسئلة خلاف في
ان العبرة باستقرار الجوع وعدمه لكن اختلفوا في التعيين في ذلك فتمت من غيرهما ومنهم من غير
متهما واختلفوا في الاما في فعل المروي في كذا الباب المتقدم عن اصحاب في عمن الصادق ع
في وجع ضرب عن الالبسة جنة باهنا باكله قال نعم باكل ما بين الراس ووجع الذنب وفي الباب من ع
انهم من الفضل التوفي عن ابيهم بعض اصحابنا عن الصادق ع وبما وصفت بالمرض فافضل فقال اذا
قطعت يمين فادم با صفرها واكلها وان اعتدلا فاكلها القول لا ريب في ارجحها اخذ الماشي
ومشروكته الخلاف لو كان وجع احتمال صد و بعض لا خيا والظاهر في الخلاف في جواب المروي
اما اعتبار الشك في جها اعتبرناه فهو في المشهور بل من عامة الماشي من عدا بالاصل فاعن السائر
وكذا في من الملاقى حل المخرج من دون اعتيادها ضعيف مع احتمال وادة من كذا المذبح خاصه من
المركب او وادة الذبح حاله ذلك الطهور ولو اصطاد بالمقنوب من الاثر لم يخرج من الصبي الا اصله ولكن
عليه الاثم ما فهم من التصر في مال الفهم فبما ذكره من مذبح الاصحاب كافي في ذلك والكفا في ان الصبي
للمعابد دون ما لك انما سواه كانت كليا او سلا سالان الصبي من قبيل المباحات التي تملك بالحقارة
او يرا بالتيه ولا يملكها موقوف من الغائب وان حرم استعماله لا يترك على الطاهر بالاجرة لاجرة المشك
لاستعماله الا لا وجب غسل موضع العبد من الكلب على الاشهر لا يظهر لان الكلب غيب وقد لا في القيد

يؤمل في فحدثت بمقتضى الكيفية فاعن ذوق من الحكم بالظاهرة على انما هو قوله فكلوا ما اسكن عليكم
غيره بالفضل ضعيف ولا يغيره الزلا في بان حكم آخر فلا عموم فيها ولو اسئل بكلمة وسهدها
ان يبارع اليه بالمعاد وظاهرهم وجوب ذلك كافي في الكفاية واستدل بعضهم ان ذلك من الطهارة
مقتضى الكلب لاصع الاحتجاج بها ما انما لا يخلو من اكله الا لا يخلو من اكله الا لا يخلو من اكله
الذي كذا يجب خصه بالامساك من المصادرة واعتضد بان المستفاد من النصوص والافادى عدم حل
الجوان فقد لا لا الذبح وعز وان الاكثاف يغيرها في القيد انما هو حيث حصلت ضرورة لا لا مستعصا
ونحو فان ادرك جوده مستقر في حال المقدس الظاهر ان ذوقهم بالجوع المستقر في هذا المقام ما بعد
عز قاجا ولا يكون من كذا مركز المذبح مثل من كذا الطهر بعد ذبحه وان شاء ذلك ونحو ذلك وجب المذكور
ان التسع الزمان لها على المعروف من مذبح الاصحاب كحل على المروي في كافي باب صيد الكلب في
عن محمد بن مسلم عن الصادق بن عليهما السلام في الكلب يمسسه الرجل ويبيى قال ان اخذ قادر كنت ذكرا
فذا كان ادركه وقد ذل ولا كل من فكل ما يلقه وفي الباب في الصحيح عن الصادق ع عن الرجل
يسبح كلبه للمعلم ويبيى اسرجه قال باكل ما اسكن فذا ادركه قبل فكله ذكرا وعليه فان ذكره في عات
فقرام على بالاسلم من غير معارض في غير المقام ولا يبيى وبان لا يكون معدم بزا وسقط عندنا في
العتاد عقيب مقدمه على بالاصل من غير معارض بعضه بالاجابة بان اوسقط عندنا فيك وانما يباح
اذا ادركه ميتا اذ في من كذا المذبح بوجع بلا خلاف في كافي الكشف عموم الكتاب والسنة من غير تحول للمعبر
كيد في المقام وكذا اذا ادركه ولم يسع الزمان للمذبح ولو كانت مستقرة للجوع كافي في قبل في المنع
والنمايش كتاب الاسكا في علمه عنكم لربان معد ما يد كيد يترك الكلب فيك فكله ذكرا كذا ان شاء ونعمهم
بما عزم من الماشي من ومنهم المكنة في كحل بعموم النصوص بالاكل ما اسكن وخصوص المروي في الباب
المستفاد في الصحيح عن محمد بن دراج عن الصادق ع عن الرجل يسل الكلب على الصيد فما اخذه ولا يكون معه
سكين في كيد كيد ما بعد عزمه فيك فكله ذكرا كذا ان شاء فكلوا ما اسكن عليكم وفي الباب من
محمد بن الصادق ع ان اسئل الكلب وايه في صيد وليس به ما ذكره في كافي وعزمه فيك فكله ذكرا كذا ان شاء
المشهور ومنهم من استدل بالحق السائر بما نقله لا يبر بصيد الكلب بعد العتد على علمه لا في غير منقطع بل
هو مقدم وعزمه في كحل العتد اذا الركن مع الانسان ما يد كيد يترك الكلب فيك فكله ذكرا كذا ان شاء
الكلب في كحل كحل لا لا يبر بصيد انتهى ويمكن المنع من الزوج بالاصا عن اسم الصبي في مع فلا
صبي في صيد صبي ومع ذلك هو جاز في مع فلا بله النص نعم يمكن الاستدلال بالشك في المروي الاول

[illegible]

المعروف

الحقبة ليس من الذهب وقلع عرق حتى خربلت وجماعة ذوق السرايا وكوسيد المراتى وهدى الزاوى المنع الغير
 المملوكة غير منسحق ملكه بذلك وان لم يقبض به بل اخلا جاده وتبسطا لكنا بذكر الاصحاب حيث قال الخاوا
 في جميع القائمة لعل لبلد الامجاع وفي هذا اجمع يكون ان ايمان ملكا بهاد وغان الشدة مرتع اصحابه على حاشه
 فقام اصحابه باخذ فقال له وعوده حتى صاحبه وهاهنا هو الحق الما جزم الامتناع سعى على ذلك صاحبنا
 ومنهم من اخذ اعنى واللكون الطير من مديان العامة لكن بقرا الاستناد اليه في على الماهم والمعينه بطال
 الامتناع ان يقبض بحيث يقر عفا ان يقبض حتى وقد ذلك انا يقبض ليا صير على وجهه يسلم اخذ والظفر به بعادة
 فلو قهره قاضع فخره لان كان عليه ان يترك حتى قد ذلك قاده على الامتناع بالطير والعد وبقيت اياها
 لاسراع الوجوب المشقة ان يكن ذلك مقبض الملك لا يكون من امسك وكذا يمكن ان الشبهة انتم المهادرة لا كالمنا
 والشكر وكل ما يعتاد الاصطحابه وان انقل جيل فبعضه بعدا ثانيا بالانطلاق على الاستطباب فبعضه ثانيا والماخ
 عليه من وهو من لم يدم الملكة ولا يملكه بل يملكه ان عده ولا يبعثه في داره ولا يوجب السكدة
 منقطة مع عدم حقه بذلك الاصطحابه بل خلاف من اعرجا وليس شيء منها من الاصطحابه في ذلك انتفاء القصد
 وانما كون الالة انتم المهادرة وجماعة الملك كما حكمه بغير اولى به فلو غلط الغير اليه فعل حراما وان
 اخذ فاعن الشيخ وجماعة ان يملكه فيه وجب بالعدم وفي ملكه باعلاق باب او يصب في مقبض لا يبعثه
 قبض او يشره ان يخذ هالك اشكال من انما يشره وانما اعتنا به وحصل الاستيلاء عليه ومن الزهر
 فيقبض به ولا يلاذت المهادرة لذلك ولا يقبض من الشروع عن حقه صلا الحق ومع من اطلال عدم التملك
 ونسب عليه الحرام عدم التملك في ايجاد غير مقبض القصد بالنحو حال المشور والتملك الى مائة وفي الامتناع
 بعد ذهابه في الاولين لا عدم التملك وهل يصير اولى به كالغير قال والمدعى جواب هذه المسئلة حيث شأنا
 بعض فضلا بجرمان ما وصلنا اليها من مجبة السلطان عند نيابة محمد فتم انما قول لان يقبض في ذلك لو كان المد
 كونه ملكه وقرا التمسك بالملك انما له ان يشره في حوزة رضى وعلما للزوم مثلا ان يملكه كما ذكره
 لم يقصد التملك والتصرف في ذلك الملك فالمراد الامتناع نعم لو قبض به او يد ملكه او يد يملكه وقبض
 بالشرافه يملكه فلهذا يقبض على ملكه وان شرب من يد او القصد ولو اطلق القصد من يد فاعلم ان التملك
 لم يخرج عن ملكه واما الغير واحد لا صلا لبقاء الملك خلافا للملك في الكفا بشرع او كره فيجوز امارا والاعلى
 حد من ان يملكه لا استمر مع انتفاء الماعول بانتفاء العلة الثاني به ولو لم يعم علة اخرى مقامه او ان استحقا
 فاما ان التملك باختيار وقد رآه والنفذ واما المقتضى ان التملك بالظن في كفا يقبض عليه بعد علة زائدة
 وغير ذلك فاعلم ان الكلام في طريق الاشارة الى ما يتم اتحاد الطرفين في الطرفين معان الشدة على احداث

[illegible]

گفتار عنقریب

[illegible]

عنه العود فتقول بعضهم بالعدم ضعف حيث عرفت اعتبار المصنف في قوله المذنب حرم بالنفس ولا يباع لاسيما اذا
كان غير معدا لايهاج والنصوص منها المروى في كافي بائنا من فريخ بغير التعليل في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي ابي عن
الرجل يبيع ولا يبيعه فقال ان كان ناسيا فلا بأس اذا كان مسلما وكان يحسن ان يبيع ولا يبيع ولا يبيع الرقبة بعد
ما يبيع ومنها الصحيح في الصحيح عن محمد بن مسلم المتقدم هناك انكم تظاهرون ان افاد الوجوه عند
الذكر ولكن في الروايات لا تامل به فليعلم على الاحتياط وهو نظيره ما ورد في نسيان على الاكل ولا يخلو بالاحتياط
فلا يجوز عدم التعليل وقال الصحيح مما عثر بالنسبة في الكتاب في المظاهر الاحتياط على بالاصل والعدم فما يظهر من ظاهر
جميع القائلين من الحكم بالبيع ضعف والقياس بالاستصحاب في ما لا ينفك به من الاصول في الاكراهية وان لم ينفك
وجوب العود مع اعتضاده بالطلاق الدال على حله في هذا الموضع في اسواق المسلمين من الجلود والظروف مع
ان من لم ينفك وجوبا فلا ينفك ومن مفرغ كان لم ينفك والمعتد بوجوب اكله ينفك اذا اعتقد وجوب التهنئة
انتهى ضعفه وكبر كما عمل من لا ينفك وجوبا كضعف المقتضى في صحيح العمدة في نسيان المظاهر الاحتياط
لكنه استشكل بحكمه على هذا المضاف على الاطلاق ما لم يكن تاجيبا ولا ينافي ان بعضهم لا ينفك وجوبا ويحل التهنئة
وان فكما عمل في الجملة الاظهر في قوله الواجب صدق دعاء من الذابح كما هو نص الاحتياط والاحتياط والمناجاة ومن
الاولى لكن الصدق وعدنا في هذا في الواجب من الابل وخرج غيرها من الهوانا في تعلق تحت الحقين اجماعا كما
عن وكذا في التهنئة والسرور فالمراد بان ذبح الابل وعرضها ما حرم عند علمائنا كما في كافي في كتاب الحج للمروى في كافي
في باب سقن الذبيح في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن في ذبح البقر من الخبز فقال لبعض الذبيح وما عرف فليس
بذلك وفي آية من يولسرين يعطون عن ابي الحسن الاولى ان اكله لا يملك الا بوجوه البقر وانما يفرق في بلد البقر
فما ترى في اكلها افعال قد يجرها وما كان في افعالها لا يملك الا ما ذبح وفي بعض باب الصيد قال لا تشاؤن
كل من يذبح بوجوه حرام وكل ما يذبح بوجوه حرام الا ان يذبح بغيره ان كان لا يملك الذابح في ذبح غيرها المخير وجوبه
استنارة فاشهرها في البقر فعل الاخراج الاكابر الجراحات على ما يعرف لو ادرك ذلك فلا يملك ولا يملك ولا
يظهر من حيث عدم استنارة البقرة وفي بيع لو ادرك ذلك فاشهرها في حال وغيره يرد ان لا استنارة للبقر بعد القواد
الذبيح وفي المكتب يمكن فرض استنارة البقرة بالمسارعة للذبيح او الخرج بعد وقوع الاخرى في الذبح والحق في الضيق
المرجع للمناجاة في البقرة وفيه عرفت الاكتفاء بخرجه الدم المستعمل والمركز بعد الذبيح فاذا غطف بحكم
بالطهر لانه ينفك منه بالبعد دينا بغيره بالتحليل مع علمه كان غزال الذبوح او ذبح المقر رسوا وفيه نظر بالاحتياط
الاصل وصح الاحتياط في المشقة في الحرام الذي يذبح في الذبح على القوة شرعا بعد الذبيح او ذبح الدم المستنقع
الضعف والمواد الخارج بقوة واعتدال ولا يملك الذبح في الخارج عن ضعف وفيه عرفت ان الاكل عند اعتقاد

فاجماعا المظن في الاحتياط في الاحتكام بوجوه من اسواق المسلمين من الذابح والظروف والجلود فانه حلال
ظاهر ولا يوجب السؤال عن حاله ولا يعرف خبره فلا ينافي الاحتياط في الاحتكام بوجوه من اسواق المسلمين من الذابح والظروف والجلود فانه حلال
قبيل ما يوجب المدة ولا يخرج عن الباقي عن شراء الظروف والاسواق والابل في ما صنع الفضايلون فقال
فلا اذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا نزال عنه المروى في نسخة الصلوة في باب ما يجوز فيه الصلوة
في الزباد في الصحيح عن ابي الحسن عن الرضا عن الثقات في السوق فثبت في النص لا يدرى اذكي هو ام لا
فتقول في الصلوة خبره لا يدرى يصح خبره قال نعم انما اشترى لنفسه من السوق ويصنع ما يصل فيه ولا يبيع
عليكم المسئلة والمروى هناك ان ينفك في الصحيح عن النبي في حال سائعه من الرجل يبيع في السوق فيشترى فيه خبره ولا
يذكرها في كافي في صحيحه في حال نعم ليس عليكم المسئلة انما جمعته كان يقول ان الخراج
ضيقوا على انفسهم بها انهم ان الدين اوسع من ذلك والمروى هناك ان ينفك في الصحيح عن عبد الله بن
المغيرة عن ابي الحسن عن عمار عن الجدي الصالح في انما لا بأس بالصلوة في الضر والهم في ذبح ما صنع في ارض
الاسلام لثقت لروايات كان فيها احتياط لاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس والمروى في باب
في ادخال باب ما يجوز فيه الصلوة فيمن الحسن بن ابيهم عن الرضا عن ثقات السوق فاشترى خزانة لادري اذكي
هو ام لا قال صل فيه فطقت والتعلل قال مثل ذلك قلت في ان ينفك من هذا قال افرع عنا كان ابو الحسن في بعض
في صحيحه في الاطلاق عدم الفرق بين ما وجد في بلد معلوم الاسلام الجمهور ولا في المسلمين من ينفك في خبر
اهل الكتاب ان لا تافى في الخبر من اعتبار كون المسلم لا ينفك في باب ما يبيع ويشتري ما يوجب
يد مسلم المروى ما من مسلم يملك المسلم كسوفهم للقطع بعدم مدخله في السوق من حيث هو سوق في الحكم بالذبح
الاسلام فراجع للاختيار هذا معناه ان نسبة المسلمين في الاعصار والامصار من عدم عزهم عن الظهور
بجلود وغرها الذبيح في ايدى المسلمين ولا يدرى في صفة سوق المسلمين المعروف في صحيحه في
عما والمشتد من خلاف له واما اعتبار ذبح الحكم فتعريفه فلا فلو كان الحكم كما في ذبح الغالب مسلما فلا اعتبار
بالتنبيه والصدق في ذبحه اشكال في عدم حرمه في النظر السؤال للاصل وفي الكراهة وعندها في ان لما في
قال من ان اكله لا يملك التهنئة الكراهة وماذا لبعض مشائخنا بعد حكمنا من سقن الوجوب والاحتياط ولكم
بوجوه من احكامه ودودا في مودتهم الوجوب والاحتياط فلا ينفك سوى تفهيم الجاهل لا با حذر المظن
ويشهد له في الوجوب خاص في النقص في القوة ليس عليكم المسئلة في حال قد تقدم في الصلوة في قول الله
في البقرة من يذبح في الجملة المبتدئان في بيعه من الاحتياط في الجاهل بغيره في عدم كراهة السؤال في بعض
انما ما في بلاء احتياط به وكونه الذبح حلالا اختيارا او تمنا في الجملة في قوله لا يملك في كافي في صحيحه

[illegible]

ديفيد الصفا

[illegible]

[illegible]

وعايد كماله ببيت شعره ان كان من ذوات الشعر والبرهان كان من ذوات الابدان فانه جبالا كذا وذكره في
كونه وان لم يبعث الى الذي ذكرناه وجب ان يكون ذلك مستعزدا من خراج جباله وان لم يخرج جبالا فلا يكون في غايه البرهان
ولو خرج مينا او برقم خلقت له جبالا عا اثنى وعيد بدل بعد ذلك جلد من النصارى المنقذ من الخروج الجبال من
بطن الميثرة مثله فلا خلاف في الحق ثم كافي الكتاب لصدق الميثرة القصد الثالث في الاطعمة والاشربة وصديقا
الباب الاول في حال الاختيار اعلم ان كمالا خلقت الله ثم من المخلوقات كقوله تعالى خلقناكم ملاقا ولا ترجعوا
عنده ولا مردا الا حلالا ولا طيبا ولا ذللا اجماعا اوحى الى العربيا الابدان وقول الصادق ع في صحيحه عبد الله بن سنان
المرضى في باب في كماله يخرج كماله يكون فيه حرام وحلال فتقول حلال لا بد من تعريف الحرام من غير تعريفه فكل
غير ذلك من اوله الا حلالا مستقيما وورد النص في تحريمه قال المقدس الاشيا وكما يدعى الا با حراما بالفضل والنقل
تأخا واستمرها عا الاما ورد النص فيها اما بالعلم مثل وسم عليك الثابت في قوله واما بالخصوص مثل وسم
عليكم الميتة والدم الا باله في قوله الذي يباع من غير شك هو المال يعلم وجه الفرق بينه في المذلول من الحيوان واجزا
الميتة فاعلم ان الميتة وغيره يباع على الوجه الشرعي فوائده حرام الا ما يبيح واما المشية والجوارح الغير المستقيمة
فمن كلامه انهم ائمة وهذه اصلها ايضا بطريق العلم من غير نظر الى دليل خاص منصوص المادة والتفسير وما
ورد فيه دليل خصوصي وعقلا فتولاي عليه نظرا وتعليل اثنى وما ذكره حسن لكن في غير الجبال لما عرفت
قال المقدس انما معنى الميتة ميتة هذا الشيع ما يمتد والاعتد في مراد والعرف غير متعصب فيمكن ان يكون المراد
عرفا وساطة الناس واكثرهم حال الاختيار ومن اهل المدن والدم ولا اهل البادية لا لا تاحت حدهم بل يطويرون
جميع ما يمكن اكله اعتدوا به وقال بعض الافاضل قال في المبسوط ما خلا صدق ان الطبيب يطلق على اللان قال
انه ثم كلوا من طيبات ما ذكرنا كروي من اللان وعلى الظاهر قال الله ثم يشهدوا اصعبا طيبا اياها هو وعلى حاله
اذي حبه كقوله ان النكاح فيه وادى في زمان طيب وما تشبه النفس ولا تشق من كونه في جسدك ما
والاسلام فلما طامك الطيبات اذ ليس المراد منه الحلال لعدم الثابت في جواب على التشبيه لانهم سألوا ان يبين
لهم الحلال فلا يقول في جواب اللان ولا الطاهر لانهما يعرف من الشيع فوجها وكما لا اذى حبه لان المأكول لا يوجد
بفرضه ان يكون المراد دم لما يشبهه به ولا يشترط في ذلك دم ولا عا ائمة وما هو غير متعصب طبعه ولا
ذلك هو الجبال ومن عصى العلب عرفا والاربابا يعرف الذي يبيع الا في الاسطفا يدعى الاوساط من اهل الجبال
عسا لا الاختيار ومن اهل البوادي وذوي الاضطرار من جملة العرب فانهم لا يشبهون عا ائمة ودرج
سئل بعضهم عا ائمة فقال كل ما دى ودرج الام جبين فقال بعضهم ليمنا ام جبين الفاضلة لكونها اصنت
ان غلبت وتبع هذا خلا حشره من الشيع وعنه قال الجوهري ام جبين هو وبيد اكبر من الوتر عروفا قال في

الكرامة هذا لا يتحقق به بل هو صفة صبا كثر غلبتنا ما كان حرج به من ذلك ولما عثر ما دخل النزاع الذي نحن عليه
القول بالكرامة فيه انما هو لجلالة الله لا يكون غدا لها العدد في الحضرة لا مطلقا لجلاله ولا في ظهوره منه القول بالكرامة
هو فيها يال خاص في حق عرش القول بالكرامة هو من عينا عبادها في ظاهر اجماع القرية بعد ان لم يمتد الى رواية
الاصحاب كما قد فطره بعض القول بالكرامة هو على المشاجرة في الاستساق في عاصمه وهو شاذ وربما حمل كلام بعض
الاجلة على ما يجمع الاما ذكره اليها وعده خلا خلاف في المسئلة واختيار صاحب الكفاية الكرامة ضعيف غاية
التحيز بكماله لا شبهة في ضعف القول بالكرامة والحق في الجدية فالحق في العذرة في هراس النجاسات ووجه ما
دل على لزوم الاقتصار في الحكم بالخبر على الجمع عليه هو ما تحضر عذرة الانسان وما رواه في الباب المتقدم
عن موسى بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الباقر عليه السلام في حديثه في حق فقال يتسل ما في جوفه فربما لا يباس
به ولكن اذا عطلت العذرة ما لم يكن جلالة وجلالة الله لا يكون ذلك غذاها وعصاها اعتبارا والتحضر في
الخبر وعليه يدل التمسك في الحديث في الباب المتقدم عن علي بن ابي حمزة عن زرارة في قوله في الجلالة لا يباس باكلهم
اذ كان يتجامل في الباب في الصحيح عن سعد بن سعد الا شعري عن الرضا عن ابي حمزة الداجج في الد ساوهم
لا يمنعونا من شئ ثم على العذرة في غدا عينا وعن ابي حمزة عن فقال لا يباس به وفي ما يثبت في الد حاج عن ابن
ابن جعفر عن الصادق ان الله جاحد يكون في المنزل وليس معها الدنيا بكثرة ثقلت من الكفاية سدر وغيره ما
يقضي من شأن ربكم الله بكثرة ما تقول في كل ذلك الباطن فقال في ان الباطن اذ كان مما يؤكل لحمه لا يباس يا
كله وهو محل وفي قوله في باب الصديق في ذكره بان آدم من ليد الصبي عن من وجاج الماء فقال اذا
كان بالقطر في العذرة فلا يباس فاعلم من عدم اعتبار التحضر في قرضا وان كان لا يباس به ربنا على ما ذكره
من الكرامة في التصور من تأني عن تأني المدة التي يحصل فيها الخلاع من هضمه وهل يكفي في حصول الجلالة
فذلك في ذاته وبصير من اسما وادوم وبليلة في اوضاع اولهم والنش في كبره وبليله يعني واهجر الجاهل في الله اعتد
بما اوتيت في العرف جلاله الا قول الله في الاخير عدم التحيز في التشرع نعم قد دل الدليل على اعتبار ما تقدم
يعد في الانسان خاصة في الحكم بغير الجوان لجلاله لا مطلقا حتى يستلزم وجعل مع الاستدلال بان يربط ويعلم
علما ظاهر اجماعا فافضوا في ان مقدار في التناقل في مطلق الا بالان يحصل بان يربط يوم التصور منها
المعروف في كافي الاية في باب الجلالة لا من سمع عن الصادق في عن علماء النافذة لجلاله لا يباس في كافيها
ولا يثبت فيها احد في ان يربط يوم ما ولبشة الجلالة لا يباس في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها
والشا في الجلالة لا يباس في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها ولا يباس في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها
والداجج في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها ولا يثبت فيها احد في كافيها

هو: ١٢٣٤٥٦٧٨٩

[illegible]

[illegible][illegible]

بالعين وقد تقدم عن قسمة ثوب ثمنه المسائل وما هو الخلق في جميع ولما اظهر ان المظطر الانسان المتنازلها
سوى المسكونة براح جهنم اما لو كان فيها الانسان معصوم الدم فلو وجد المظطر في جها وكان معصوم الدم
لغير اكله وان لم يكن معصوم الدم جازله فكله واكله واذا في الامام في قتله حيث نقول به خصوص حال الاختيار
كما صرح غيره واحد وعليه فانه يجب قتل المظطر في الميراث الذي وجب قتله والرافق الحسن الذي وجب بجهنم
المرأة للزينة والعصاة في قتلها وان كانا لا يقتلان في الاختيار لكن لم يها ولذا لا يتعلق بقتله اكله ولا ذبحه
وهنا وجه الفرق للنجس من قتلها اختيارا كالذي وكلنا كل من وجب قتله مثل الخارب وقارنك الصلوة فحسنا
وغيرها فانه يجب انشاؤه من غير مقتله الا في ميعاد لا بد من مقتله لا بد من مقتله ليس يجب بغيره ان لا يلقى
قبل ولكن لا يجوز لانه باكله انما اذا تمكن منه ولا يضر ولا يضر به حفظ الحيوة واستتبع بعضهم اجساد الانبياء
وهو الوجه وان كان المظطر ميا والميت مسلما فبغير وجه ان من عصاة الدم ولا شغل في الاخوان ومن عرق
اختارم الذي خلاف الميت المسلم وبما يجوز في المظطر الميت يجوز له الشاؤل منه سواء كان ميتة او حي
غير دون الذي والعامة فانه لا يجوز له الشاؤل منه لعصاة ومما كان مستحكما في عهد ولعله وجه من العصة
من اوله بغير حفظ المسلم قبل ثلثا من اهل البيت الذي لا يضر بغيره وجوب القربى الذي لا يضر لاوله
المظطر قتل العبد والشاؤل متوقفا لاوله المظطر قتل الولد بلا خلاف ولا يضر المظطر سوى نفسه قبل اكله
المواضع التي لا تقتل ان لم يكن خوف فدية الخوف في الحج حكا في الاضاح عن بعض الاصحاب واختاره ولعله
الاجود ولكن الخوف من الاكل في النجس والاكثر المنع ولا وجه له بعد به وليس ان يقطع من فدية غيره من يدا به
العصاة لكن في الكسوة اذا تمكن من نفسه وقطع لعدم السراية في الغيرة اذا اطلع منه ما اضطره فلا يضره الخوف
ولو وجد المظطر طعام الغنم فان كان صاحب مضر فهو اولى لان يكون الاخرى ادا ما ما واهل يجوز له الاكل
مع الاولين اذ لا يمان من خول الاقارب في التملك فالتا في ومن الشاؤل في العصة وقوله ثم وجب شره
الضيم ولو كان بهم خصاصة ومنع الله في التملك بل بمنزلة الثبات في الدنيا وحقه فقتل الا اول وان لم يكن
مضطر اليه ولا يمكن للمظطر طلب من ماله وجب على المالك بقله وان كان المظطر ميا او سنا متاعا للغير
في كل من كان في الكفا بشرا ولو لم يكن المالك مضطرا ولكن يخاف الاضطرار ويؤخره ولو لم يكن للمظطر نفع و
جوب البذل على المالك كما عن غيره قال قوله من اعان على قتل مسلم ولو بشره كماله ياربهم البشره يكتوبوا
بين عنيب النبي من وجده الله وعد مكا عن الخلاف والسرقة الاصل وجوبه وجب على المالك بقله فان
امتنع عصبه المظطر وجب الوجوب دفع الضرر وحسنه الا لفاء في التملك وقتل النفس فان دفع المالك جان
له فقال المالك ان لم يندفع اليه فضل ما دونه من ثمنه الدفع واحد ودية لشعره ودية لثغفه للثغف فا

المستوفى

المظطر يات بعن نفسه وحده بما تدينه بركا بان الرجل من يمد يده من هذا لص ويخذه ولو قتل المالك المظطر كان
ضامنا ولو عجز المظطر من الاغتصاب والدفع فبذبح المالك حتى مات قبل يمين وجهان من انه لا يبرأ بغيرها
بقتله ومن انه منع حقه في ماله فكان حقه ومنع منه الطعام حتى مات وفي هذا ما يجب على المالك بقله
من سدا للوقوع والشرع الشيعي وجهان متباين على القدر الذي يحمل من الميتة وجب على المالك بقله فان
اكله المظطر وجب عليه دفع العوض للمالك عند القدره ولم يكن للمالك مطالبة بالثمن لوجوب بقله على
المالك ولا عرض على الواجب وذبح الاضاح وغاية الرام الى الوجوب لعصاة المالك ولما يقيد للمع يبرز
الشعير ومنع ان لا عرض على الواجب مطلقا وهو للعدو ولو وجد المظطر الثمن وكان قادرا عليه وجب
دفعه ولا يجوز قتل المالك على اعطاء الطعام اذا طلب ثمن مثله بلا خلاف كما ادعاه الجمهور بل في الكسوة
دعى الانسان عليه فان طلب المالك ان يدين ثمن القتل قبله الميسورة لا يجب بقله الا بارة وان اشتد امرهما
دفع الضرر والقتال المصل والضرر وكونه مكررها على الزائد والاوجب وجوب دفع الضرر الزائد وفاقا لغير واحد
اذ القدره راضة للضرورة فلا وجه لخص من الناس مسلطون فان بقله المالك ولو لم يكن مقدور عليه لعين الشرع
لعدم الاضطرار والاختيار فلا يلزم عن كفاية الطعام الغير يمين فليست لانقضاء الضرورة المقتضية لاكل الميتة
طعام حلال لا يقبضه على نفسه وبأكله ثروتي في نفسه وانما يباح الميتة مع عدم وجود طعام غيرها وهو هنا
موجود فلا دخالة للرمام يباح الميتة للاضطرار وغاية الرام فيمنع الطعام وبأكل الميتة لان حرمته الميتة في الله
ومال الغير يتعلق به الحان او لعموم المنع عن التصرف في مال الغير غير انه يخرج من جواز التصرف لدفع الضرر
وردة للضرورة لا لشدته الا بشاؤله للاجتماع على ذلك وجوب حفظ النفس هنا منه فبقله الميتة فلا يضره الشرع
المع لشدته مال الغير لا لعلله الا في خصوص مجموع الاكل علامته بغيره عليها من المسكرات والحقاق
كما عن الاصحاب البنيوي المروي في كافي لا يضر في ياب كراهية الاكل علامته بغيره عليها من الخمر من جراح
المداينة عن الصادق ع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأكل ما نذر بغيره عليها الخوف الا خراجه
وفي في الباب في الجمع من هو بين اليمين عن الصادق ع ملعون من جلس على مائدة بغيره عليها الخمر وفي
كأبعد لقله وفي رواية اخرى ملعون من جلس على مائدة بغيره عليها الخمر وفي الاشارة في قوله
النواذر الواقع في قبل باب الشاؤل المروي عن عمار عن الصادق ع عن المائدة اذا شرب عليها الخمر او مسكوكا
حرمته المائدة على عهده ولا يوجب التعبد في الاجتماع للمشاد والله والغاير على لا يجوز الاكل من طعام
يعص الله به وعليه وفي الكسوة بعد قتل كرام عد وبالحل في الجلبوس على مائدة يعص الله بها بل حضور
يجلس بعص الله به الا ان يشرب فيها ويشد على ازاله المذكور وجوبا لكانه وكان مجلس الحسين في معرض

علامه ولا يخلو ما
مسلم اليه والادان يكون
خارجة عن فرائض ولا
مضطر للميتة وطعام
الغيره

نزل العذاب بأهله وفي الإفصاح بعد نقل كلامه وتوجيه انما نوجب من جهته انه تعالى عن الممكن ان يعارض
عن فاعله وانما لا يجب القول بالقرينة في اسو كافي في الابان والكثير في باب جلا اهل المعاصي عن
ابن صالح عن الصادقة لا يفيض المؤمنين ان يجلس مجلسا يصلي الله جل وعز ولا يبدى ردة فغيره وفي الباب عن بعض
سمعت ابا الحسن يقول مالي ان يترك عند عبد الرحمن بن يعقوب فقال انه دخل فقال انه يقول في الله عز وجل
يوسف الله جل وعز ولا يوصفه فاما جلست معه وكرتنا واما جلست معنا وكرتنا فقلت هو يقول ما شاء ان يسمع على
منه اذ لم اقل بقوله فقال ابو الحسن اما تخاف ان ينزل به ثقل فنهضت جميعا اما علك الذي كان من اصحاب
موسى وكان ايوه من اصحاب فرعون فاما الحنف قبل فرعون وموسى خلف عنه لم يمتد اليه فنهضت موسى فنهض
ايوه وهو لا يسمع بلغا طرفا من البر فنهض جميعا فاني موسى فنهضت رحمة الله عز وجل ولكن التهمة
اذ انزلت تركيها عن قارب المذهب دفاع وفي الباب في الصحيح عن عيين بن عبد الله عن الصادق لا ينجو اهل
البدع ولا جالسهم فنهضت عندهم كواحد منهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يدين خليله وتوحيه وفي الباب عن
ابن الفضل عن الصادق ع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يفر من مكان يدينه وفي الباب عن
المؤيد عن عبد الله عن الصادق ع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يفر من مكان يدينه وفي الباب عن
ابن فضال عن بعض من المعتمد ذلك من الاخبار وقد قال الله واذ اياك الذين يفرعون في اياتنا فاعرض عنهم
حتى تجوزوا في حديث غيره واما بنسب الشيطان فلا تفقد بعد الذكر مع الفهم التلاوين وقال وقد نزل
عليكم الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها فلا تفقد معهم حتى تجوزوا في حديث غير انكم اذا اقمتم
الله جامع لنا وقومنا والكا فيمن في جهنم جميعا وبالجملة مفتحة الدليل ما ذكره الكشف فاما الذي في بعض
الفرع من ضعفه وبكره الاكل على الشيعه ورواه عن مع الفروع في الروي في كافي الاطعمه في باب كراهية الاكل
كل من عبد الله من سنان عن الصادقة الاكل على الشيعه يورث البعس وفي الباب عن صالح عن الصادقة ان
الله يبخس كثرة الاكل وقال ليس بل ان ادم اكله يقيم بها صلبه فاذا اكل احدكم طعاما فليصل ثلث صلوات
للطعام وثلاث صلوات على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يضره الشيطان الا ان يتركه في الاكل والرواية في الشيعه
وبكره الاكل والشرب بالسار ورواه في كافي في باب الاكل بالسار عن جابر عن الصادقة انكروا
للرجل ان ياكل ثلث الايام في ايامه او ثلثا من ايامه وفي الباب عن ابي بصير عن الصادقة انكروا ان ياكل باليسر وانث
الشطيم والاكل في كافي في باب الاكل متكذبا عن سائر عن الصادقة عن الرجل ياكل متكذبا فقال لا
ولا ميتة ولا يحط غسل يده قبل الاكل وبعد فنهضت الروي في كافي في باب الوضوء قبل الطعام عن ابن السكيت عن
الصادق ع من غسل يديه قبل الطعام وبعد عاشره سمعته عن عوف بن بلوى في حديثه وفي الباب في الصحيح عن ابي

عن ابي بصير

عن ابي بصير عن الصادقة ع من غسل يديه قبل الطعام وبعد عاشره سمعته عن عوف بن بلوى في حديثه وفي الباب في الصحيح عن ابي
قبل الطعام وبعد عاشره سمعته عن عوف بن بلوى في حديثه وفي الباب في الصحيح عن ابي بصير عن الصادقة ع من غسل يديه
الطعام وبعد عاشره سمعته عن عوف بن بلوى في حديثه وفي الباب في الصحيح عن ابي بصير عن الصادقة ع من غسل يديه
الغسل الاخر الا في الروي في كافي الاطعمه في باب الاطعمه عن ابي بصير عن الصادقة ع من غسل يديه قبل الطعام وبعد
المتنديل واذا فرغ من الطعام من المتنديل وفي الباب عن الصادقة ع اذا غسلت يديك من الطعام فلا تمنع يديك
بالمتنديل بل فانه لا يزال الا بالبركة في البركة الطعام ما دامت النبله وفي الباب عن الصادقة ع اذا غسلت يديك من الطعام فلا تمنع يديك
انكره ان يمسح الرجل يده بالمتنديل وفيما ينفض من الطعام لعلها للطعام حتى يمتد او يكون له جيب حتى يمتد
وفي الباب عن المغضل دخلت على ابي عبد الله ع وشكوى اليد فقال لي ولربك الطير في قوله اذا غسلت
يديك بعد الطعام فامسح حاجبتك وقل ثلث مرات الحمد لله الحسن الحسب المتين المغضل قال فعلت فامد يده بيده
بعد ذلك الحمد لله رب العالمين وعن الجار عن كتاب هو ابيد الصادق ع من كان في البيت اذا فرغ من غسل اليدين
الطعام مسح بفضل الماء الذي في يده وجهه فربطه الحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لانله لو لم يهدنا
وعن النجار عنده ع ان قال اذا فرغ من شرب الطعام فامسح عينيك بفضل ما في يديك فانه امان من الزيد
الشبهة انما عاينها على كل من باغوا في الاطعمه في باب الشبهة في الروي عن داود بن فرقد عن الصادقة
ع من طعمت من يدي على طعام ان لا يشك منه فقال له ان الكوا يا امير المؤمنين فقلت انك البارحة طعمت
فصبرت عليه فاذا قال قال فليعلم انك لو انما فصب على بعضها او فرشت على بعض باللع وفي الباب في الصحيح عن
داود بن فرقد عن الصادقة ع كيف يمسح على الطعام اذا اختلفت الا يفر منتم على كل انا فقلت فان شئت ان
اسمى قال يقول بسم الله على اقله واخره وفي الباب عن مسيح شكوى ما القى من اذى الطعام الى العشاء وفي اذا
اكلته فقال لستم فقلت ان لا اسمى وان يفر منتم فقال اذا اكلت الشبهة بالكلية فرددت الى الطعام فليعلم
لا قال عن غياضه عن ابي بصير عن الصادقة ع اذا عدت الى الطعام صبرت ما ترك وفي الباب عن السكوني عن الصادقة ع
عن النبي اذا وقعت المائدة حفتها اربعة الاف ملك فاذا قال العبد بسم الله قالت الملكة يا رب الله عليكم
تد طعامكم فربطوا للشيطان اخرج فاقاسموا لسلطان لك عليهم فاذا فرغوا فقالوا الحمد لله فالت الملكة
قوم انتم الله عليهم فاذا ذكرهم واذا رويهم فالت الملكة للشيطان ادن يا فاسق فكلوا منهم فاذا
دعيت المائدة ولديكروا اسم الله عليهم فالت الملكة قوم انتم الله عليهم فكلوا منهم وفي الباب عن الشيخ
عن الصادقة ع اذا وضع الخزان فقل بسم الله واذا اكلت فقل بسم الله واذا فرغ فقل الحمد لله
وفي الباب عن ابي بصير عن الصادقة ع من لم يمسح على الخزان حده اذا وضع فليدبم الله واذا فرغ فقل الحمد لله

